جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أزمة الاندماج الأوروبي

بين الطموحات الجماعية والمصالح القومية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر أكاديمـي

إعداد الطالب(ة): **إشراف الأستاذ(ة):**

جعيجع إسماعيل **هوادف عبد الله**

لجنة المناقشة:

أ. د.سالم حسين	جامعة مسيلة	رئيسـا
أ. د. هوادف عبد الله	جامعة مسيلة	مشرفا و مقررا
الأستاذ: حريزي زكرياء	جامعة مسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

1440هـ

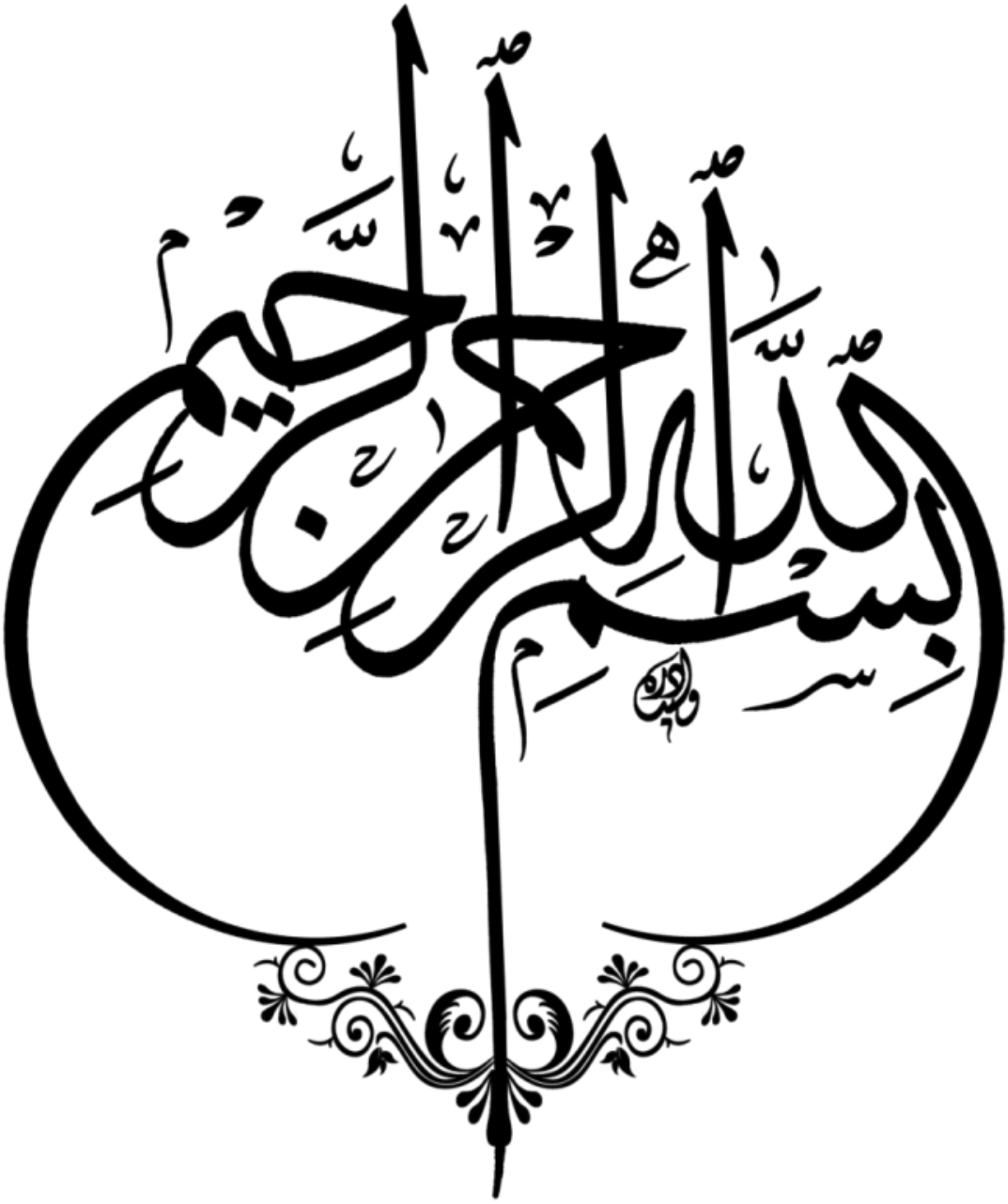
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الحمد والشكر لله على توفيقي في انجاز هذا العمل المتواضع

كما أنه لا يسعني إلاّ أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ المحترم

" هوادف عبد الله"

مشرفا وموجها لي طيلة إنجازي لهذا البحث

وإلى **أساتذة قسم العلوم السياسية** للتسهيلات التي قدموها لي

خلال مشوار دراستي وأخص بالذكر الأستاذ **شاعة محمد**

الذي كان سببا في عودتي إلى مقاعد الجامعة

وإلى كل **زملاء الدراسة طلبة الماستر علاقات دولية**

وإلى كل من ساهم من بعيد أو قريب في انجاز هذا العمل

إهداء

إلى كل من علّمني حرفا في هذه الدّنيا الفانية

إلى روح أبي الزكية الطاهرة

إلى أمي العزيزة الغالية

إلى زوجتي وولديّ(مريم ورابح) الأعزاء

إلى جميع زملاء العمل

إلى كل طلبة وأساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة المسيلة

إلى كل هؤلاء وهؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

ونسأل الله عز وجل أن يجعله في ميزان حسناتنا

آمين

خطة الدراسة :

مقدمة

الفصل الأول: الإتحاد الأوروبي النشأة والتوسع

المبحث الأول:خلفية تاريخية

المطلب الأول: نشأة الإتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: معاهدة ماستريخت

المطلب الثالث: التطور المؤسساتي للاتحاد الأوروبي من خلال المعاهدات

المبحث الثاني: نجاحات الاتحاد الأوروبي والعوامل الكامنة وراءها

المطلب الأول :النجاحات المحققة للاتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: عوامل نجاح التجربة الأوروبية

الفصل الثاني: الأزمات المختلفة للاندماج الأوروبي

المبحث الأول: الأزمات الداخلية

المطلب الأول: الأزمات السياسية

المطلب الثاني: الأزمات الاقتصادية – الأزمة الاقتصادية لمنطقة اليورو–

المطلب الثالث: الأزمات الأمنية

المبحث الثاني: الأزمات الخارجية

المطلب الأول: المصالح القومية المتعارضة

المطلب الثاني: الأزمة المالية والمصرفية والسيادية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية

لعام2008

المطلب الثالث: أزمة الهجرة

الفصل الثالث: دراسة حالة – انسحاب بريطانيا (البريكست)

المبحث الأول: مشروع البريكست : دراسة في الخلفية التاريخية والتشريع

المطلب الأول : مسيرة التكامل البريطاني الأوروبي

المطلب الثاني: مشروع البريكست

المطلب الثالث: أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

المبحث الثاني: تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: التداعيات الداخلية (على بريطانيا)

المطلب الثاني: تداعيات البريكست على الاتحاد الأوروبي

المطلب الثالث:التداعيات على الدول العربية

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للاتحاد الأوروبي بعد البريكست

المطلب الأول: السيناريو الخطي (الاتجاهي)

المطلب الثاني:السيناريو التشاؤمي

المطلب الثالث: السيناريو التفاؤلي

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

1/ التعريف بالموضوع :

شهد النظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة مجموعة من التغيرات والتحولات التي مست مسار العلاقات الدولية وطبيعة علاقات القوى فيه , كما ظهرت مجموعة من القضايا كالعولمة ,التي أصبحت ظاهرة حتمية تتطلب ضرورة التعامل معها للاستفادة من ايجابياتها ومواجهة مخاطرها وتأثيراتها السلبية , وهذه الأخيرة أفرزت جملة من المفاهيم الجديدة على صعيد العلاقات الدولية حيث أحدثت حالة من الديناميكية في تفاعلات الدول وتوجهاتها في الفضاء الإقليمي والدولي .

لقد احتلت ظاهرة التكامل مكانة بارزة في المقاربات الفكرية والنظرية في حقل العلاقات الدولية , والتي حاولت تفسير هذه الظاهرة ومحاولة التنبؤ لتعميم النتائج على مختلف التجارب التكاملية , وخاصة النصف الثاني من القرن العشرين الذي شهد توجها متزايدا نحو تشكيل تكتلات إقليمية في مناطق عديدة في العالم , ومن أبرز هذه التكتلات نجد تكتل الإتحاد الأوربي .

تعتبر التجربة التكاملية الأوربية النموذج الأمثل للتكامل الإقليمي , والتي كانت نتاج المحاولات المتكررة والمتعاقبة التي قامت بها الدول الأوربية والتي تجاوزت مدّتها الخمسين عاما , وهذا انطلاقا من أهداف معتبرة في مختلف المجالات , وقد تدرجت هذه التجربة بدءا من إقامة إتحاد جمركي ثم سوق أوروبية مشتركة , وصولا إلى إتحاد اقتصادي ونقدي يشكل قاعدة للتحرك نحو الجوانب السياسية , حيث كانت معاهدة ماستريخت سنة 1992م الخطوة الأولى نحو الوحدة الأوروبية الشاملة , وكان للإتحاد الأوروبي الرغبة في التوسّع الإقليمي وضم دول الجوار , وذلك من خلال سياسة الجوار الأوروبية والتي جاءت في إطار توسيع الإتحاد بهدف إعادة رسم الحدود الشرقية , والتي تقتضي تنمية هذه الدول.

لكن رغم الطموحات الجماعية التي كانت تطمح إليها دول الاتحاد خصوصا الدول الكبرى كفرنسا وألمانيا وبريطانيا إلاّ أن المصالح القومية لهذه الدول حالت دون الوصول إلى تحقيق تلك الطموحات التي تنوي الوصول إليها وهذا ما انجر عنه عدّة أزمات داخلية وخارجية أدت إلى عدم تحقيق تلك الطموحات, وآخر هذه الأزمات ما عرف بأزمة البريكست أي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي , وقد قمنا في هذا الموضوع بتسليط الضوء على أهم الأزمات التي اعترضت طريق الاندماج الأوروبي وركزنا في فصله الأخير على دراسة أزمة خروج بريطانيا باعتبارها الحدث البارز في الساحة السياسية وما ينجر عنه من معوقات بناء التكامل الأوروبي , هذه الدراسة التي تطرح مجموعة من التساؤلات حول مستقبل الاندماج الأوروبي في سياق هذه الأزمات.

2/ أهمية الموضوع:

أ- **الأهمية العلمية** : تعتبر الظاهرة التكاملية من المواضيع الجوهرية في العلاقات الدولية وهي تندرج في صميم العلوم السياسية التي تبحث عن أسباب الظاهرة بهدف تقديم إجابات ونتائج علمية , عن طريق اعتماد منهج ومقاربات علمية للوصول إلى فهم وتفسير وتحليل الظاهرة الاندماجية في المنطقة الأوروبية , والتي تتمثل في الإتحاد الأوروبي , الذي يعتبر من أبرز وأهم التكتلات الإقليمية , واعتمادا على مسيرة الاندماج الأوروبي التاريخية والأزمات التي مر بها الاندماج الأوروبي وفق الطموحات التي يخطط لها منظروا الاندماج خصوصا بعد انفصال بريطانيا عنه , ومدى تأثير أزمة خروج بريطانيا من الاتحاد على تحقيق المكانة الدولية على الساحة الدولية .

ب- **الأهمية العملية** : من حيث دراسة هذا الموضوع تظهر أهميته في تقديم رؤية علمية أكاديمية حول الظاهرة الاندماجية الأوروبية , والتعرف على المسار التاريخي للاندماج الأوروبي وجملة الأزمات التي شهدها وصولا إلى الانفصال البريطاني عن الاتحاد وتداعياته

على مسار الاندماج الأوروبي بصفة عامة وانعكاساته على بريطانيا خاصة وعلى الدول العربية وفق علاقاتها التاريخية ودول الاتحاد .

3/ أسباب اختيار الموضوع:

أما أسباب اختيار الموضوع فتعود إلى :

- **الأسباب الذاتية:**

- الرغبة الذاتية والاهتمام بالبحث في هذا الموضوع والتعرف على الكثير من خباياه.

- الشعور بقيمة وأهمية هذا الموضوع وخاصة في حقل العلاقات الدولية الذي يعرف تحولات وتطورات متلاحقة .

- **الأسباب الموضوعية:**

- إدراكنا لأهمية هذا الموضوع خاصة مع التحولات في ظل التطورات الإقتصادية والسياسية المستمرة التي يشهدها العالم.

- إبراز مدى أهمية تجربة الاندماج الأوروبية , خاصة مع درجة التكامل التي وصل إليها.

- التعرف على رغبة الدول الأوروبية في المزيد من الاندماج رغم افتقارها لمقومات الوحدة أي وجود أوجه اختلاف كثيرة بين بلدان وشعوب القارة الأوروبية.

- محدودية الدراسات المختصة في هذا الموضوع.

4/ اشكالية البحث :

نظرا لما للاندماج الأوربي من تاريخ حافل من الخطوات الكبيرة في بلوغ أواصر التكامل والتي انبثقت من طموح المجموعة الأوربية ومصالح كثير من الدول الأوربية يمكن لنا طرح الاشكال التالي :

ماهي العلاقة بين الأزمة التي يعيشها مسار الاندماج الأوروبي حاليا والتناقضات القائمة بين المصالح القومية والطموحات الجماعية ؟

وانطلاقا من طرحنا لهذه الاشكالية , ومن أجل محاولة تغطية الكثير من جوانب البحث إرتأينا ضرورة صياغة مجموعة من التساؤلات الفرعية والمتمثلة في :

1- ماهي أهم المراحل التاريخية التي سبقت قيام الاتحاد الأوروبي ؟

2- ماهي أهم النجاحات التي حققها الإتحاد الأوروبي , وماهي العوامل الكامنة وراء تحقيق هذا النجاح؟

3- ماهي الأزمات المختلفة التي عرفها الاندماج الأوروبي في ظل النظام العالمي الجديد؟

4- ماهو السبب وراء انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ؟

5/ فرضيات الدراسة :

ومن أجل تفسير الإشكالية تمّ طرح الفرضية الرئيسية التالية :

*تقف التناقضات القائمة بين المصالح القومية لدول الاتحاد الأوروبي عائقا تجاه تحقيق أهداف مسار الاندماج الأوروبي رغم الطموحات الجماعية لدوله.

ومحاولة للإجابة عن الأسئلة الفرعية المطروحة , تمّ وضع فرضيات فرعية متمثلة في :

1- إن المسار التاريخي للاندماج الأوروبي والنجاحات التي حققها يؤدي به إلى الوصول إلى الطموحات والأهداف المرجوة من الاندماج .

2- للأزمات التي مر بها الاتحاد الأوروبي كبير الأثر في عدم تحقيق الاندماج على الصورة التي رسمتها معاهدة ماستريخت .

3- إنّ انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد يؤدي إلى تفكيك التجربة التكاملية والتشكيك في استمراريتها .

6/ حدود الدراسة :

أ- **الإطار الزماني** : يمتد الإطار الزماني للدراسة المتمثلة في مسار الاندماج الأوروبي بين الطموحات الجماعية والمصالح القومية منذ معاهدة ماستريخت المنشأة للاتحاد الأوروبي سنة 1992 إلى يومنا هذا .

ب- الإطار المكاني : تنطوي الحدود الجغرافية أو المكانية لهذه الدراسة على المنطقة الأوروبية .

7/ خطة البحث :

- وللإجابة على الاشكالية المطروحة والأسئلة المدرجة تحتها عمدنا إلى وضع خطة بحث مكونة من مقدمة وثلاثة فصول أساسية وخاتمة وقائمة مصادر ومراجع وملاحق.

- تناول الفصل الأول المراحل التاريخية الأولى السابقة لقيام الاندماج الأوروبي بصورته الحالية بدءا بإتحادالبينولوكس مرورا بقيام السوق الأوربية المشتركة بعد التوقيع على معاهدة روما وصولا إلى معاهدة ماستريخت وما عرفه الإتحاد من تطور مؤسساتي في الجوانب السياسية والإقتصادية والأمنية والدوافع الكامنة وراء تحقيقه من نجاحات.

- أما الفصل الثاني فقد تناول أهم الأزمات التي واجهت الاندماج الأوروبي وحال دون تحقيق الرغبة في المزيد من الاندماج وهذا من خلال عرضنا لنوعين من أزمات داخلية (سياسية , اقتصادية وأخرى أمنية) وأزمات على الصعيد الخارجي والتي من بينها المصالح القومية المتعارضة والأزمة المالية المصرفية والسيادية التي مر بها العالم سنة 2008 وكذا أزمة الهجرة الناجمة عن الثورات التي عرفها كثير من شعوب العالم والتي انبثق عنها مشكلة الإرهاب في العالم .

- أما الفصل الثالث فقد كان دراسة حالة لأهم أزمة يمر بها الاندماج الأوروبي في الوقت الراهن والمتمثلة في انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي أو ما تعرف بالبريكست , وقد تناول هذا الفصل الخلفية التاريخية لمسيرة التكامل البريطاني الأوروبي وكذا تداعيات خروج

بريطانيا من الإتحاد الأوروبي , وصولا إلى السيناريوهات المستقبلية المتوقعة حول مصير الإتحاد الأوروبي بعد انسحاب بريطانيا .

8/ مناهج الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع البحث تمّ الاستعانة ببعض المناهج التي ساعدتنا في الوصول إلى اشكالية البحث والتي يمكن ذكرها : كالمنهج التاريخي قصد الحصول على أنواع المعرفة وكذا قصد دراسة وتحليل بعض المشكلات التي مرّ بها مسار الاندماج الأوروبي , وكذا استخدام المنهج الاحصائي من خلال التعبير عن الظواهر والاستدلال عليها ببعض الكميات كتحليل الأرقام الناتجة عن الاستفتاء الذي اجراه البريطانيون حول مسألة الخروج من الاتحاد الأوروبي , في حين المنهج السائد في الدراسة تمثل في :

* **منهج دراسة الحالة** :ويهتم بجمع البيانات المتعلقة بمنطقة معيّنة , والذي يقوم على استعمال النظريات واستخراج فروضها التي يتم اختبارها من خلال الحالة أو الظاهرة المدروسة والمتمثلة في التجربة التكاملية الأوروبية , ودراسة المنطقة الأوروبية بصفة خاصة , وهذا ما تمّ فعلا في هذه الدراسة بالاستعانة بالمقاربة الوظيفية , وفرضياتها التي تمّ اسقاطها على التكامل الأوروبي , وكذلك تمّ الاستعانة بالمقاربة المؤسساتية الليبرالية الجديدة , وفرضياتها المتعلقة بالتعاون الدولي في ظل الفوضى الدولية , والتي تسمح بالتعاون من خلال ضغوطات ودور المؤسسات الدولية والتجمعات الاقليمية .

- **9/ الصعوبات:**

- ككل عمل لا يخلو من الصعوبات والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي :

- صعوبة الحصول على المصادر والمراجع المتخصصة في ذات الموضوع خصوصا باللغة العربية .

- شساعة الموضوع وصعوبة حصره بما يتلائم ومستوى البحث المطلوب انجازه.

- صعوبة التحكم في المادة العلمية والتي تكتسي طابع اقتصادي وتكييفها بأسلوب يتلائم والعلاقات الدولية – التخصص–.

الفصل الأول

الاتحادالأوروبي – النشأة والتوسع

تمهيد :

شهد العالم في السنوات الأخيرة للقرن العشرين تبدلا في التحالفات , من التحالفات السياسية إلى التحالفات الاقتصادية حيث انكب الدبلوماسيين وصناع القرار السياسي على تكوين التكتلات الاقتصادية والتجارية بينما احتل تكوين التكتلات السياسية والعسكرية مرتبة متأخرة [1], وتعتبر تجربة الاتحاد الأوروبي أكبر تغيير يتم في الجغرافيا السياسية لأوروبا خاصة وفي العالم بصفة عامة وهي الأهم في التجارب الاندماجية في العالم , وترتبط دول الاتحاد الأوروبي بعلاقات دينية وثقافية واقتصادية وتاريخية وسياسية خاصة ومميزة أهّلها لتشكيل تكتل اقليمي مشترك ومنظومة أوربية موحدة تنافس بقية التكتلات الدولية الأخرى [2] كما أن تجربة الاتحاد الأوروبي يمكن الإحتداء بها في أماكن أخرى من العالم لم تعش شعوبها ويلات الحروب , وسنحاول في هذا الفصل عرض مختصر للخلفية التاريخية التي استطاع من خلالها أن يكون الإتحاد رائدا في العالم ذو بنية مؤسساتية قوية وتوزيع للمهام والسياسات .

تعريف الاتحاد الأوربي[3]:

هو منظمة دولية للدول الأوربية , يضم 28 دولة : فرنسا , ألمانيا , إيطاليا لوكسمبورغ , هولندا , الدنمارك , ايرلندا , المملكة الممتحدة , اليونان , إسبانيا , البرتغال النمسا , فلندا , السويد , الجمهورية التشيكية , قبرص , استونيا , المجر , لاتفيا , ليتوانيا مالطا, بولندا , سلوفاكيا , سلوفينيا , وتأسست بناءا على إتفاقية ماستريخت الموقعة عام 1992.

[1]-د. علي الحاج : سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة (بيروت : دراسات الوحدة العربية , سلسلة أطروحات الدكتوراه 2005) , ص 280-281

[2]- د. أحمد سعيد نوفل , الاتحاد الأوربي في مطلع الألفية الثالثة (الواقع والتحديات) , جامعة اليرموك ,الأردن , ص 15 .

3- راضية حر و ساجية حافد , مستقبل التجربة التكاملية الأوربية ما بعد البريكست ,رسالة ماستر (جامعة مولود معمري –تيزيوزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية , 2017/2016) , ص 50.

يقوم الإتحاد الأوروبي على مبدأ نقل جزء من صلاحيات الدولة القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية , لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدا لذا لايمكن اعتبار هذا الإتحاد على أنّه إتحاد فدرالي , فهو مزيج بين الفدرالية والكنفدرالية, وللإتحاد الأوروبي مميزات عديدة كونه سوق موحدة , وعملة موحدة هي اليورو التي تبنت استخدامه 18 دولة بشكل متتابع منذ 1999/07/01.

لقد وضع الإتحاد الأوروبي شروط العضوية في عام 1999م , حيث عرفت بشروط كوبنهاغن , ومن أهم الشروط السياسية التي تعرض على الدول المترشحة للعضوية أن تتمتع هذه الدوّل بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية , وعلى دولة القانون واحترام حقوق الانسان وحقوق الأقليات والشروط الاقتصادية , التي تلزم وجود نظام اقتصادي فعّال يعتمد على اقتصاد السوق , وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الاتحاد والشروط التشريعية التي يتوجب على الدولة المرشحة للعضوية أن تقوم بتعديل تشريعاتها وقوانينها بما يتناسب مع التشريعات والقوانين الأوربية التي تمّ وضعها وتبنيها مع تأسيس الاتحاد [1] .

خريطة(01) : مراحل تطور الاتحاد الأوروبي

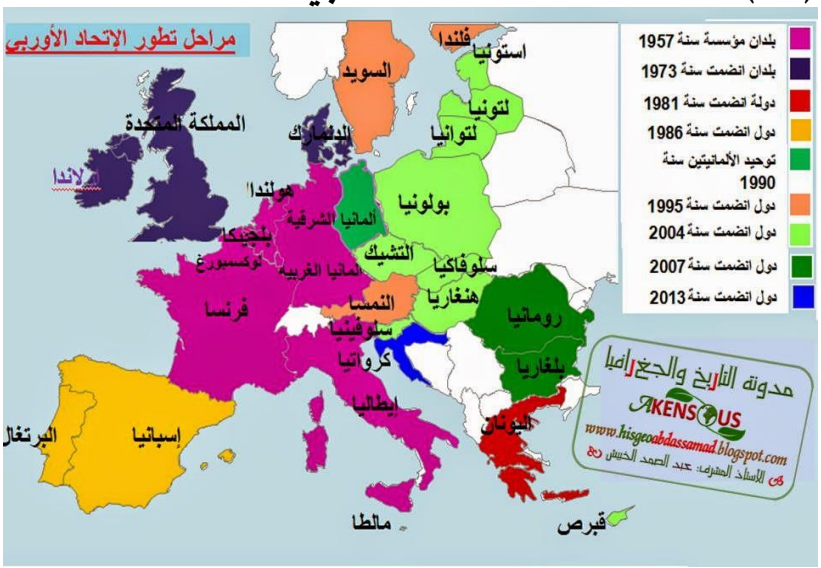

المصدر: http://hisgeoabdassamad.blogspot.com

[1]- معن عبد العزيز الريس , الاتحاد الأوربي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود والفرص) , رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط : كلية الحقوق والعلوم السياسية , 2013-2014) , ص 6.

المبحث الأول : خلفية تاريخية

المطلب الأول: نشأة الاتحاد الأوربي

ترجع فكرة تأسيس الاتحاد الأوروبي إلى روبير شومان (الأب الروحي للاتحاد الأوروبي) حيث يرجع له الفضل في تأسيس المجموعة الأوربية للفحم والصلب منذ سنة 1951 م (المجموعة أسست سنة 1952) وكان يومئذ وزير خارجية فرنسا , حيث كان يهدف إلى توحيد الأمم الأوروبية وخاصة القضاء على الصراع التقليدي بين فرنسا (موطنه) وألمانيا سنة 1971م أو خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية وغيرها , بمعنى أن القضاء على هذا الصراع يتأتى من خلال إقامة تعاون إقتصادي بين الدول الأوربية[1]. ولكن للعودة للخلفية التاريخية التي نشأ على إثرها الإتحاد الأوروبي نجد :

ظهرت فكرة توحيد أوروبا لأول مرة في عصر النهضة الأوروبية في وثيقة تراكتاتوس tractatus عام 1464 م كتبها ملك بوهيمابوديبراد pudiebrad بعد احدى عشر عاما من سقوط القسطنطينية في أيدي الأتراك من أجل مواجهة الامبراطورية العثمانية حيث طالب بوضع ميثاق عدم الإعتداء بين الشعوب المسيحية وإقامة سلطة قضائية ذات صلاحيات ونوع من البرلمان يضم الدول الأعضاء , جاء بعد ذلك القس دوسان بيار Doosan Bears المفوض الفرنسي الذي كان له الدور الكبير في وضع معاهدة أوتريخت (1715-1713م) التي وضعت حدا لحرب الإنفصال الإسبانية , حيث اقترح مشروعا لإقامة سلام دائم في أوربا ومشروعا لإقامة سلام دائم بين الملوك المسيحيين , وفي عام 1782م كتب جون جاك روسو كتاب عنوانه " الحكم في السلام الدائم " jugement sur la paixperpetuelle ودعا فيه إلى إقامة فيدرالية أو كنفدرالية بين الأمراء الأوربيين .

وفي عام 1795م كتب إيمانويل كانط Immanuel kant رسالة بعنوان " من أجل السلام الدائم وتحدث فيها عن فكرة وحدة الأنظمة الجمهورية في أوربا .

[1]- عبد الحكيم الفلالي , الاتحاد الأوربي نحو اندماج شامل, http://www.;adariss.fr تاريخ المشاهدة 2019/03/15 .

واصل المفكرون في أوربا في القرن التاسع عشر دعواتهم لإقامة أوربا الموحدة , حيث كتب كلود هنري دوسان عام 1814م رسالة وجهها إلى برلمانيو فرنسا وانكلترا تحت عنوان " حول إعادة تنظيم المجتمع الأوروبي" إقترح فيها إقامة محور بين باريس ولندن يكون على شكل كنفدرالية تعمل على توسيع نطاقها إلى أنظمة برلمانية أخرى مع برلمان أوروبي يكون له دور المحرك في إعادة توحيد القارة الأوربية , وفي عام 1849م إقترح الأديب الفرنسي فيكتور هيقوVictor Hugo في مؤتمر السلام المنعقدة في باريس دعوة لإقامة الولايات المتحدة الأوروبية وإقامة مجلس شيوخ كبير مستقل يكون لأوربا بمثابة ماهو عليه برلمان أنكلترا , وتنبأ عندئذ بأنه سوف يأتي يوم لن تكون فيه ميادين للمعارك أو القتال سوى الأسواق المنفتحة على الأفكار , سيأتي يوم تختفي فيه القذائف والقنابل لكي تحل محلها أصوات الناخبين[1] , وعندئذ بدأ التعاون الاقتصادي بين الدول الأوربية يتحقق خصوصا في الفترة 1865–1871 م عندما أنشيء لأول مرة بنك مركزي أوروبي الذي أطلق عملة أوروبية موحدة باسم (أوروبا) , إلاّ أنه فشل بعد ذلك بسبب ضغوطات بريطانية وألمانية .

إنّ ما نلحظه على مسيرة الاندماج الأوربي خصوصا في هذه الفترة أن معظم الدعوات القائلة بضرورة الاندماج الأوروبي منطلقها مفكرين فرنسيين , وبعد الحرب االعالمية الأولى دعا الكونت النمساوي ريتشارد كودنهوف عام 1923م إلى إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية ونشر كتابا أسماه (بان أوربا) حيث قام بجولة عبر الدول الأوروبية لينشر أفكاره المتمثلة في إقامة الوحدة الأوربية .

وفي سنة 1926 م عقد أول مؤتمر أوروبي شارك فيه 2000 مندوب من 24 دولة أوروبية ووافق أعضاءه على وضع الخطوط العريضة لتنظيم فيدرالي لأوربا , وبعد ثلاث سنوات دعا وزير الخارجية الفرنسي أريستد بريان أي في 1929/09/05م في خطابه أمام الجمعية العمومية لعصبة الأمم في جنيف إلى إقامة إتحاد أوروبي في إطار عصبة الأمم

[1]-أحمد سعيد نوفل , مرجع سابق , ص 15.

لتشجيع التعاون بين الدول الأوربية مع احتفاظها بسيادتها وردت 26 حكومة أوروبية بالإيجاب , إلاّ أن صعود الأحزاب القومية في بعض الدول الأوربية (ألمانيا وإيطاليا) وتفاقم الأزمة الإقتصادية في أوروبا قضى على المشروع الفرنسي.

و بعد الحرب العالمية الثانية خرجت الدول الأوربية من الحرب مدمرة منهكة تعيش تمزقات وفوارق إجتماعية وإقتصاد مدمر راغبة بتشكيل تعاون عبر المؤسسات لتحقيق السلم الذي يعيد إليها إستقرارها الطبيعي , وعقد مؤتمر في مونترو عام 1947 م وضم حركات محافظة وديمقراطية ومسيحية واشتراكية دعا فيه المؤتمرون إلى إقامة ولايات متحدة أوروبية ومهد مؤتمر مونترو إلى عقد مؤتمر آخر عقد في لاهاي في شهر ماي 1948م شارك فيه أكثر من ألف مشارك من 19 بلدا أوربيا , وكان من ضمن المشاركين فيه فرانسوا ميتران الذي أصبح رئيسا لفرنسا عام 1981م والمفكر الفرنسي المعروف ريمون آرون ويعود الفضل لهذا المؤتمر في انشاء المجلس الأوروبي بعد عام من انعقاده الذي فتح الطريق أمام انشاء الجماعة الأوربية للفحم والصلب عام 1950م ودعا وزير خارجية فرنسا روبرت شومان لإنشائها بناء على اقتراح من قبل أحد مستشاريه وهو جان مونيه Jean Monnet رئيس قسم التخطيط الاقتصادي في الحكومة الفرنسية الذي اعتبر الأب الروحي لفكرة الاندماج الأوروبي [1] فقد طرح ضرورة التعاون مع الدول الأوربية لحل مشاكل التنمية ورفع مستوى المعيشة في أوربا خصوصا فرنسا التي خرجت من الحرب العالمية الثانية منهكة القوى , ووقّعت معاهدة لإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في باريس بتاريخ 1950/04/18 م ضمت فرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا ولكسمبورغ , وعقد مؤتمر ميسين في جوان عام 1955م الذي مهد الطريق إلى عقد اتفاقية روما في 1975/02/25م التي أنشأت الإتحاد الإقتصادي الأوروبي والإتحاد الأوروبي للطاقة بين ست دول أوروبية بعد

[1] - علي الحاج , مرجع سابق , ص 282.

توقيع إيطاليا عليها بعد انضمامها , وأصبح يطلق عليها المجموعة الاقتصادية الأوربية European EconomicCommunity.

وتوسعت العضوية بعد ذلك إذ دخلت بريطانيا عام 1972م بعد أن كانت فرنسا في عهد الجنرال ديغول ترفض ذلك , بسبب ارتباط بريطانيا بالولايات المتحدة الأمريكية حتى لاتزيد من النفوذ الأمريكي داخل المجموعة الأوروبية , كما قدمت كل من الدنمارك وايرلندا والنرويج عام 1961م طلبات بدخول العضوية لكن فرنسا لم توافق سوى عام 1972م على دخول تلك الدول باستثناء النرويج .

وانضمت اليونان عام 1981م للإتحاد بعد زوال النظام العسكري وعودة الديمقراطية إليها وكذلك إسبانيا والبرتغال عام 1986م بعد سقوط أنظمتها الدكتاتورية وأصبحت المجموعة الأوروبية تضم 12 دولة حتى عام 1995م عندما إنضمت إليها ثلاث دول هي السويد والنمسا وفلندا , كما أقرت المجموعة عام 1989 بتأسيس بنك مركزي أوروبي والبدء بعملية إصدار وحدة نقدية أوروبية موحدة .

وفي عام 1992م وقعت إتفاقية ماستريخت التي أطلق عليها إتفاقية الإتحاد الأوروبي وبدأ في تنفيذها في العام التالي وتطورت بذلك فكرة الفرنسي جان مونيه للتعاون الأوروبي من مجموعة الفحم والصلب إلى سوق أوروبية مشتركة يضم ستة دول لتصل إلى 25 دولة العام القادم.

المطلب الثاني: معاهدة ماستريخت

من خلال استعراض تطور مسيرة الاتحاد الأوروبي لا بد من التركيز عل معاهدة ماستريخت

وتعرف أيضا باسم " معاهدة الإتحاد الأوروبي " حيث تم الإتفاق عليها من قبل المجلس الأوربي[1] في مدينة ماستريخت الهولندية في 10ديسمبر 1991م وفقا للنتائج المتمخضة عن

[1]- هنا يجب التمييز بين المجلس الأوربي الذي يعد هيئة من هيئات الاتحاد الأوربي ومجلس أوربا الذي يعتبر منظمة اقليمية تضم 47دولة أوربية

قمة روما في 1990/12/14 م التي تمثلت في الدعوة إلى إنشاء إتحاد إقتصادي ونقدي وسياسي [1] , وجاءت هذه المعاهدة بنصوص وأحكام طويلة تضم سبعة عشرة بروتوكولا وثلاث وثلاثين إعلانا يتمم الاتفاقات السابقة خاصة معاهدة روما سنة 1957م والعقد الأوروبي الوحيد الصادر في 1987/07/01م.

اعتبرت هذه المعاهدة من أهم الاتفاقيات الأوروبية بسبب ما دعت إليه من وحدة سياسية واقتصادية أوربية وتوسعها في مفهوم الوحدة السياسية عن السوق الأوربية الذي كان موجودا من قبل , كما أبرمت الإتفاقية بعد توحيد ألمانيا وبروزها كقوة إقتصادية بعد أن استكملت إعادة توحيد أراضيها ووجدت ألمانيا وبتشجيع من فرنسا أنه لابد من استكمال البناء الأوروبي وفقا لمستجدات الظروف الدولية الجديدة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة .

قام الدول الأعضاء في السوق الأوربية بعقد مؤتمر قمة ماستريخت لوضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما والتوقيع على الاتفاقية الجديدة للوحدة الأوربية ووضع اطارا جديدا لتدعيم الاندماج الأوروبي في ثلاث مجالات رئيسية :

- **على صعيد الوحدة الاقتصادية والنقدية** : حيث تم الاتفاق على ما يلي :

1/ انشاء منطقة تجارية أوروبية حرة تضم جميع أوروبا دون استثناء وتشجيع التجارة الحرة بين تلك الدول من خلال إزالة القيود التجارية على المنتجات.

2/ المشاركة في تنمية وازدهار التجارة العالمية عن طريق إزالة القيود التجارية كضرائب الإستيراد ونظام الحصص.

3/ التوجه نحو توحيد العملة النقدية المستخدمة في الدول الأعضاء.

[1]- شمس الدين معنصري , الآليات الأوربية لحماية حقوق الانسان(مذكرة لنيل شهادة الماجستير, كلية الحقوق , جامعة محمد خيذر بسكرة, الجزائر , (2010-2011),ص57 .

- **على صعيد تحقيق الوحدة السياسية الأوربية** : فقد اهتمت المعاهدة بالتعاون الأوروبي على صعيد السياسة الاجتماعية والتطور التكنولوجي والبيئة والمواصلات ومجالات الأمن والقضاء وابراز الهوية الأوربية والثقافة الأوربية المشتركة وحرية تنقل الأفراد.

- **على الصعيد الخارجي** : ركز الجزء الخامس من معاهدة ماستريخت على قضايا السياسة الخارجية والأمنية [1] ومنها :

1/ صيانة القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي .

2/صيانة استقلال الإتحاد والدفاع عنه وعن حدوده الخارجية أمام أي اعتداء قد تتعرض له دول الاتحاد.

3/ الدفاع عن أمن الاتحاد والدول الأعضاء مما يعني أن يكون الدفاع خارجي وأمني داخلي.

4/ حفظ الأمن والسلم الدوليين حسب ميثاق الأمم المتحدة .

5/ تعزيز التعاون الدولي وخاصة مع دول الجوار.

6/ تعزيز الديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الانسان.

وكان الاتحاد يأمل عند التوقيع على المعاهدة أن تستعيد أوربا عظمتها وقوتها التي كانت موجودة من قبل , وأن تصبح القوة العظمى الثانية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وأن تستعيد قوتها على المسرح الدولي .

أهداف الاتحاد الأوربي : يمثل الاتحاد الأوربي قوة اقتصادية هائلة تؤثر على موازين القوى العالمية في شتى المجالات الاقتصادية والتجارية أو نقدية ومالية , ومن بين أهداف انشاء تكتل الدول الأوربية الآتي [2] :

1) تحقيق الوحدة الإقتصادية والسياسية والعسكرية لدول أوروبا.

[1]- محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا , صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية الأوربية , مركز دراسات الوحد العربية , بيروت: 2001, ص132.

[2]- فطيمة حمزة , أثر الأزمة الاقتصادية المالية الأخيرة على الاتحاد الأوربي , جامعة محمد خيضر , بسكرة , ص 404.

2) إقامة اتحاد نقدي وإنشاء المؤسسة النقدية الأوروبية والتي تتحول إلى بنك مركزي يتولى اصدار عملة أوروبية موحدة .

3) تبني سياسات تعليمية وصحية وثقافية وبحثية مشتركة.

4) تحقيق وحدة إقتصادية تتمثل في إزالة جميع القيود المفروضة على تحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والعمالة بين دول الاتحاد.

المطلب الثالث : التطور المؤسساتي للإتحاد الأوربي من خلال المعاهدات

من خلال عرضنا للمسار التاريخي الذي مر به الإتحاد الأوروبي للوصول إلى تكامل للدول الأوروبية والوصول إلى المرتبة المؤسساتية التي آل إليها خصوصا بعد إبرام اتفاقية ماستريخت لم يتوقف الأمر إلى هذه الدرجة من التنظيم بل أبرم عدة اتفاقيات والتي أهمها : معاهدة أمستردام في أكتوبر عام 1997م حيث أسس اتحاد موسع بين الشعوب الأوروبية بمنح الجماعة الأوربية مسؤوليات جديدة وإستعمال الأغلبية الموصوفة فيما يخص القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك (إنشاء منظمة الحرية والعدالة), وفي 2001/02/26م تمّ التوقيع على معاهدة نيس التي من خلالها تم إعادة توسيع الإتحاد الأوروبي أمام دول أوروبا الشرقية والوسطى والمتوسطية والبلطيقية , كما أعيد توزيع المقاعد داخل البرلمان , وكذا الإقرار بالتصويت بالأغلبية الموصوفة داخل مجلس الوزراء , كما أقر زيادة أعضاء اللجنة الأوروبية , وفي 2001/01/15م أبرمت قمة بلاركن أين تم الاتفاق على الدستور الأوروبي أين ركز على النقاط التالية :

- التوزيع الجديد للإختصاصات بين الإتحاد والدول الأعضاء .
- تلاحم الاتفاقيات المنشأة للإتحاد في إطار دستور أوروبي مع منح الشخصية القانونية للإتحاد.
- اختزال أدوات عمل الإتحاد.

- تشجيع الديمقراطية والشفافية وفعالية الإتحاد بواسطة مشاركة البرلمانات الوطنية واختزال عملية إتخاذ القرارات عبر المؤسسات الأوربية .
- تعزيز دور المؤسسات الأوربية أمام توسيع الإتحاد الأوربي .[1]

مؤسسات الإتحاد الأوروبي : تتكون مؤسسات الإتحاد الأوربي من سبع جهات صانعة للقرار ضمن الإتحاد منصوص عليها في الفقرة 13 من معاهدة ماستريخت وتتمثل في : البرلمان الأوروبي , المجلس الأوروبي , مجلس الإتحاد الأوروبي , المفوضية الأوروبية , محكمة الإتحاد الأوروبية , البنك المركزي الأوروبي , محكمة المدققين الأوروبية .وفيما يلي عرض لأهداف كل مؤسسة :

1- **برلمان الإتحاد الأوربي** :وهو من أهم مؤسسات الإتحاد الأوروبي وعدد أعضائه 626عضو يمثلون نحو 375مليون مواطن في 15 دولة عضو في الإتحاد , ومفهوم البرلمان الأوروبيظهر للوجودفي معاهدة روما عام 1957م وأول انتخابات برلمانية أوروبية مباشرة أجريت في في جوان عام 1979م أي بعد 34سنة فقط من نهاية الحرب العالمية الثانية التي تقاتلت فيها الأمم الأوروبية , وهذه الإنتخابات كانت أقوى إعلان عن المصالحة الأوروبية .

ويستمد البرلمان الأوروبي شرعيته من الإقتراع العام المباشر الذي يصوت فيه مواطنوا الدول الأوروبية وينتخبون ممثليهم لمدة خمس سنوات , وقد زادت المعاهدات الأوروبية اللاحقة البرلمان الأوروبي قوة في التأثير وخاصة معاهدة ماستريخت 1992م ومعاهدة أمستردام عام 1997م اللتان حولتا البرلمان الأوروبي إلى مؤسسة تشريعية تقوم بدور مشابه لدور البرلمانات الوطنية وأبرز مهامه:

[1]- عبدالعزيز صدوق- سيدي علي باكنا- محمد أوفيست , بناء الاتحاد الأوربي , النشأة , المؤسسات , التاريخ ...., بحث منشور على موقع راشسيل كوري الفلسطيني لحقوق الانسان ومتابعة العدالة الدولية , تاريخ المشاهدة : 2019/04/16.

1/ يشترك البرلمان مع مجلس الإتحاد الأوروبي في ممارسة السلطة التشريعية أي التصديق على القوانين الأوروبية (توجيهات,وتعليمات,وقرارات), وتدخله في العملية التشريعية يعطي شرعية ديمقراطية للقوانين.

2/ يشترك البرلمان مع مجلس الإتحاد الأوروبي في ممارسة السلطة المالية والميزانية ويمكنه أن يقوم بتغييرات على الإنفاق العام للإتحاد الأوروبي , وهو الذي يعطي الموافقة النهائية على الميزانية.

3/ يشرف البرلمان على أعمال مجلس الإتحاد الأوروبي ويصدّق على ترشيح المفوضين ويمتلك حق سحب الثقة من مجلس الإتحاد, ويمارس إشراف سياسي أيضا على كل مؤسسات الإتحاد.

2- المفوضية الأوروبية : وهي الجهاز التنفيذي الذي يسهر على المصالح العامة للإتحاد, وتقوم الدول الأعضاء بتسمية رئيس المفوضية وأعضائها بعد أن يصدق البرلمان الأوربي عليهم والمفوضية الأوربية هي القوة الدافعة في نظام الإتحاد المؤسساتي وأبرز مهامها :

1 / تطبيق التشريعات الصادرة عن البرلمان والمجلس الأوروبي(توجيهات, تعليمات, قرارات) كما تشرف على الميزانية والبرامج التي يوافق عليها البرلمان.

2/ تشرف المفوضية على الاتفاقيات والمعاهدات , وذلك بالإشتراك مع محكمة العدل الأوروبية لضمان التطبيق بشكل صحيح .

3/ تمثل المفوضية الإتحاد على المسرح الدولي وتفاوض نيابة عنه في الإتفاقيات الدولية وخاصة في مجالي التجارة والتعاون.

3- مجلس الإتحاد الأوروبي : وهو أهم جهاز لاتخاذ القرارات في الإتحاد ويتكون من إجتماع ممثلي أعضائه الدوري على مستوى الوزراء, ويجتمع مجلس الإتحاد حسب المطروح على جدول أعماله , وأبرز مهامه:

1/ تنسيق السياسات الإقتصادية ما بين الدول الأعضاء.

2/ إبرام الإتفاقيات مع دولة أو مجموعة دول أو منظمات دولية نيابة عن الإتحاد الأوروبي.

3/ الإشتراك مع البرلمان في ممارسة السلطة المالية وميزانية الإتحاد.

4/ اتخاذ القرارات التطبيقية للسياسة الخارجية والأمنية العامة , وذلك على أساس التعليمات العامة المتخذة بالمجلس الأوروبي.

5/ تنسيق نشاطات الدول الأعضاء , ويتخذ الإجراءات فيما يتعلق بالشرطة والتعاون القضائي في الأمور الاجرامية .

4- محكمة العدل الأوروبية : وهي الهيئة القضائية الوحيدة التي تراقب شرعية القرارات والأوامر والتوصيات التي يتخذها المجلس الوزاري واللجنة الأوربية [1], كما يشرف على احترام التشريعات والقوانين الخاصة بالإتحاد وأهم مهامها:

1/ تفسير الإتفاقيات والمعاهدات الدولية التي يبرمها الإتحاد الأوروبي.

2/ الفصل في المنازعات بين الدول الأعضاء حول تفسير القوانين والمعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة .

3/ الفصل في المسائل المرفوعة إليها من المحاكم الوطنية وتحديد القوانين الواجبة التطبيق.

4/ تختص محكمة العدل الأوروبية كذلك بالفصل في كل الطعون المقدمة من طرف البرلمان الأوروبي ومجلس المحاسبة والبنك المركزي الأوروبي , كما تختص بالفصل في الطعون التي يتقدم بها الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون.

5- **محكمة مراقبة الحسابات** : أو ديوان المحاسبات وهو جهاز رقابي يشرف على مراقبة ميزانية الإتحاد.

[1]- فطيمة حمزة , مرجع سابق , ص 405.

6- **البنك المركزي الأوروبي** :بنك منطقة اليورو , الذي يعمل في الدول المكونة للإتحاد الأوروبي من أجل تأمين استقرار أسعار صرف اليورو , ومن أهم وظائفه أيضا :

1/ تطبيق وتحديد سياسات العملة .

2/ تأمين نظام بيع وشراء العملات الأجنبية .

3/ إدارة مصادر العملة للدول الأعضاء.

4/ جمع معلومات الإحصاء.

7- **بنك الاستثمار الأوروبي** : وهو مؤسسة التمويل الأوربية , الذي يهدف إلى مساعدة وتمويل مشاريع دول الأعضاء وكذا إصلاح وتطوير المشاريع في منطقة اليورو , وإلى زيادة التوظيف في دول الإتحاد وذلك من خلال تقديم قروض متوسطة وقصيرة الآجال مع نسبة فائدة منخفضة لدول الإتحاد.

8- **قمة الاتحاد الأوروبي:** في هذه القمة حيث يجتمع كل من رؤساء الدول ورئيس المفوضية الأوربية أربع مرات في السنة الواحدة لأجل تطوير منطقة الإتحاد وإصدار القرارات الأساسية التي تحدد سياسة الإتحاد .[1]

المبحث الثاني : نجاحات الإتحاد الأوروبي والعوامل الكامنة ورائها

المطلب الأول : النجاحات المحققة للإتحاد الأوروبي

لقد كان تاريخ الإتحاد الأوروبي حافلا بالخطوات الكبيرة والصغيرة من أجل بناء تكامل إقتصادي وسياسي وأمني وهذا عبر سنوات عدة من النضال والكفاح تكبد خلالها جهدا كبيرا مخلفا الكثير من الخسائر , لكن بإصرار وعزيمة كبيرين إستطاع أن يبهر العالم

[1]-بدون كاتب , , الاتحاد الأوربي 60 عاما على البداية, موسوعة الجزيرة, https://political-encyclopedia.org, تاريخ المشاهدة 2019/04/16

بالنجاحات أين أصبح له مكانة دولية مرموقة وأصبح يحتل المرتبة الأولى عالميا في الناحية الإقتصادية[1] . وفي هذا المبحث يمكن تلخيص أهم الانجازات أو النجاحات التي حققها :

1- تحقيق الأمن والسلام والرخاء.

2- تحقيق التقارب بين إقتصاديات الدول المعنية (أصبح الإتحاد أكثر الإقتصاديات ديناميكية وتنافسية وأكثر المناطق إستقطابااللإستثمارات الأجنبية) , تحول إلى أكبر مصدر ومستورد للسلع والخدمات في العالم .

3- ساعد على زيادة حجم التجارة إلى الضعف (النمو الإقتصادي السريع في دول الإتحاد).

4- تأسيس السوق الأوربية الموحدة العملاقة (تضم 28 دولة ويعيش بها 540 مليون نسمة) يتمتعون بحرية البيع والشراء وحرية التنقل والعمل .

5- إصدار العملة النقدية الموحدة (اليورو).أي إنشاء عملة أوروبية موحدة ,و في عام 2002م بدأ التعامل بالأوراق النقدية الأوروبية إلى جانب العملات الوطنية وفي شهر جوان من نفس السنة فقدت العملات الوطنية صلاحياتها لصالح الأورو .

6- إنشاء حكومة أوروبية عن طريق (برلمان أوربي – محكمة أوربية – ممثل واحد أعلى للسياسة الأوروبية).

7- إلغاء الحواجز التي كانت تعيق حرية تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأيدي العاملة بين الدول الأعضاء , كذلك إزالة القيود الفنية المتعلقة بعمليات الانتاج والتصنيع الأوربي .

8- انهيار جدار برلين , أي انهيار النظام الاشتراكي وتخلي 20 بلد عن الشيوعية .

9- زيادة معدلات النمو الإقتصادي للعديد من دول الإتحاد في إطار النموذج الوحدوي الأوروبي مثل إرلندا وإسبانيا .

10- دعم النظم الإقتصادية للدول الأعضاء الجدد وخاصة دول وسط وشرق أوروبا.

[1]- أحمد سعيد نوفل , مرجع سابق , ص12

11- معالجة الأزمات الإقتصادية والمالية مثل الأزمة المالية لدولة اليونان.

12- ساهم التكامل في تحقيق تقارب قوي بين الدخول (المداخيل الفردية) .

13- تقديم المساعدات الإجتماعية لمواطني الإتحاد خاصة في مجالي الصحة والتعليم.

14- النجاح في بناء سياسة دفاعية وأمنية مستقلة لدول الإتحاد بعيدا عن منطقة حلف شمال الأطلسي (تشكيل الجيش الأوربي الموحد وقوات التدخل السريع الأوروبية)،حيث حدد الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الإتحاد الأوروبي خافيير سولانا ثلاثة أهداف للإتحاد في مجال الأمن:

- الهدف الأول: بسط المنطقة الأمنية حول أوروبا وإنشاء دائرة من الإدارة الصالحة على حدودها الشرقية الممتدة من البلقان إلى القوقاز وعلى طول البحر المتوسط.

- الهدف الثاني : جاهزية الأوربيين للتحرك كلما اقتضى الأمر حينما تنتهك مباديء ميثاق الأمم المتحدة , وبشكل خاص عبر تعزيز التحرك المتعدد الأطراف .

- الهدف الثالث : مواجهة التهديدات بردود فاعلة عبر تطوير سياسة منهجية والإلتزام الوقائي في مقدونيا أو البوسنة أو جنوب القوقاز .

المطلب الثاني : عوامل نجاح التجربة الأوروبية

يعد الإتحاد الأوروبي فاعلا دوليا من طبيعة خاصة [1], فهو يشكل نظاما سياسيا وقانونيا يختلف عن كل أشكال النظم السياسية والقانونية ذات المعالم الواضحة للفاعلين الدوليين في المجتمع الدولي , فهو ليس بدولة وإن كان نظامه السياسي والقانوني يتسم ببعض الصفات التي لاتوجد إلاّ في الدولة الفدرالية , وهو كذلك ليس بمنظمة دولية حكومية عامة أو متخصصة وإن كان نظامه السياسي والقانوني يتصف ببعض السمات والخصائص التي لاتوجد إلاّ في المنظمات الدولية الحكومية وهو أيضا ليس منظمة دولية غير حكومية على اعتبار أنه كيان دولي حكومي نشأ باتفاق إرادي بين الدول والحكومات .

[1]- مخلد عبيد المبيضين , الاتحاد الأوربي كظاهرة اقليمية متميزة , الأكاديميون للنشر والتوزيع , ص 39.

منذ نهاية الحرب الباردة يبذل الإتحاد الأوروبي جهده لبناء أوروبا قوية تلتزم بتحويل نفسها إلى موقع الفاعل في الأحداث , واليوم تعد أوروبا من القوى المتميزة في النظام العالمي وتبدو مظاهر القوة الأوربية في عدة جوانب [1] :

1/ الجانب المكاني والسكاني : يمتد الإتحاد الأوروبي على رقعة جغرافية تساوي 2.255.961 كلم^{2}ويوفر هذا الإمتداد الجغرافي الواسع الموارد الأولية التي تقترب من حيث الكم والنوع من الموارد الأمريكية وتتجاوز مثيلاتها اليابانية والصينية على نحو مضاعف . حيث أصبح ثاني قوة سكانية في العالم بعد الصين خصوصا بعد أن إنضم إليه عشر دول شرقية أوربية عام 2004م كما أن التأثير السكاني لاينحصر في الكم وإنما في النوع من ناحية درجة الإهتمام الرسمي أو الخاص بالتعليم , حيث تتميز دول الاتحاد الأوربي بارتفاع نسبة المتعلمين فيها والتي تقدر بحوالي 98.60 % وبذلك فإن الوضع الجغرافي والسكاني للإتحاد قد ساهم في ابراز أهمية وقوة الإتحاد الأوروبي.

2/ الجانب الإقتصادي: يعد التكتل الاقتصادي الأوربي من أكبر القوى الإقتصادية العالمية

على الصعيد الفلاحي :

ارتفاع نسبة الإنتاج الزراعي، حيث أن السهول الزراعية حوالي نصف القارة، وبالتالي القدرة على تلبية نسبة كبيرة من حاجة السوق الاستهلاكي الأوروبيّ، وتصدير الكمية الفائضة خارج القارة الأوروبيّة، حيث أصبح يحتل المرتبة الثانية في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية مثل الحبوب.

على الصعيد الصناعي :

يمتلك العديد من القطاعات الصناعيّة القوية التي تنافس في الأسواق العالمية، مثل: قطاع صناعة النفط، والأسلحة النوويّة، بالإضافة إلى قطاع صناعة السيارات، فضلاً عن وجود العديد من الشركات المتعددة الجنسيات فيه، والتي تنتج الكثير من المنتجات الصناعية

[1] -سعدي كريم سلمان , العلاقات الأوربية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين: تنافس أم شراكة, دراسات دولية , , ص 78.

كالأدوية، والأجهزة الإلكترونيّة، ويعتبر الاتحاد الأوروبيّ ثاني قوة صناعية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية. النجاح في الكثير من المشاريع المشتركة على المستوى العالمي، مثل مشروع صناعة طائرة الإيرباص التي تنافس الطائرة الأمريكية بوينغ، وكذلك مشروع صنع المركبة الفضائية (أريان) التي اشتركت في صنعتها العديد من الدول الأوروبيّة كإيطاليا،وألمانيا،وفرنسا،وبريطانيا[1].

على الصعيد التجاري :

–سيطرة الاتحاد على حصة من السوق التجاري العالمي، حيث أنه يرتبط في شبكة علاقات تجارية مع الكثير من دول العالم، وبخاصة الدول ذات الثقل الاقتصادي الكبير كالولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والصين.

–ارتفاع قيمة المبادلات التجارية للاتحاد الأوربي

- الاستثمارات الخارجية للاتحاد الأوربي
- ارتفاع الاستثمارات الداخلية للاتحاد الأوربي

على صعيد تراكم رأس المال العالمي :

تراكم رأس المال هو عملية تتزايد فيها قيمة الاستثمار بسبب الأرباح على الاستثمار، سواء من الأرباح الرأسمالية والفائدة و تكتسب الفائدة بمرور الوقت، ويحدث هذا النمو الأسي بسبب النمو الكلي للاستثمار طالما يحصل على رأس المال في الفترة القادمة، وهذا يختلف عن النمو الخطي حيث لا يحصل رأس المال إلا على الفائدة كل فترة[2].

ارتفعت مداخيل أوروبا من 1.2 إلى 15 تريليون دولار بين 1948– 1990 بينما تراجعت حصة أمريكا الشمالية من 58 % إلى 37.5% لمصلحة حوض الباسفيكي وأوروبا , كذلك صعدت أوروبا تحت عنوان الإقتصاد الغالب لألمانيا التي إحتلت موقع المصدر العالمي الأول خلال عام 1990 وبلغ مجمل الناتج القومي الإجمالي لأوربا عام 1988 ,

[1] – نادية أبو رميس ,مظاهر قوة الاتحاد الأوروبي اقتصاديا https://mawdoo3.com , تاريخ المشاهدة : 2019/05/12.

[2] – بدون كاتب , تراكم رأس المال, https://trading-secrets.guru , تاريخ المشاهدة : 2019/05/13

6.5 تريليون دولار مما يساوي 31 % من الناتج العالمي بعد الولايات المتحدة واليابان , وبلغت هذه القيمة عام 1999م , 8.5 تريليون دولار بما يساوي 31% من الناتج العالمي , ومن بين عشرة دول تجارية في العالم تشكل دول الإتحاد الأوروبي سبعا منها , فالإتحاد الأوروبي يحتكر 20% من التجارة الدولية مقارنة مع 16.8% للولايات المتحدة و 16.6% لليابان و 53.6% لبقية دول العالم .

وقد نجحت عدد من دول المجموعة الأوروبية وخاصة ألمانيا في التفوق على الولايات المتحدة فيما يتعلق بنسبة نصيب الفرد من الناتج القومي , حيث بلغت هذه النسبة عام 1993م في ألمانيا 2.8% في حين تقاربت هذه النسبة في فرنسا بما يوازي الولايات المتحدة إذ بلغت هذه النسبة في هذين البلدين فرنسا وأمريكا على التوالي 2.5% , 2.2%.

العملة الأوروبية الموحدة : إقترح وزير المالية الألماني(بيير وارنز)عام 1969م انشاء عملة أوروبية موحدة وقدم تقريرا عرف باسمه (تقرير وارنر) عام 1971م دعا فيه إلى الغاء كافة عوائق التجارة وتدفق رأس المال ودعم التنسيق بين السياسات المالية والنقدية للأعضاء ولما أبرمت معاهدة ماستريخت عام 1992م دعمت هذا المسعى للإسراع في إنشاء وحدة النقد الأوروبية واتخذ في عام 1994م إجراءات تأسيس مؤسسة النقد الأوروبية التي تحولت فيما بعد إلى البنك المركزي الأوروبي ومقره فرانكفورت وإتفق على هذه التسمية عام1995[1]

وفي عام 1999 م وافقت 11 دولة من دول الإتحاد (فرنسا , ألمانيا , ايطاليا , هولندا , النمسا , بلجيكا , اسبانيا , البرتغال , ايرلندا , فنلندا , لوكسمبورغ) من أصل 15 دولة على اعتماد اليورو رسميا , واعلنت بريطانيا والدانمارك والسويد عن تأجيل دخولهم لنادي اليورو حتى حين موافقة شعوبهم على هذا الإنضمام حيث رفض السويديون بأغلبية كبيرة بلغت 56.1% الإنضمام إلى منطقة اليورو في الإستفتاء الذي جرى في السويد في 2003/9/15 على مشروع الوحدة الإقتصادية والأوروبية .

[1]- أحمد سعيد نوفل , مرجع سابق , ص13

وفي اليوم الأول من عام 2002م بدأ التعامل بالأوراق النقدية الأوروبية إلى جانب العملات الوطنية , وفي شهر جويلية من نفس العام فقدت العملات الوطنية صلاحياتها لصالح اليورو.

ولاشك أن اليورو قد نجح كعملة أوروبية في منافسة الدولار الأمريكي في العام الأول على بدء استعماله , ومع أنه بدأ متعثرا عند البدء من تداوله في مطلع عام 2002م وخسر حوالي 30.75% من قيمته أمام الدولار إلاّ أنه حافظ على سعر صرف عالمي يعادل سعر صرف الدولار الأمريكي , ولاشك أنّ إنهيارالإستثمارات العالمية بعد أحداث 11سبتمبر 2001م دفع الإستثمارات إلى الإتجاه نحو منطقة اليورو وأصبح عملة التعامل مع ثلث الأسهم المباعة عالميا .

3/ **في مجال المنظمات الدولية** : يحظى الإتحاد الأوروبي بمكانة كبيرة , ففي مجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبرى يحوز الإتحاد على أربعة مقاعد وهي بريطانيا وفرنسا وألمانيا وايطاليا , وفي منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي (نادي الأغنياء) يشغل الإتحاد خمسة عشرة عضوا من مقاعده الخمسة والعشرين [1], وفي حلف الناتو الذي يبلغ عدد أعضائه تسعة عشرة عضوا تحتل أوروبا خمسة عشرة مقعدا منها ثلاثة عشرة من دول أوروبا الغربية , وفي مجلس الأمن يتمتع الإتحاد الأوروبي بمقعدين من مقاعده الخمسة الدائمة العضوية والتي لها حق الفيتو وهما فرنسا وبريطانيا .[2]

4/ في المجال العسكري :شهدت الدوائر الأطلسية والأوربية منذ بدء إنهيارالإتحاد السوفياتي عام 1989م وإنتهاء الحرب الباردة حوارا ساخنا حول مستقبل حلف الناتو وعلاقته مع المجموعة الأوروبية ,وتباينت المواقف بين الولايات المتحدة المؤيدة لإستمرار قيادتها للحلف

[1]- سعدي كريم سلمان , مرجع سابق , ص 79.
[2]- النزاع وصراع المصالح بين الولايات المتحدة –روسيا-أوربا الغربية . عبر الأنترنت www.siyassa.org تاريخ المشاهدة : 2019/05/19

وتعظيم دوره الدولي , وبين الموقف الأوروبي المطالب بتقليص صلاحياته خاصة في القارة الأوروبية وبناء قوة عسكرية أوربية مستقلة [1].

أقر رؤساء الدول الأطلسية في مؤتمرهم الذي عقدوه في بروكسل في 1994/1/11 مشروع المشاركة من أجل السلام الذي قدمه الرئيس الأمريكي السابق كلينتون , والذي كان عبارة عن إعلان مباديء يحدد التزامات الدول المشاركة فيه على قدم المساواة وحل النزاعات بالطرق السلمية , وسيطرة المجتمع المدني على المؤسسة العسكرية وشفافية موازنات الدفاع وتطوير القوات المسلحة التي يضعها الأعضاء تحت تصرف الهيئة المنبثقة عن الحلف , وكان الهدف من ذلك إعطاء الفرصة للدول الأوروبية الشرقية لإقامة مزيد من علاقات التعاون مع الحلف الأطلسي , إلاّ أنّ دول الإتحاد الأوروبي لم تكن مرتاحة للموقف الذي تصر الولايات المتحدة على لعبه في الشؤون الأوروبية .

وفي عام 1999م أوصى المجلس الأوروبي في هلسنكي بتشكيل قوة عسكرية مسلحة أوروبية للتدخل السريع تكون مهمتها التدخل في الأزمات الدولية والاقليمية , إلاّ أنّ بريطانيا أصرت أن لاتتدخل تلك القوات المزمع إنشائها في الأماكن التي تستطيع قوات الحلف الأطلسي (الناتو) أن تتدخل فيها وأن تكمل مهمات قوات الحلف , غير أن فرنسا وألمانيا أرادت أن تكون مستقلة عن الحلف الأطلسي , واتفق الجميع على أن تتكون تلك القوات من ستون ألف عسكري موزعين بالتساوي على بريطانيا وفرنسا وألمانيا , وهي ما أطلق عليها القوة الأوربية Eurofor وعلى البدء بقيامها عام 2003م , وحدد الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الإتحاد الأوروبي خافيير سولانا ثلاثة أهداف للاتحاد في مجال الأمن , الأول يقضي ببسط المنطقة الأمنية حول أوروبا وإنشاء دائرة من الإدارة الصالحة على حدودها الشرقية الممتدة من البلقان إلى القوقاز وعلى طول حوض المتوسط , أما الهدف الثاني أن يكون الأوروبيون جاهزين للتحرك كما يقتضي حين تنتهك مباديء ميثاق الأمم المتحدة

[1]- د.أحمد سعيد نوفل , مرجع سابق , ص12

وبشكل خاص عبر تعزيز التحرك المتعدد الأطراف , والهدف الثالث يقضي مواجهة التهديدات بردود فاعلة , عبر تطوير سياسة منهجية من الإلتزام الوقائي في مقدونيا أو البوسنة أو جنوب القوقاز.

أضاف المدير السابق لمركز الدراسات العسكرية أن هناك دولا أوروبية تسعى إلى أن تصبح قوى إقليمية كبرى بعيدا عن الولايات المتحدة التي تسيطر حاليا على كثير من دول القارة العجوز وأن القوة المشتركة يمكن أن تكون خطوة على الطريق، مستدركا أن العلاقات بين أوروبا والولايات المتحدة هي استراتيجية وأن القوة الأوروبية المشتركة سوف تتعامل مع التهديدات التي تشكل أولوية لدى الاتحاد الأوروبي، مشيراً إلى أنه في حال تشكيل تلك القوات سيكون هناك تعاون مع حلف شمال الأطلسي في مواجه المخاطر التي تهدد الدول الغربية بشكل عام مثل الإرهاب والتطرف[1]

وسنناقش في الفصل الثاني أهم الأزمات التي قلصت من حجم الاندماج على الصعيدين الأفقي والعمودي .

[1] -بدون كاتب , قوة أوروبية مشتركة.... وماذا عن حلف الناتو, https://arabic.sputniknews.com, تاريخ المشاهدة 2019/04/18

الفصل الثاني

الأزمات المختلفة للاندماج الأوربي

تمهيد :

يواجه الإتحاد الأوروبي أزمات متعددة بفعل الآثار السلبية لمكامن الخلل والتحديات التي رافقت مختلف مراحل تطور بناه السياسية والإقتصادية , ويمكن تقسيمها إلى نوعين من الأزمات , هما الأزمات البنيوية من جهة وهي التي ترتبط بصورة مباشرة بالخلل في آليات صنع القرار وبأداء المؤسسات الأوربية وبتعاطي الدول الأعضاء معها , والذي انعكس بعدم قدرة الإتحاد على التعبير عن حجمه الإقتصادي والسياسي والديمغرافي الحقيقي في الخارج , ومن جهة أخرى الأزمات الطارئة , و التي اجتاحت الإتحاد في السنوات الأخيرة و الناجمة عن تحديي التوسع الجغرافي والسيادة الوطنية , وهي المتمثلة بالأزمة الاقتصادية وأزمة اللاجئين إلى أوربا , وأزمة انسحاب بريطانيا من الاتحاد[1] .

وفي هذا المبحث سنتناول بعضا من جملة الأزمات التي يعانى منها الإتحاد الأوروبي والتي يمكن تقسيمها إلى أزمات داخلية تتمثل في الأزمات السياسية والإقتصادية والأمنية وكذا الأزمات الخارجية والتي منها المصالح القومية المتعارضة لدول الإتحاد والأزمة المالية المصرفية والسيادية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية لعام 2008م وصولا إلى الأزمة الراهنة التي تهدد أمن واستقرار الإتحاد الأوروبي والمتمثلة في أزمة الهجرة .

المبحث الأول : الأزمات الداخلية للإتحاد الأوروبي

المطلب الأول : الأزمات السياسية

تعترض الإستراتيجية الموحدة والمستقلة للنظم السياسية القائمة في أغلب الوحدات الدولية متغيرات الأحداث العالمية سواء كانت تلك الإستراتيجية ثابتة أو متغيرة , مجزئة أو مقسمة أو متباينة , وذلك حسب مصالح كل نظام وأهدافه , ويعد هذا أمرا طبيعيا في النظام

[1]-حسين ابراهيم شمعون , مسار الاتحاد الأوربي ومستقبله سياسيا واقتصاديا , رسالة لنيل دبلوم دراسات عليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية , الجامعة اللبنانية , 2018م , ص 14.

السياسي المتبع من قبل مؤسسات الإتحاد الأوروبي , لكن الأمر غير الطبيعي في دراسة الإستراتيجية الأوربية يكمن في ضرورة التمييز بين الدول المؤسسة للجماعة الأوروبية , ودليل ذلك الإختلافات الجوهرية في تبني دول الإتحاد الأوروبي لسياسات خارجية متباينة وقد تلعب دورا ثانويا تجاه رغباتها في عدد من القضايا السياسية والإقتصادية[1].

كشفت الأزمات المعاصرة التي تعصف بالإتحاد الأوروبي عن هشاشة في بنيته السياسية وضعف في آدائه الجماعي[2] , وقد برزت أمام الإتحاد الأوروبي جملة من الأزمات السياسية التي تتعلق بالدول الأعضاء وبالنظم والقواعد والآليات المتبعة من قبل مؤسسات الجماعة الأوربية , فرغم كل الجهود المبذولة لحل المشكلات بقيت التحديات السياسية الداخلية محجوزة للدول الأعضاء لا يجوز للمؤسسات الأوروبية المشتركة أن تتدخل فيها أو تقترب منها والتي كانت تتعلق بعملية الإندماج في الإتحاد الأوروبي , وخاصة التي تشمل على حركة و حقوق وأمن المواطنين ونظام العدالة والقضاء,رغم التقدم الهائل الذي أحرزته حركة التكامل الأوروبي في إتجاه توحيد السياسات التجارية والإقتصادية والنقدية والمالية , بعد إبرام إتفاقية ماستريخت التي تشكل نقطة تحول في مسيرة الإتحاد الأوروبي .

وعندما بدأ التحرك لتنسيق سياسات الدول الأعضاء في الميدان المتعلقة بتلك المشكلات , ظل هذا التنسيق مرهونا بارادة الدول الأعضاء ومتوقفا بالكامل على مدى تعاون حكوماتها في هذا الشأن حتى ابرام معاهدة أمستردام لعام 1997م التي شهدت بعدها عملية التكامل والوحدة الأوروبية نقلة نوعية حقيقية في إتجاه مواجهة تلك التحديات وإخضاع بعضها على الأقل لمناهج التكامل والإندماج التي سبق تطبيقها بنجاح على الجوانب الإقتصادية والمالية, وكان من أبرزها المشكلات التالية :

[1]- معن عبد العزيز الريس , الاتحاد الأوربي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود والفرص) , مذكرة ماجستير , جامعة الشرق الأوسط , 2014م, ص 65.

[2]- حسين ابراهيم شمعون , , مرجع سابق , ص 14.

1-**مشكلة القيادة** : زاوج الإتحاد الأوروبي في السابق بين نموذجين للقيادة , تمثل الأول بالمفوضية الأوربية التي أنشئت مع بداية الإتحاد عام 1950 م كأعلى مؤسسة مؤثرة في قرارات الإتحاد , وتبنت نموذج التكنوقراط في إختيار أعضائها , إلى جانب الرئيس ذو السمعة والكاريزما القوية , بينما تمثل النموذج الثاني بالترادفية الألمانية – الفرنسية , حيث مارست باريس القيادة السياسية , في حين تكفلت ألمانيا بالحفاظ على النمو الإقتصادي[1] , تمكنت هذه المعادلة من تعزيز حالة الإتحاد والمضي به إلى الأمام سياسيا وإقتصاديا والتعامل مع مختلف الأزمات , إلاّ أنّ الإتحاد قد بدأ يفقد من تحوله إلى شكله الحالي عام 1992م كلا النموذجين بشكل تدريجي حتى تفردت ألمانيا وحدها بقيادة الإتحاد معتمدة على النمو الإقتصادي الكبير الذي تمكنت من تحقيقه.

إن الهيمنة الفرنسية – الألمانية على الإتحاد الأوروبي ساهم في ظهور أزمة على مستوى القيادة ، إذ تتكلف باريس بالقيادة السياسية ، في حين تفرّدت ألمانيا لوحدها بالحفاظ على وحدة الإتحاد معتمدة على نموها الإقتصادي ، ما جعل البعض يصف التكتل الأوروبي أنّه يعمل لمصلحة ألمانيا وفقا للرؤية السياسية لبرلين.

إنّ الدور الذي تلعبه ألمانيا الموحدة في السياسات الأوربية من الصعب وصفه ويتغير باستمرار : بين سيطرة متواضعة وأخرى متعطشة للسلطة [2] , إلاّ أن ألمانيا مطالبة من شركائها الأوروبيين بالمزيد من العمل من أجل أوربا موحدة .

يقول ساشا دو فايس العامل في مركز الأبحاث البريطانية ذي ايكونمست "أن ألمانيا هي قوة مهيمنة مترددة وعليها أن تعمل كقيادة أكبر " , من ناحية أخرى كتب مراسل الصحيفة الألمانية "تاتس" من بروكسل إيريك بونسه " أنّ أوروبا ألمانية "حيث أشار إلى التأثير الكبير الذي تتمتع به ألمانيا في المؤسسات الأوروبية مثل لجنة الإتحاد الأوروبي

[1]- هيرفريد مونكلر, دور ألمانيا الجديد في أوروبا, http://mugtama.com تاريخ المشاهدة 2019/05/19 على الساعة 1.30.
[2]- يرند ريغارت ,ترجمة علاء جمعة ,ملامح الدور الألماني في قيادة الاتحاد الأوربي http:www.dz.com تاريخ المشاهدة 2019/05/19 على الساعة : 00;45

ومجلس الوزراء والبرلمان الأوروبيين , إلاّ أنّ الحديث عن سيطرة ألمانية على الدول الأوروبية غير واقعي بحسب الوزيرة السابقة للشؤون الأوروبية في الحكومة الفرنسية نويل لينوار , التي ترى في حديث أدلت به لشبكة فرانس 24 " أن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل هي من أكثر القادة المناصرين لأوروبا وأنها تبدي الكثير من التنازلات وتحترم الدول الأخرى لا سيما فرنسا ".

هناك انقسام بين بروكسل عاصمة الاتحاد الأوروبي ومقر اللجنة الأوروبية وسولانا والمسؤولين الأوروبيين والعواصم الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد , فضلا عن وجود انقسامات داخل الاتحاد نفسه[1].

2- المشكلات المتعلقة بالخلاف حول الدستورالأوروبي : غدت فكرة الدستور الأوروبي ملغية بعد رفضها في عدد من الدول الأعضاء , الذي عرضت مسودته في جوان 2003م أمام مجلس رؤساء الدول والحكومات في الإتحاد الأوروبي الذي سبق أن دعا لمناقشة هذا الأمر في ديسمبر 2001م , كون هذا المجلس رأى أنّ الإتحاد الأوروبي على أعتاب قبول إنضمام أعضاء جدد عام 2004م , وتمّ الإستعاضة عنها باتفاقية لشبونة , إلاّ أنّه من المفيد الوقوف عند أهم نقاط الخلاف حول الدستور والتي تتلخص في[2] :

أ- تحديد الإختصاصات بين الإتحاد والدول الأعضاء والتي قسمت إلى إختصاصات أصلية كالسياسة النقدية وقوانين المنافسة والتجارة الخارجية , وإختصاصات مرتبطة بالدول الأعضاء كالثقافة والتعليم والرياضة .

ب-مبدأ التناول الدولي على رئاسة الإتحاد واستحداث منصب دائم , ومدى صلاحياته المتعلقة بتنسيق عمل الإتحاد أو ما يتعلق بتنفيذ الإتفاقيات بالتعاون مع الدول الأعضاء.

1- -حسين طلال مقلد , محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة , مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية , المجلد 25 , العدد الأول , 2009

2- معن عبد العزيز الريس , مرجع سابق , ص 66.

ت–استحداث منصب وزير الإتحاد المسؤول عن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وتعيينه نائبا لرئيس المفوضية الأوربية ورئيسا لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء.

ث–حق الدول الأعضاء في التمثيل بالمفوضية حتى عام 2008م من خلال تعيين كل دولة مفوضا واحدا يمثلها في إختيار المفوضين المتمتعين بحق التصويت بدءا من عام 2009م لإنتخاب خمسة عشر فقط بما فيهم رئيس المفوضية ووزير الخارجية .

ج– تحديد عدد مقاعد البرلمان الأوروبي .

ح– توزيع الإختصاصات وصلاحيات رئيس الإتحاد , المتعلقة بالتوسع في الإتحاد ومراحل الإندماج الجديدة .

خ– إلغاء حق الإعتراض (الفيتو) الذي تتمتع به بعض الدول في خمسين مجالا مختلفا .

د– تعطيل الدستور من خلال رفض دولة واحدة من دول الإتحاد الأوروبي .

3– المشكلات الناجمة عن آلية التعاون السياسي : حاولت معاهدة الإتحاد الأوروبي ماستريخت تطوير آلية التعاون السياسي بين الدول الأعضاء وبخاصة أن عقد التسعينيات من القرن العشرين تخللته تحديات سياسية داخلية كانت تظهر عدم قدرة هذه الآلية على توفير الإستجابة المناسبة لعدد من الأزمات الدولية والإقليمية منها على سبيل المثال : إنهيار الإتحاد السوفياتي وحرب الخليج الثانية والحرب الأهلية في يوغسلافيا السابقة , ففي حال انهيار الإتحاد السوفياتي كان أقصى ما توصلت إليه آلية التعاون السياسي الأوروبي هو وضع معايير مشتركة للإعتراف بالدول الجديدة , أما المجالات الأخرى فقد تصرفت فيها الدول بشكل منفرد , لذا تمّ الإتفاق في معاهدة ماستريخت على التطويرالتدريجي المشترك في مجال السياسة الخارجية والأمن وذلك من أجل الوصول إلى الآتي [1]:

أ– الحفاظ على القيم المشتركة والمصالح الرئيسية واستقلال الإتحاد الأوروبي .

ب– تقوية أمن الإتحاد الأوروبي ودوله.

[1]- مرجع نفسه , ص 88.

ت- الحفاظ على السلام العالمي وتدعيم الأمن الدولي في إطار التوافق مع ميثاق الأمم المتحدة , وأهداف الأمن والتعاون الأوروبي .

ث- تدعيم التعاون الدولي .

ج- تدعيم الديمقراطية , وحكم القانون , والتأكيد على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

4- مشكلات المناهج والآليات المستخدمة : أوقع الإتحاد الأوروبي نفسه في مشكلات كثيرة أصبحت تمثل معوقات سياسية تعترض مسيرة العمل الأوروبي , الأمر الذي دفع للسعي إلى تحقيق أهدافه من خلال مزجه بين منهجين مختلفين هما :

أ- منهج التكامل والاندماج : تعامل الإتحاد الأوروبي وفق هذا المنهج مع قضية الوحدة من منظور وظيفي له خصائص وسمات معينة أهمها : المرحلية والتدرج , والحركة من أسفل إلى أعلى عن طريق اطلاق العملية التكاملية بدءا بقطاعات فنية محدودة تتوسع تدريجيا ووضع هذه القطاعات تحت سلطة مؤسسة أعلى من سلطة الدول التي تقبل الدخول في هذه العملية , وهذا يعني تنازل هذه الدول عن جانب من سلطاتها تدريجيا لصالح المؤسسات المشتركة , وقد تباينت النظريات المفسرة لفكرة الاندماج في الإتحاد الأوروبي والتي أخذت تندرج تحت ما يعرف باسم نظريات الاندماج الاقليمي كونها كانت تعالج عملية الاندماج بين دول مختلفة من حيث الدوافع والقوى المحركة والآليات .

ب-منهج التنسيق والتعاون : حاول الإتحاد الأوروبي الولوج إلى قضية الوحدة من منظور التعاون القائم على الإختيار الحر بين وحدات مستقلة ومتساوية في السيادة .

4-مشكلات تتعلق بعملية اتخاذ القرار في الإتحاد الأوروبي : مايميز الاتحاد الأوروبي هو أنّ الحكومات ليس لديها السيطرة على المطالب السياسية [1], فهناك مجموعات معقدة

[1] -حسين طلال مقلد , الأحزاب الأوروبية ودورها في صنع القرار في الاتحاد الأوروبي, https://www.academia.edu-

ومتعددة , مجموعات المصالح والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني , فجميعها تتنافس على التأثير في مدخلات المؤسسات الاتحادية .

يعيش الاتحاد الأوروبي تحديا جوهريا يتمثل في تنامي التوجه الوطني والقومي في ظل صراع المصالح بين أقطاب هذا الاتحاد المثقل بعض أعضائه بالديون الناتجة عن الأزمة المالية, وقد شكل إعلان أربع دول من وسط وشرقي أوروبا –هي بولندا والمجر والتشيك وسلوفاكيا– تأسيس قوة قتالية مشتركة تسمى "فيشغراد" محطة بارزة في الخروج عن الصف، ما دام أن أوروبا ليست موحدة في نظرتها إلى التهديد الذي يراه البعض قادما من حدودها الشرقية, وتحديدا من روسيا[1].

6- المشكلات الناجمة عن السلطات والصلاحيات: يتمتع الإتحاد الأوروبي بشخصية قانونية دولية مستقلة عن الشخصية القانونية للدول الأعضاء , ولكنها شخصية من طبيعة مختلفة عن تلك التي يتمتع بها مختلف الفاعلين الدوليين الآخرين , فلا هي شخصية مكبلة بالقيود المفروضة على المنظمات الدولية الحكومية التقليدية , ولا هي شخصية مطلقة الحرية بالقدر المعترف به للدول , ولكنها شخصية دولية من طبيعة خاصة تجمع بين بعض سمات وملامح الشخصية القانونية الدولية الممنوحة للمنظمات الدولية الحكومية التقليدية , وبعض سمات وملامح الشخصية الدولية الممنوحة للدول , إذ تتمتع بعض مؤسسات الإتحاد الأوروبي بسلطات وصلاحيات تمكنها ليس فقط من أن تصبح في موقف أقوى في مواجهة الدول الأعضاء , وإنّما أيضا من الإحتكاك والتفاعل المباشر مع مصالح المواطنين والجماعات في الدول الأعضاء وترتيب حقوق والتزامات مباشرة في مواجهتهم[2].

7- المشكلات المتعلقة بالقضايا التنظيمية :يعتمد الإتحاد الأوروبي نظاما للتصويت داخل مؤسساته كان هو السبب المباشر في حصول مشكلات أوصلت الحال إلى التنازع حول حصص التصويت لكل دولة في الإتحاد الأوروبي الذي يعتقد أنّ الدول الأكبر

[1] -بدون كاتب , تحديات تهدد الاتحاد الأوروبي ,https://www.aljazeera.net , تاريخ المشاهدة : 2019/04/17

[2]- معن عبد العزيز الريس , مرجع سابق , ص 72.

تستحق حصة أكبر في التصويت من الدول الأصغر منها , فألمانيا التي يبلغ تعدادها (82.5) مليون نسمة لديها حصة أكبر في اتخاذ القرار في مجلس وزراء الإتحاد الأوروبي عن دولة أخرى مثل لوكسمبورغ التي لايتجاوز تعدادها عن (453) ألف نسمة وبعد مفاوضات مكثفة أرست دول الإتحاد الأوروبي في القمة التي عقدت في بروكسل(جوان2007م) اتفاقية حول المعاهدة الأوروبية بدلا عن الدستور تهدف إلى المضي بالإتحاد الأوروبي من حالة الشلل التي أصيب بها بعد رفض الدستور في كلا من فرنسا وهولندا في الإستفتاء الذي جرى عام (2005م) لذلك تمّ وضع النظام الجديد المعروف بنظام الغالبية المزدوجة ليحل مكان نظام الأصوات المعقدة الذي يدخل حيز التنفيذ للفترة (2014-2017م)وإذا اعترضت أي دولة أوروبية خلال هذه الفترة على هذا النظام الجديد فإنه سيتم العودة إلى نظام التصويت القديم

8- المشكلات الأخرى :واجه الإتحاد الأوروبي مشكلات سياسية داخلية أخرى برزت في النقاط التالية :

أ- صعوبة تطبيق القرارات على كافة الدول الأعضاء التي تتخذ من قبل الإتحاد الأوروبي وذلك لأن هذه القرارات ملزمة فقط للدول التي توقع عليها .

ب- صعوبة إنشاء قوة عسكرية موحدة .

ت- تحمل الإتحاد الأوروبي الأعباء المالية لبعض دول الإتحاد التي تعاني من مشكلات محددة

ث- وجود النزاعات الإثنية بين شعوب أوروبا , يعيق خلق المواطن الأوروبي .

ج- معارضة بريطانيا إعتماد العملة الأوربية الموحدة.

ح- هناك صراع قوي بين الولايات المتحدة وروسيا ميدانه القارة الأوروبية، فالروس -يقول المتحدث- يعملون كل ما في وسعهم لإبقاء الأوروبيين بعيدين عن الأميركيين، وهم يركزون بالأساس على ألمانيا "وقد قاموا بدور جيد إلى حد الآن على هذا الصعيد."[1]

خ- ولم يكن الإعتراض البريطاني مقتصرا على العملة الأوربية فقط , بل شدد رئيس الوزراء البريطاني السابق ديفيد كاميرون على وعوده التي كان قد طرحها قبل توليه منصبه , مركزا على أن الحكومة ستحمل إلى الإتحاد الأوروبي بعد الإنتخابات المقبلة عام (2015م) جملة من الشروط والتعديلات التي ترى بريطانيا أنها ضرورية بالنسبة لها وفي حال وافق الإتحاد الأوروبي على الشروط البريطانية ستعرض مسألة الإستمرار في عضوية الإتحاد عام (2017م). وينبع هذا الموقف من الرغبة البريطانية في إجراء إصلاحات في منظومة الإتحاد الأوروبي التي تستطيع أن تسهم في استمرار بريطانيا ضمن الإتحاد .

المطلب الثاني : الأزمات الاقتصادية

يعد العمل على توسيع الأسواق من أهم الدوافع الإقتصادية لإقامة التكتلات , حيث تؤدي زيادة حجم السوق إلى الإستفادة من مزايا التخصص [2].

أسهم سقوط أنظمة الحكم الدكتاتورية اليمينية والحكومات شبه العسكرية في جنوب القارة الأوربية مثل : اسبانيا , البرتغال واليونان في توفير إمكانيات جدية أمام الإتحاد الأوروبي للتطور وتشجيع الدول المذكورة للإنضمام إلى هذه المنظومة الأوروبية , ثم جاء الحدث الأبرز الذي أعطى دفعة قوية لطموح الأوروبيين نحو تحقيق وحدتهم والمتمثل في تفكيك المنظومة الإشتراكية في شرق أوروبا وعودة النظام الرأسمالي إلى تلك الدول في مستهل تسعينيات القرن العشرين حين وقعت إتفاقية ماستريخت في (فيفري 1992) تمخضت عنها مع بداية عام 1993 م محاولات جدية لتكوين السوق الأوربية الموحدة , وتلا ذلك في جوان 1997م التوقيع على معاهدة أمستردام المنبثقة والمكملة لإتفاقية ماستريخت التي تمّ بموجبها

[1]- بدون كاتب , تحديات تهدد الاتحاد الأوروبي, https://www.aljazeera.net , تاريخ المشاهدة 2019/04/21
[2]- فطيمة حمزة , مرجع سابق , ص 399.

إجراء المباحثات والمفاوضات مع دول أوربا الشرقية والوسطى العشر , ومع بداية الألفية الثالثة تغيرت وتطورت معاهدة أمستردام إلى اتفاقية نيس , التي اهتمت بمسألة توسيع عضوية دول الإتحاد الأوروبي , وحددت أهمية الإستفتاءات العامة في الدول الأوروبية لتلك الاتفاقية التي تعثرت من جراء تصويت بعض الأعضاء ضدها , الأمر الذي حدا إلى تغييرها وايجازها فيما عرف أخيرا باتفاقية لشبونة , ثم صدرت العملة الأوروبية الموحدة اليوروعام1999م بشكل إبتدائي بديلة للعملات الوطنية , الأمر الذي عبّر بالطبع عن تعزيز الإقتصاد الأوروبي على مستوى العالم .

تتمتع تجربة التكتل الأوربي الإقتصادي والنقدي بمكانة إقتصادية ذات تأثير على النظام الإقتصادي العالمي , لكن وبحكم أن لكل عملية تكاملية نجاحات ومكاسب فإنه من الطبيعي أن تعاني من مشاكل ومعوقات وكذا الحال بالنسبة للإتحاد الأوروبي الذي عصفت به عدة أزمات كما أنه لازال يواجه بعض التحديات الراهنة وقد جعلنا هذا المطلب لمعالجة أهم العثرات التي واجهت الإتحاد الأوروبي , ولعرض أهم الرهانات الحالية التي لازالت في طريقه .

أولا: أزمة الديون الأوربية

1/ جذور الأزمة : ترجع جذور الأزمة اليونانية إلى الأزمة المالية الحالية والتي بدأت بوادرها سنة 2007م وانفجرت في الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 15سبتمبر2008 بانهيار بنك ليمان " براذرز " وذلك بفعل العديد من الأسباب منها سعر الفائدة والمقامرة , بيع الديون والمتاجرة بها , وبالتالي فإنّ الأزمة المالية التي بدأت بالإقتصاد الأمريكي هي أساس الأزمة الأوروبية وهذه الأخيرة أورثت أزمة جديدة أصابت دول اليورو بسبب ما قامت به الحكومات الأوروبية من التوسع في الاقتراض [1].

[1] - عبد المطلب عبد الحميد : إدارة الأزمات الاقتصادية , ط1, الدار الجامعية , الاسكندرية , 2014, ص 287.

2/ حقيقة الأزمة :بدأت الأزمة الأوربية في نهاية 2009م وبداية 2010م بعدما تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان من منطقة اليورو وهي البرتغال واسبانيا واليونان , وتعد اليونان هي أول من دقّ ناقوس الخطر تجاه أزمة الديون في منطقة اليورو , حيث أنه خلال 2001-2007 زاد الطلب المحلي بمقدار 4.2% بالمقارنة مع نسبة 1.8% نموا في منطقة اليورو بأكملها وتعود أسباب هذه القروض الخارجية التي عقدتها اليونان من أجل تمويل مشاريعها التنوية دون اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان كفاية التدفقات النقدية للوفاء بقروضها الخارجية [1].

أما عن خطورة هذه الديون فتكمن فضلا على أنها تمثل نسبة بالغة من الناتج المحلي الإجمالي أنها تستحق على آجال قصيرة أي يصعب ترحيلها , والخطورة الأكبر أنها مصحوبة بعجز في الموازنة العامة وهو مايجعل المشكلة أكثر تعقيدا من الناحية الإقتصاديةيعني أن تسديد الديون يتطلب سياسات إقتصادية لا تتوافق مع أهداف مواجهة البطالة وزيادة الإنتعاشالإقتصادي ورفع معدلات النمو .

كما أن الأمر الذي أوصل اليونان ومنطقة اليورو إلى هذا الحد من الحيرة يعود أيضا إلى ما قامت به الحكومة اليونانية من سياسات أوصلت اليونان لكارثة مالية , حيث كانت تغطي عليها ببيانات مزورة حول حجم الديون بالذات , بتواطؤ من مؤسسات مالية عالمية لم تكن لتنشر أي شيء عن ديون اليونان أو أي دولة أخرى رأسمالية متقدمة حتى ولو كانت غارقة في الديون , وحينما تراكم الدين الحكومي في اليونان امتدت الأزمة إلى دول أوروبية أخرى كإرلندا والبرتغال واسبانيا وايطاليا , مما نجم عنه ضغوط شديدة على أسواق المال الأوروبية حيث بلغت علاوات المخاطر أرقاما قياسية في كل من اسبانيا وايطاليا مما أثر سلبا على المؤسسات والعائلات التي تريد الإقتراض وبالتالي فإن الأزمة لم تتوقف على

[1]- والكور نور الدين :"أزمة الدين السيادي في اليونان : الأسباب والحلول" , مجلة الباحث , عدد 13, فيفري 2013, ص 59.

اليونان فحسب بل امتدت لتعصف بمنطقة اليورو عامة , حيث بلغ العجز العام لدول الاتحاد الـ 27 حوالي 23.8 مليار يورو بالمقارنة مع فائض قدره 1.6 مليار يورو [1].

وخلاصة القول أن الأزمة النقدية ضربت أوروبا عام 2008م، كان أكبر ضحاياها اليونان، إيرلندا، قبرص، إسبانيا، والبرتغال [2]، إضافة إلى تأثر فرنسا وإيطاليا بشكل كبير. وفي 2013 م عانت القارة العجوز من أزمة أخرى نتيجة تباطؤ الإنتاج وإرتفاع نسب البطالة قبل أن تضرب اليونان مجدداً , أزمة زادت من الشكوك حيال قدرة العملة الموحدة اليورو على البقاء ويظهر من بين الأسباب والتفسيرات لأزمات أوروبا المتلاحقة، ضعف المنظومة النقدية المحلية لدى أعضاء الإتحاد، مقابل الإحتفاظ بسياسات خاصة، الأمر الذي أدى إلى تشوه المنظومة المالية ، إلى جانب هشاشة معايير "الإستقرار" و"حزم النمو" التي يفرضها الإتحاد ، والتي أثبتت فشلها في مواجهة الأزمات المحلية والعالمية.

يأتي في المرتبة الثانية ضعف الإنسجام في التنافسية والإنتاجية والعمالة بين أعضاء منطقة اليورو، وقصور التزامن بين الدورات الإقتصادية لها , مثلاً أدى تحويل العملة من الدراخما إلى اليورو في اليونان إلى رفع مستوى الأجور للعمالة ، إلا أن الإنتاجية بقيت في مستوياتها، الأمر الذي جعل من الإنتاج غير مجد اقتصادياً.

نفذ الإتحاد عدداً من الإصلاحات منذ 2008م لمواجهة تلك الأسباب وغيرها ، وأطلق عدداً من الحزمات الإقتصادية في سبيل المعالجة وتحقيق الإستقرار، كما أنشأ إتحاداً مصرفياً لتنسيق السياسات النقدية ، إلا أن معدلات نمو الناتج المحلي لا زالت تتراجع في دول جنوب أوروبا خصوصاً .

[1]- حمدي الطباع " أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو : الأبعاد والتداعيات والعبر المستخلصة للاقتصاديات العربية " , ملتقى اتحاد رجال الأعمال الغربي , 29مارس 2012 , بيروت , ص 02.

[2]- جميلة الجوزي ، زينب جوجو ، انعكاسات انفصال المملكة المتحدة البريطانية عن الاتحاد الأوروبي على القطاع المالي، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارة، ع 33، 2016

إن الأزمة الاقتصادية في أوروبا لا يمكن تناولها خارج سياق الإقتصاد العالمي، حيث المنافسة على أشدها بين دول كبرى وقوى إقتصادية جديدة، إلى جانب الأزمات التي يعاني منها شركاء إقتصاديون لأوروبا سياسياً وإقتصادياً، والإضطرابات السياسية والأمنية في مناطق مختلفة من العالم تؤثر على طرق التجارة وأسعار البضائع الإستراتيجية ، علاوة على الإعتمادية الأوروبية في الطاقة على الإستيراد.

ثانيا : المشكلات المتعلقة بالاندماج الاقتصادي

شهدت السنوات الأولى من حقبة تسعينيات القرن العشرين نقلة نوعية في الجهود الوحدوية للدول الأوروبية , تمثلت بتوقيع معاهدة ماستريخت التي أنشأت الإتحاد الأوروبي في فيفري 1992 والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993 , وكانت مجالاتالإندماج الأوروبي هي احدى أهم القضايا في تلك الجهود والتي واجهت معوقات عديدة في مجالات تدعيم ووضع إطارا للاندماج في ثلاث مجالات أساسية هي : الوحدة الإقتصادية والنقدية والسياسة الخارجية والأمنية والسياسة الداخلية, غير أن مشكلة الاندماج مشكلة تواجه كل الدول الأوروبية، لذلك فمن الممكن أن تتعلم بعض الدول من خبرات دول أخرى". وفي هذا الإطار، أشار شويبله إلى ما تواجهه فرنسا مثلاً من صعوبات في التعامل مع الجيل الثالث من أبناء المهاجرين، بينما شدد على ضرورة ترك أمور أخرى كقضايا داخلية خاصة بكل دولة على حدة مثل قضية عمل الأجانب[1] وسنتطرق إلى لمشكلات تتعلق بالاندماج الأوروبي في المجال الاقتصادي والتي من أهمها :

أ- **السوق المشتركة** :سبق أن قامت مجموعة من الدول الأوربية إنشاء الجماعة الإقتصادية الأوروبية وذلك خلال العقد الخامس من القرن العشرين بهدف إقامة سوق مشتركة , إلاّ أنّ الجماعة وجدت في منتصف ثمانينيات القرن العشرين أي بعد حوالي ثلاثين عاما أنّ هذا الهدف لم يتحقق بالكامل نتيجة جملة من المعوقات , رغم أنها تمكنت

[1]- دويتشه فيله, الاتحاد الأوروبي يدعو لوضع آليات محدودة لمواجهة مشكلات الاندماج , https://www.dw.com/ar

من إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في تلك الجماعة , كما تمّ وضع تعريفة جمركية موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء منذ جويلية 1968, وبذلكاستكملت عناصر الاتحاد الجمركي الذي أتاح حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء في تلك الجماعة الإقتصادية .

وكان من بين عناصر السوق المشتركة التي ظلت تواجه مشكلات كثيرة حتى بداية ثمانينيات القرن العشرين : حرية حركة العمالة والخدمات ورأس المال , وحتى بدأت الدول الأعضاء تشعر بأهمية استكمال مشروعها , فجاء المشروع الأوروبي الوحدوي أو السوق الموحدة عام 1992 الذي تدارس عدد كبير من المقترحات لإزالة المشكلات التي تعيق تحقيق السوق المشتركة , ورغم كل ذلك بقيت مشكلتان هما[1] :

أ/ مشكلة نقاط الحدود بين الدول الأعضاء والإجراءات الطويلة المعقدة التي وضعتها الدول لعبور حاملات البضائع .

ب/ مشكلة الحواجز الجمركية الفنية غير الجمركية التي وضعتها الدول الأعضاء في مواجهة بعضها لحماية منتجاتها الوطنية .

ب- السياسات الإقتصادية المشتركة : وهي السياسات التي تنازلت بمقتضاها الدول الموقعة على معاهدة روما لعام 1957عن سيادتهافي مجالات معينة لصالح مؤسسات الجماعة الأوروبية التي تقوم بتطوير سياسة إقتصادية مشتركة في المجالات الآتية :

أ/ السياسة الزراعية :وهي من أهم السياسات المشتركة للإتحاد الأوروبي كونها تستوعب حوالي نصف ميزانية الإتحاد , وتهدف إلى تحقيق عدة أهداف كان من أهمها:

- توفير المنتجات الزراعية للمستهلك الأوروبي بسعر معقول مع الحفاظ على مستوى دخل مناسب للمزارع الأوروبي .

[1] - أمينة سالم , إدارة الأزمات والتخطيط الاستراتيجي , المكتب العربي للناشر, ص 14

- إقامة سوق مشتركة في المنتجات الزراعية .
- وضع نظام للأسعار .
- وضع سياسة زراعية تحمي الواردات من الدول غير الأعضاء من خلال ضريبة عليها لرفع سعرها حتى لا تباع بسعر أقل من المنتجات الأوروبية .
- تدعيم الصادرات الزراعية للخارج من أجل تعويض الفارق في السعر العالمي المنخفض والسعر المرتفع لمنتجات دول الإتحاد الأوروبي .

وبرزت جوانب سلبية من خلال تقييم هذه السياسات الزراعية عدة مشكلات إقتصادية كونها جاءت على حساب التكاليف العالية التي تحملتها دول الإتحاد الأوروبي بعد تحديث القطاع الزراعي , بحيث وصلت تلك التكاليف في بعض الأحيان إلى ثلثي ميزانية الجماعة الأوروبية , كما أنّ سياسة دعم الصادرات الزراعية مثلت إحدى المشكلات الرئيسية في العلاقات مع الدول الأخرى التي تقوم بتصدير منتجاتها الزراعية مثل : الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وكندا [1].

ب/ سياسة المنافسة :واجهت حكومات الإتحاد الأوروبي مشكلة سياسة المنافسة بعد أن أصبحت احدى الآليات الأساسية لضمان نجاح السوق المشتركة , وقامت المفوضية الأوروبية بإقرار الإتفاقيات المنظمة لتلك السياسة التي تحظر قيام الحكومات بدعم شركات معينة أو قطاعات إنتاجية معينة مما يؤدي إلى خلق وضع غير عادل في المنافسة , كما تحظر الإتفاقيات المقررة للسياسات التي تؤدي إلى فرض سعر معين أو الحد من الإنتاج .

جـ/ سياسة المواصلات :تعرضت السياسة الأوربية في مجال المواصلات إلى مشكلات عدّة إذ لم يتم تطوير السياسات المشتركة في هذا القطاع على الرغم من تضمين المعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية نصا يعد المواصلات البرية والجوية والبحرية ما تزال تسيطر عليها الدول الأعضاء , الأمر الذي دفع البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية للقيام بتقديم

[1]- بدون كاتب , اتفاقية شينغن الاوروبية: "لا حدود ولا قيود بعد اليوم https://p.dw.com/p/6PsZ - تاريخ المشاهدة 2019/04/11

شكوى إلى محكمة العدل الأوروبية ضد حكومات الدول الأعضاء لإخفاقها في تطوير سياسة مشتركة للمواصلات , وقد حثت المحكمة الدول الأعضاء على تحقيق تلك السياسة .

المطلب الثالث :الأزمات الأمنية

إنّ مهمة بناء دولة هو ليس بالتأكيد نفس عملية بناء أو تصور أمن دولة مجتمعة من حيث الأبعاد الإستراتيجية , السياسية والأمنية حيث أن سيناريو فشل أو نجاح مشروع السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة يبقى رهن التطورات التي يعرفها النظام الدولي [1] , وكذلك رهن تطورات القدرات الأوروبية في مجال إدارة وحل النزاعات وتطور المسار التكاملي الأوروبي فمنذ إنتهاء الحرب الباردة ومحاولة تجسيد مشروع أمني أوروبي ذا خصائص أوروبية ينتقل بالتكامل الأوربي إلى مستوياته العليا , إلاّ أنّ الطروحات المتعارضة داخل البيت الأوروبي (الإختلاف بين الأقطاب) بالانتقال نحو السياسات العليا (الدفاع والخارجية) , يعتبر أهم النقاط المحورية والتي طرحت جدالات حول مستقبل القرار الأوروبي بشأن القضايا التي تمس الكيان الأوروبي دون إنتقاله للمجالات العليا .

كذلك من جهة أخرى فالإتحاد الأوروبي الباحث عن دور استراتيجي بتجسيد كيانه كقطب دولي له وزنه وثقله على المستويين الإقليمي والدولي , يطرح لنا اشكالية أخرى تتمحور حول دور كقطب في إدارة وحل النزاعات الدولية دون دعم خارجي , بمعنى آخر وجود آليات عسكرية أوروبية خارج إطار الحلف الأطلسي هذا من جانب , ومن جانب آخر فإنّ الإعتماد على قطب آخر (الولايات المتحدة) في الإنتقال بالتكامل الأوروبي نحو مجالي الأمن والخارجية يطرح علينا تساؤل حول : هل من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وجود قطب آخر قوي من الناحية الإقتصادية والسياسية والعسكرية ينافسها على أهم المناطق الحيوية في العالم ؟ بمعنى أكثر توضيح السماح بحدوث تغيرات على هيكل

[1]- قريب بلال , السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي من منظور أقطابه : (رسالة ماجستير في العلوم السياسية , تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية , جامعة الحاج لخضر , باتنة , 2010-2011) , ص 114.

النظام الدولي وتوزيع الأدوار بين الأقطاب الكبرى , ونظرا للمفهوم الأمريكي للمصالح (تبني المنظورالواقعي), فالولايات المتحدة الأمريكية لا أعتقد أنها تسمح بظهور منافس لمصالحها عبر العالم .

فمحاولة الأوربيين تجسيد وبناء سياسة أمنية ودفاعية مشتركة قائمة على أساس المفهوم الأوروبي للأمن والذي يقتصر على المكونات العسكرية من خلال اعتماده على البعد الوقائي (تبنيه لمجموعة القيم السياسية : حقوق الإنسان , الديمقراطية , والحريات الأساسية للأفراد) تركت له أزمات أمنية على المستوى الداخلي, ويمكن عرض مجموعة من التحديات التي تواجه بناء منظومة أمنية أوروبية مشتركة تتمثل في :

- يأخذ مشروع بناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة حيزا كبيرا من الإهتمام داخل البيت الأوروبي وكذلك أخذ جانبا كبيرا من النقاشات بين القادة الأوربيين حول مستقبل التكامل الأوربي بعد أن عرف الإتحاد الأوروبي أكبر عملياته التوسعية نحو الشرق عام 1992م إلاّ أنّ الناظر للكيان الأوروبي يعتقد بأنه كيان متناسق ومتكامل بمواقفه المشتركة والموحدة اتجاه القضايا الدولية , إلاّ أنّه في الحقيقة وخاصة في مجال الأمن والدفاع والسياسة الخارجية توجد اختلافات كبيرة بين الدول الأعضاء وربما ظهرت بوضوح خلال الحرب على العراق , والتي عرفت مشاركة بريطانية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية فيما عرفت معارضة فرنسية / ألمانية , فالإتحاد الأوروبي يواجه تحدي إعادة صياغة دور استراتيجي قائم على أساس سياسة أمنية وخارجية مشتركة فحرب العراق الأخيرة أججت الخلافات بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي , وخاصة بعد توجه الحلف الأطلسي للوافدين الجدد (دول شرق أوربا) , حيث أظهرت تلك الدول ميولات أطلسية قوية , وهذا ما جعل القيادة الفرنسية من خلال الرئيس جاك شيراك يوجه انتقادا شديد اللهجة متبوعا بتهديدات ضمنية حول اللجوء إلى ايقاف عمليات التوسع نحو الشرق[1] حيث يعتبر مؤيدوا استقلالية الأمن

[1]- بال دانوي , المنظمات الدولية والعلاقات الأورو- أطلسية, التسلح نزع السلاح والأمن الدولي ,. م.م. ز د سف حمد ziadz773@yahoo.com, , ص 124

الأوروبي أنّ دول شرق أوربا تعتبر أهم التحديات التي تعترض بناء سياسة أمنية أوربية , إلاّ أنه في حقيقة الأمر أنّ تلك الميولات الأطلسية لدول أوروبا الشرقية لم تكن لتحدث لولا الإختلاف الجوهري بين أقطاب الإتحاد الأوروبي (المحور الفرنسي الألماني في جانب والمحور البريطاني في جانب آخر), وقد اتضح الإختلاف بين المحورين بشكل جلي وواضح أثناء الحرب على العراق , فالأزمة بشأن العراق ألقت بضلالها مظهرة بصورة قاسية حدود سياسة الإتحاد الأوروبي الخارجية و الأمنية المشتركة [1] , فالإختلاف الفرنسي الألماني / البريطاني طغى على جوهر القضايا الحساسة وانعكس بدوره على باقي الأعضاء الأوروبيين لينقسم الأوروبيون بدورهم بين مؤيد ومعارض , تلك الخلافات تعكس خلافا أوسع حول الإتجاه الذي يجب أن يسير فيه الإتحاد الأوروبي , فالمجموعة الأولى التي تقودها فرنسا وألمانيا تسعى لإقامة فدرالية أوروبية بصورة أو بأخرى , بل يذهب البعض إلى حد إنشاء " الولايات المتحد الأوربية " (رؤية جان مونيه وروبير شومان) , أمّا المجموعة الثانية بقيادة بريطانيا إلى جانب كل من إسبانيا وبعض الأعضاء الجدد , حيث أكدت بريطانيا على موقفها الرافض لأي محاولات تكوين اتحاد فدرالي ذو طابع مركزي شأنها في ذلك شأن ترددها منذ البداية في اعتماد العملة الأوربية " اليورو" , حيث يشير جون ريبا الباحث في الشؤون الأوربية إلى أنّ أي نظام فدرالي يجمع عدّة ولايات أو عدة دول يتطلب توحيد سياسات الأمن والدفاع والخارجية قبل غيرها من السياسات وهو عكس مايحدث في الإتحاد الأوربي والذي مازالت الخلافات فيه واسعة حول هذه الجوانب الثلاث [2] , وربما هذا يتناقض مع طرح كارل دوتش حول مبدأ الإنتشار من قطاع إلى قطاع آخر حيث يعتقد هذا الأخير أن التكامل يبدأ بالقطاعات الدنيا (الإقتصاد والإجتماع) , ثمّ يعرف بعد ذلك انتشارا نحو القطاعات الأخرى (السياسات العليا).

[1]- ا بال دانوي ,المرجع نفسه , ص 125.

[2]-محمود قصاص , "ماذا حققت أوربا في خمسين عاما من مسيرة الوحدة" ,http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world-news.stn.

- تسعى بريطانيا ليظل الإتحاد الأوروبي تجمعا اقتصاديا بلا اندماج سياسي , حيث يوضح جون ريبا أنّ الموقف البريطاني من الإنتقال نحو السياسات العليا يعود لسببين رئيسيين : الأول يتعلق بالإنتماء حيث لاتعتبر بريطانيا نفسها جزء من الإمبراطورية الأوروبية إلى جانب أنها لم تحتل من طرف دولة أوروبية لمدة طويلة وبالتالي لايمكن أن تقبل بفكرة الإندماج السياسي كما يقبلها الفرنسيون أو الألمان , والسبب الثاني يتمثل في أنّ بريطانيا لها علاقات بكتلة أخرى غير أوروبية وتربطها معها ثقافة واحدة ولغة واحدة بالإضافة لعدة مقومات أخرى هي الأمة الناطقة باللغة الأنجليزية (كندا , الولايات المتحدة الأمريكية) وهذا أيضا يزيد من رفض فكرة الاندماج السياسي نحو بناء سياسة أمنية أوروبية مستقلة في ظل محور أنجلوساكسوني[1] , فعلى الرغم من الطابع الاندماجي للسياسة الأوروبية في ميادين التجارة والزراعة وربما النقد إن لم نستثني بريطانيا (الجنيه الإسترليني) إلاّ أنه لم يتبدد بعد الخلاف في وجهات النظر حول السياسة الأمنية الأوروبية , وهي أكبر المشكلات التي تواجه الاتحاد الأوروبي , فغياب سياسة خارجية وأمنية مشتركة سيؤدي بالضرورة إلى غياب إرادة أوروبية مشتركة لتحويل الإتحاد الأوروبي إلى لاعب استراتيجي مسؤول وربما اتضح ذلك العجز بشكل جلي في الأزمتين العراقية والأفغانية سابقا والأزمة الإيرانية حاليا على الرغم من بعض المحاولات الأوروبية نحو تقريب الرؤى للخروج بموقف واحد مشترك إتجاه الأزمة الايرانية " فعدم وجود رؤيا موحدة لدى دول الإتحاد الأوروبي إزاء التعامل مع أزمة ايران النووية , يضعنا أمام حقيقة أنّ أوربا منقسمة إلى جهة تحاول إتباع سياسة أقل تصعيدا وأقرب إلى التوازن في تعاملها مع ملف ايران النووي ومن جهة ثانية ترى في وجوب استخدام القوة العسكرية إن تطلب الأمر ذلك إلى جانب فرض عقوبات[2].

- إلاّ أنه وبمجيء الرئيس الفرنسي نيكولاساركوزي خلفا لجاك شيراك , تغيرت بعض المعطيات حيث شدّدت الإدارة الفرنسية اللهجة على لسان وزير خارجيتها برنارد كوشير مع

[1]- بال دانوي , مرجع سابق , ص 126.
[2]-حبيب فياض, النووي الايراني والتردد الأوربي , http://www.al-akhbar.co;/or/node/5576.html.

ايران لتنظمّ إلى سرب الولايات المتحدة الأمريكية لينعكس بدوره على مشروع الأمن الأوربي والسياسة الخارجية , حيث صرح الرئيس الفرنسي بقوله : " أنّ العالم قد يصبح عليه الإختيار بين البديل الكارثي – القنبلة الإيرانية – أو قصف ايران ", وهو الموقف القريب من موقف عضو مجلس الشيوخ الأمريكي الجمهوري البارز والمرشح للرئاسة الأمريكية جون مكين j.Makin بأن الخيار الأسوأ من الخيار العسكري مع ايران هو خيار ايران تمتلك قدرة نووية عسكرية , بمعنى عدم استبعاد الخيار العسكري في حل الخلافات الدولية " [1], وبالتالي العودة للمتغير العسكري في العلاقات (إحياء الافتراضات الواقعية) , وفي جانب آخر يعتبر وصول جوردن براون j.brawn لرئاسة الحكومة البريطانية ودعوته إلى تبني سياسة بريطانية أقل التحاما بواشنطن قد أعاد صياغة المعادلة الأوروبية حول مشروع الأمن الأوروبي , وربما تعتبر تلك فرصة للأوروبيين نحو تحقيق حلمهم , ولكن يعتقد الكثير من المفكرين والباحثين أن تلك المواقف تعبر عن أشخاصها ولاتعبر عن مواقف الدول المعنية على أساس أنه لايمكن أن تتخلي بريطانيا عن مبادئها القائمة على أساس التعاون الاستراتيجي مع الحلف الأمريكي وفي نفس الوقت لايمكن لفرنسا أن تستغني عن دورها القيادي في بناء سياسة أمنية أوروبية مستقلة عن التأثيرات الخارجية .

- كذلك من أكثر التحديات التي واجهها الإتحاد الأوروبي على المستوى الداخلي هو رفض فكرة الدستور الأوروبي الموحد , والغريب في الأمر أن الرفض جاء من الطرف الفرنسي الداعي إلى مشروع أوروبي موحد للأمن والدفاع وكذلك رفض هولندي مما أدى إلى اهتزاز صورة الإتحاد الأوروبي ليس فقط على المستوى المحلي والداخلي , ولكن على الصعيد الدولي كذلك فقد تسبب الرفض الفرنسي لمشروع الدستور في الإطاحة بآمال السياسيين في تشكيل أوروبا تتحدث بصوت واحد ويعود ذلك إلى الثقل الذي تتمتع به فرنسا على مستوى الإتحاد كونها تشكل إلى جانب ألمانيا المحرك الأول لمسيرته , مما يقضي على طموحات

[1]-أحمد جميل (عزم), " فرنسا وايران : تغير الفكر السياسي والنظام الدولي " , .http://www.alazem.maktoobbolog.com/1028953htm

أصحاب القرار الذين يعملون على تعزيز دعائم الوحدة الأوروبية من خلال العمل على إقامة مؤسسات مشتركة لها صلاحيات اتخاذ القرار لاسيما على صعيدي السياسة الخارجية والدفاع.

- ويمكن تلخيص أهم التحديات الداخلية والتي تعترض بناء سياسة أمنية أوربية مستقلة في النقاط التالية :

1- الاختلافات والانشقاقات الداخلية وعدم اتخاذ القرارات الجماعية المتعلقة سواء بالمشاكل الداخلية أو الأزمات الخارجية .

2- عدم الاتفاق حول الدستور الأوروبي وتحديد دور البرلمانات الأوربية الوطنية والوضع القانوني لشرعة الحقوق الأساسية حول مفهوم القيم الأوروبية.

3- عدم التحدث بصوت واحد والتصرف بجزم إزاء النزاعات العديدة في العالم.

4- التوجه الأطلسي لدول أوروبا الشرقية والإعتماد على قدرات حلف الأطلسي في التصدي لأي تهديدات خارجية .

5- الضعف الكبير الذي تعرفه القدرات العسكرية في مجالي التدخل لإدارة الأزمات الدولية حتى الداخلية (أزمة كوسوفو).

كما تعتبر الحرب على أفغانستان بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م احدى أهم التحديات التي واجهت الإتحاد الأوروبي من خلال أنها أظهرت العجز الأوروبي في أن تكون للسياسة الخارجية والأمنية استقلالية في التحرك الدفاعي , فعقب الأحداث مباشرة اتسمت ردود الفعل الأوروبية بالفردية واعتبارات المصالح الفردية لكل دولة .

المبحث الثالث : الأزمات الخارجية للإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: المصالح القومية المتعارضة

قضية انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي :

منذ 29 سنة وشهر تقدمت الجمهورية التركية بطلب رسمي للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي أي بتارخ 14 من شهر أفريل عام 1987، لكن ومنذ ذلك اليوم ظلّ الأوروبيون يماطلون الأتراك حتّى عام 1999.

في العام 1999 قُبلت تركيا رسميّا كمرشحة للإنضماملإتحاد الأوروبي، لكن ورغم قبول ملفّ الترشّح، لم تبدأ المفاوضات بهذا الشأن إلّا في العام 2005 وذلك بعد نشاط جاد من قبل حكومة حزب العدالة والتنمية في هذا المجال، حيث قبل أعضاء الإتحاد الأوروبي بدء المفاوضات مع تركيا على أنها مرشحة للإنضمام بشكل كامل للإتحاد، ولكن إلى اليوم لم تستطع تركيا الإنضماملإتحاد الأوروبي بصفة "عضو دائم وكامل"[1].

مدّ وجزر في هذا الملفّ الشائك الّذي يراه مراقبون أنّه طال أكثر من اللازم، حتّى أنّ وثائق "ويكيليكس" كشفت عام 2010 عن أنه لا أمل في انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي بسبب موقف رافض لعدد كبير من دول القارة البيضاء، حيث سلطت برقيات دبلوماسية أميركية سرية نشرتها صحيفة "ديرتاجسشبيغيل الألمانية"، الأضواء على حقائق تتعلق برفض الإتحاد الأوروبي لقبول تركيا في عضويته، وحالة الإمتعاض المتصاعدة بين الأتراك تجاه أوروبا.

وذكرت البرقيات التي نشرتها الصحيفة الألمانية نقلا عن موقع "ويكيليس"، أن مسؤولين أمريكيين خرجوا من لقاءات عديدة مع دبلوماسيين أوروبيين بانطباع مفاده أن أنقرة لا أمل لها في دخول الإتحاد الأوروبي، وهو ما ترجمته المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بقولها في لقاء سابق مع هيئة الإذاعة الألمانية في شهر أكتوبر الماضي بقولها، إنها ما زالت عند

1-غانم ابراهيم البيومي مصطفى , تركيا جسر بين حضارتين على ضوء مساعي انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي , جامعة القاهرة , مركز الدراسات الحضارية وحوار الحضارات,2012, ص 26.

موقفها المعارض لانضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، وأن الرئيس أردوغان على علم بموقفها.

باحثون أتراك بدورهم قلّلوا من فرصة انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، حيث تطرّق الباحث في معهد أنقرة الإستراتيجي "سيفي طاش هان" إلى الوضع الحالي للعلاقات بين تركيا والإتحاد الأوروبي، خلال بحث تحت عنوان "الوضع الأخير للعلاقات بين الإتحاد الأوروبي وتركيا"، وبدأ "طاش هان" تقريره بإحضار شهادة لبعض المسؤولين الأتراك الذين أفادوا بشكل واضح أنه من الصعب لتركيا دخول الإتحاد الأوروبي على هيئة عضو كامل، وفي هذا السياق يقول الباحث "أفاد قبل فترة سفير تركيا لدى الإتحاد الأوروبي "سليم يانال" بأن "تركيا لن تصبح في يومٍ من الأيام عضوًا كاملًا ودائمًا لدى الإتحاد الأوروبي، لذلك يجب عليها البحث عن بدائل أخرى في سياستها التعاونية"[1].

وبحسب الباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع للدراسة، فإنّ عدة أسباب ظهرت في الفترة الأخيرة أعاقت مفاوضات انضمام تركيا بشكل كامل ودائم للإتحاد الأوروبي وجعلت الوضع الأخير للعلاقات بين الإتحاد وتركيا سيئًا، ومن أبرز هذه الأسباب، عدم قدرة تركيا على تطبيق قواعد حقوق الإنسان الخاصة بالإتحاد الأوروبي بشكل كامل، والفرق الثقافي الجاد والكبير الذي ظهر في الفترة الأخيرة بين الهوية التركية وهوية الإتحاد الأوروبي.

ويرى بعض الباحثين أنّ من بين هذه الأسباب أيضا، نظرة مواطني الإتحاد الأوروبي وحكامه السلبية تجاه تركيا على أنها دولة إسلامية أنهكت أوروبا لفترة طويلة وأعاقت تقدمها أيام الدولة العثمانية، كما يرون أنّه في حال انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي فسيدخله فوج إسلامي ضخم ويعيد إعاقة تقدم أوروبا وتطورها، حيث يشكل المسلمون 99٪ من سكان تركيا وهو ما تخشاه الدول الأوروبية في ظل النمو السكاني المتراجع في دول الإتحاد وتقدم النمو السكاني لتركيا التي بانضمامها إلى الإتحاد الأوروبي سيصل عدد المسلمين في أوروبا إلى 100 مليون نسمة.

[1] - مرجع نفسه , 30

اقتصاديّا، تباينت مواقف الباحثين في هذا الموضوع، فبينما يرى البعض أنّ قوة تركيا اقتصادية أصبحت منافسة للإتحاد الأوروبي وبشكل قوي وهو ما جعل دول الإتحاد تخشى من زيادة قوة الإقتصاد التركي وقوة منافسته بعد انضمام تركيا إليه، يرى آخرون أنّه وعلى الرغم من النمو الكبير فإنّ الإقتصاد التركي لا يزال في نظر الإتحاد الأوروبي اقتصادا متدني المعايير، وحسب الخبراء الإقتصاديين الأوروبيين، فإن العمليات الإرهابية والحرب الأهلية التركية الكردية بالإضافة إلى الحرب السورية التي ألقت بظلالها على البلاد، ستكلف الإقتصاد التركي كثيرا على مستوى الإستثمار والسياحة ولمدى طويل.

وفي سياق متّصل، واستنادا إلى أحدث تقديرات الأمم المتحدة في أفريل 2016، فإن عدد السكان الحالي في تركيا يناهز الـ 79 مليون نسمة وهو ما يعني ثقلا كبيرا جدا لتركيا على الصعيد البشري ضمن دول الإتحاد (503 مليون) التي تعاني أصلا من مشكلة التراجع في نمو السكان، لذلك فاجتماعيا سيحصل تغيير في المعادلة الديموغرافية في أوروبا، واقتصاديا سيسيطر الأتراك على سوق العمالة، وسياسيا سيحدث خلل في عملية التصويت داخل مؤسسات الإتحاد الأوربي لأن تركيا ستكون بالمرتبة الثانية بعد ألمانيا في عدد الأعضاء بالبرلمان الأوروبي وتتحول فرنسا إلى المرتبة الثالثة، وإذا ما أخذنا بعين الإعتبار النمو السكاني في تركيا مقارنة بألمانيا فإن عدد سكان تركيا سيفوق ألمانيا في عام 2020 حسب الدراسات الأوروبية لتحتل بمقتضى ذلك 96 مقعد في البرلمان كحد أقصى وتكون قادرة على التأثير في صناعة القرار السياسي والإقتصادي الأوروبي[1].

بعد كلّ هذه المعطيات، يمكننا القول إنّ انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي أمر صعب جدّا إن لم يكن مستحيلا، ولعلّ هذه الإستحالة مردّها في النهاية إلى الإنهيارات المتتالية داخل الإتحاد الأوروبي الّذي بات مهدّدا في أمنه وتماسكه واقتصاده ونسيجه الإجتماعي، فالأزمات الإقتصاديّة عصفت ببعض أعضائه والتهديدات بالإنسلاخ من صلبه قد تزيد من

[1] - الاتحاد الأوروبي منقسم بشأن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي , *https://p.dw.com/p/5zWU*, تاريخ المشاهدة :2019/05/13

جراحه الّتي يرى بعض المراقبين أنّها قد لا تندمل بتاتا إذا ما قرّرت بريطانيا الإنسحاب وحلّت محلّها تركيا.

المطلب الثاني : الأزمة المالية والمصرفية والسيادية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية لعام 2008.

بداية الأزمة المالية :في أوت 2007م بدأت أزمة مالية تحدث في منظومة القروض العقارية عالية المخاطر وهي ديون ذات فائدة عالية لايستطيع المستثمرون المكونون من فئات وعائلات متوسطة وفقيرة اقتناء مساكن ذات فوائد بدأت من 3.2 % حتى وصلت 16% , وهنا تذبذب الإقتراض من هذه المنظومة المالية لهذه الفئات التي لاتستطيع التسديد والدولة تعرف هذه الحالة إلى ماذا تؤدي , وبالتالي تؤدي إلى انهيار كامل في المنظومة بدءا من مؤسسة إعادة تمويل الديون , وقد طالت هذه الأزمة شركات التأمين والمصارف في أمريكا وهو مصرف (ليمان برذار) الذي يعمل منذ 164سنة وبطاقة خمسة وعشرين ألف موظف [1], وبعد مرور عام وبالتحديد في السابع عشر من سبتمبر 2008م انهارت بورصة وول ستريت والهبوط في أسعار الأسهم الأمريكية وسط مخاوف من أن يمر الإقتصاد الأمريكي في حالة ركود طويل الأجل , وبالرجوع قليلا إلى الفترة مابين1997 – 2006 فقد شهدت هذه الفترة تساهلا ملحوظا في شروط الإئتمان واتجاها طويل الأجل لإرتفاع أسعار العقارات حيث ارتفعت لتصل إلى 124% , وقد حفزت هذه الحالة للتوجه نحو الإقتراض لتمويل شراء المساكن الخاصة .

بدأت أسعار الفائدة بالإرتفاع في الأعوام 2006–2007 , وقد قام البنك الفدرالي الأمريكي بعمل مشابه لهذا التوجه وبما أطلق عليه (الرهن العقاري ذو الفائدة القابلة للتغيير) (Adjustable Rate Mortgages) (ARM) , مما أدى إلى تزايد التزامات محدودي الدخل بالتسديد , وفي هذه الحالة زادت أعباء القروض العقارية التي التزموا بها ومن ثمّ أدت

[1]- محمد عماد عبد العزيز و سعد صالح عيسى , مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد 11, العدد 33-2015.

إلى الإرتفاع في حالة التأخير إلى ثلاثة أضعاف الفائدة تدفع في الشهر التالي , وفي نفس الوقت قامت المصارف وشركات العقارات ببيع ديون العملاء في شكل سندات لمستثمرين عالميين بضمان العقارات بعد أن قامت شركات التأمين باستغلال الفرصة وتصنيف سندات الديون إلى فئتين هما (Aَ) قابلة للتسديد و (B) لايمكن سدادها , وبدأت شركات التأمين تأخذ أقساط التأمين على السندات من المستثمرين , وفي ظل هذه الظروف قام البنك الفدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة إلى 3.5% ومن ثمّ إلى 2 % وهو إجراء استثنائي

وأدى تفاقم الأزمة إلى توقف محدودي الدخل عن السداد وقد أدت هذه الحالة لقيام الشركات والمصارف بمحاولة بيع العقارات محل النزاع والتي رفض سكانها الخروج منها حيث أن قيمة العقارات لم توف الإلتزامات سواء كانت من المصارف أو شركات التأمين , فبدأ المستثمرون بالمطالبة بحقوقهم عند شركات التأمين فأعلنت (AIG) وهي أكبر شركة تأمين في العالم عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه 64 مليون عميل مما أدى إلى تدخل الحكومة الأمريكية بمنحها 84 مليار دولار مقابل أن تكون حصتها 79.9% من رأسمالها , ونتيجة لهذه الظروف فقد آلت إلى عمليات اندماج بين (ميركيل لينش) ومصرف (أوف أمريكا) وتحول أكبر مصرفين مستقلين في وول ستريت (مورغان ستانلي) و(غولدمان ساكس) إلى مجموعتين مصرفيتين قابضتين , وفي 14سبتمبر 2008 م أعلن مصرف (ليمان برذر)إفلاسه وقد وصل عدد المصارف الأمريكية التي إنهارت إلى 19 مصرف وقد إرتفع هذا العدد إلى أعداد هائلة من مجموع 8400 مصرف .

آثار الأزمة الإقتصادية المالية على الإتحاد الأوروبي : لقد انتقلت الأزمة الإقتصادية العالمية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإتحاد الأوروبي , حيث ظهرت على شكل أزمة مالية سنة 2007م لتتحول بعد ذلك إلى أزمة اقتصادية سنة 2008م شاملة لجميع

القطاعات , وفي عام 2010م تحولت الأزمة الاقتصادية إلى أزمة ديون سيادية , حيث أثرت على اقتصاديات الإتحاد الأوروبي [1] , ويمكن إبراز أهم الآثار فيما يلي :

1/ آثار الأزمة على أسواق رأس المال الأوروبية : على المستوى العالمي فقط تنامت المخاوف من آثار مشاكل سوق الإقتراض العقاري في الولايات المتحدة على استثمارات المؤسسات المالية والشركات في أنحاء العالم لتؤدي إلى هبوط كبير في أسواق المال العالمية وسط عمليات بيع كبيرة , وتخلى المستثمرون الدوليون عن استثماراتهم المحفوفة بمخاطر أكبر , دافعين مؤشرا ت الأسهم القياسية الرئيسية إلى أدنى مستوياتها في سنوات عدة , إذ هرب المستثمرون من أسواق الأوراق المالية الأوربية واتجهوا إلى سندات حكومية قصيرة الأجل تمثل لهم ملاذا آمنا , متجاهلين في ذلك دعوات بعدم القلق , مما أدى إلى خسائر في الأسواق المالية الأوروبية وصلت إلى مئات المليارات من الدولارات فلقد هبطت الأسهم الأوروبية إلى أدنى مستوياتها.

2/ آثار الأزمة على السيولة النقدية: لقد أسهمت الأزمة المالية في نزع الثقة فيما بين المؤسسات المالية , فقلّ التعاون فيما بينها في مجال الائتمان , الأمر الذي ترتب عليه ندرة واسعة في السيولة النقدية بالأسواق العالمية وهو ما دفع بكبرى البنوك المركزية في دول العالم أن تتخذ سياسات مالية لتنشيط الطلب على النقود , ومن ثم على الاستهلاك لمواجهة حالة الركود التي دبت في اقتصاديات العالم المتقدم بسبب الأزمة , تمثلت في أمرين أساسيين :

أ- الأمر الأول : التوسع في ضخ كميات كبيرة من النقود في البنوك والمؤسسات المالية إلى ما يقارب من أربعة تريليون دولار حتى ديسمبر 2008م.

ب- الأمر الثاني : تخفيضات متتالية لسعر الفائدة على الإقراض , ويمكن إبراز أهم ملامح هذه السياسة فيما يلي :

[1]- فطيمة حمزة , مرجع سابق , ص 410.

- في 2008/10/01م حدث أول تخفيض منسق لأسعار الفائدة بين العديد من البنوك المركزية , حيث خفض البنك المركزي الأوروبي سعرالفائدة من 4.5% إلى 3.75% كما خفض بنك أنجلترا المركزي سعر الفائدة من 5% إلى 4.5 %.

- غير أنه بسبب استمرار انخفاض أسعار العقارات , تراجع مبيعات السلع الإستهلاكية المعمرة وارتفاع البطالة خلال شهر أكتوبر , وبعدها أصبحت علامات الركود أكثر وضوحا , وبعد هذا التراجع الواضح في الإقتصادين الوطني والعالمي قررت البنوك المركزية لدول الإتحاد الأوروبي تخفيض أسعار الفائدة بها مرة أخرى وأصبحت معدلات الفائدة كما يلي : 3.25% في دول منطقة اليورو , و3% في بريطانيا .

- وانعكست هذه السياسة على سعر صرف العملات الحرة فيما بينها في بداية شهر نوفمبر,حيث تراجع سعر صرف اليورو في مقابل الدولارمن1.5%إلى 1.275% كما انخفض في مقابل الجنيه الاسترليني من 1.2%إلى 80.38 % بنس[1].

3/ آثار الأزمة على الإستهلاكالإقتصادي: لقد تراجع الإستهلاك العام وبشكل خاص في أوربا لدى معظم المواطنين نتيجة ارتفاع البطالة من جهة ونتيجة لحالة الذعر والخوف لديهم مما دفعهم للتقشف والتقليل من النفقات لأقصى حد ممكن , وهذا ما أخذ بالإنتاج الصناعي بدوره في التراجع متأثرا بقلة الإستثمارات وشح الإنفاق من قبل المواطنين , ويعد قطاع صناعة السيارات أفضل مثال يمكن تقديمه بحيث اضطرت العديد من الدول الأوربية لخفض الانتاج , بهدف التخلص من المخزون السلعي المكدس لديها.

المطلب الثالث : أزمة الهجرة(أزمة اللاجئين)

لقد شكلت قضية الهجرة واللجوء إحدى المسائل الخلافية بين دول الإتحاد، وأدت دورا رئيسا في تصويت البريطانيين لصالح الإستفتاء. "بالنسبة إلى المشككين فإن الحكومات مازالت وستبقى اللاعب الفاعل الرئيسي لأنها تتولى تنظيم النشاط الإقتصادي .

[1]- مرجع سابق , ص411 .

برزت أزمة المهاجرين إلى أوروبا بسبب دوافع إقتصادية، في حين طفحت إلى السطح أزمة اللاجئين نحو القارة الأوروبية نتيجة تنامي بؤر الصراع في الشرق الأوسط وإفريقيا بفعل عدم الإستقرار الإقليمي حيث شكلت أزمة اللاجئين السوريين موضع خلاف بين دول التكتل الأوروبي ، أين رفضت العديد من دول أوروبا الوسطى والشرقية استقبال اللاجئين والمهاجرين ، بسبب تخوفهم من الإرهاب، كما عبرت عن امتعاضها من سياسة توزيع اللاجئين، بالرغم من التحفيزات المالية التي أعلنت عنها المفوضية الأوروبية , وتلغي اتفاقية "شنغن" الحدود بين الدول الموقعة عليها، وتضع مسؤولية مشتركة في حماية الحدود الخارجية لتكتل تلك الدول، إلا أن اتفاقية دبلن (2013) الملحقة بها، تنص على تقدم اللاجئين بطلب اللجوء في أول دولة يدخلونها من بين دول "شنغن"، الأمر الذي دفع عدداً من الدول التي يحط اللاجئون فيها أولاً بإنهاء التزاماتهم تجاه الإتفاقية ، مما تسبب في أزمات اقتصادية وسياسية وأمنية أدت إلى تعميق الخلاف بين الدول الأوروبية، هذا الانقسام تعزز بالارتباك الأوروبي في التعامل مع ملفات الشرق الأوسط.

لم تكن أزمة اللاجئين التي اندلعت في أوربا عام 2015م سوى دليل اضافي على هشاشة البنى الأوروبية , وعلى غياب الآليات الواضحة لمجابهة التحديات , كما دلت على تغلب الأولويات الوطنية على المصلحة الأوروبية العامة ولا سيما أن التجربة ضربت قيم الإتحاد الأوروبي في الصميم وجعلت من القواعد والثوابت التي تقوم عليها القيم الأوروبية مجرد حبر على ورق [1].

إنّ وصول اللاجئين من سوريا ومن دول متنوعة إلى أوربا بات خطرا يهدد الدول الأوروبية , ويعرض إتفاقيةشنغن (Schengen) للإنهيار , الإتفاقية التي تنص على التنقل الحر للأفراد في معظم أنحاء أوربا , وبات تحديا كبيرا لأنظمة الإتحاد الأوروبي .

ومع ربيع وصيف عام 2015م جاءت الأزمة السورية إلى داخل أوربا وصارت قضية أوروبية بامتياز , فالمهاجرون السوريون كانوا قد وفدوا بعشرات الآلاف يوميا إلى الشواطيء الأوربية هربا من الموت ومن الوضع المتردي الذي وصلوا إليه في المخيمات التي نصبت لهم في بلدان الجوار أي في تركيا ولبنان والأردن , تلك الأعداد الهائلة من الوافدين وما

[1]- حسين ابراهيم شمعون , مرجع سابق , ص 100.

رافقها من ظروف سياسية واقتصادية وصلت أوربا وحولتها إلى أزمة معقدة تفوق قدرة الإتحاد على الإستيعاب , وهذا مادفع بالعديد من دوله إلى اللجوء إلى تحصين حدوده , وفي نهاية عام 2015م أصبح تعداد اللاجئين كبير جدا تجاوز 1.82 مليون لاجئ خلص إلى توقيع اتفاقية بين الإتحاد الأوروبي وتركيا قضت بتقييد العبور غير القانون للحدود[1].

خلقت الأزمة الاقتصادية صدعا في الإتحاد الأوروبي بين الشمال والجنوب , زاد نمو تدفق اللاجئين والأكلاف العائدة إليه من عمق هذا الصدع[2] , مما خلق فوضى وعبئا على أوروبا برمتها خصوصا على حدود اليونان واسبانيا وايطاليا والبرتغال وهي الدول التي كانت تعاني من ضعف في إقتصادياتها , في المقابل تحدد الأنظمة الأوروبية السائدة قواعد استقبال اللاجئين بأن تقوم دول الاستقبال بالبدء باجراءات اللجوء واتمامها على أراضيها .

وعلى الرغم من تلقيها مساعدات مالية من طرف الإتحاد الأوروبي إلاّ أن دول الجنوب شعرت بالتهديد , وعلى هذا كان للأزمة الإقتصادية ولأزمة اليورو الدور الرئيس في مضاعفة الآثار الجانبية التي نجمت عن أزمة اللاجئين , والتي عمقت الشرخ بين دول الشمال المعافاة نسبيا ودول الجنوب الغارقة بأزمتها.

وقع الخلاف من جهة ثانية بين دول أوربا الشرقية بشأن طريقة معالجة الأزمة , ولا سيما بين دول يوغسلافيا السابقة وتحديدا بين كرواتيا وصربيا , إذ شهد البلدان توترا لم يشهده منذ الحرب الأهلية في تسعينيات القرن الماضي , حيث اتهمت صربيا كرواتيا باتخاذ اجراءات مشددة على حدودها وقد وصل الحد بكرواتيا للقول أن صربيا عقدت اتفاقا مع هنغاريا لدفع المهاجرين للتوجه نحو الحدود التركية , ومنعت كرواتيا المواطنين الصرب من دخول أراضيها بعد منع صربيا شاحنات النقل الكرواتية من دخول أراضيها خوفا من نقل لاجئين سوريين .

لقد شكلت هذه الاجراءات دليل قاطع على غياب المؤسسات الأوروبية في قدرتها على تدارك الأزمة قبل نشوبها , وما نشوب الأزمة داخل دول الإتحاد إلاّ دليل على غياب مرجعية الإتحاد بالنسبة للدول الأعضاء , وهو الواقع الذي فرضته أزمة اللاجئين وهذا نتيجة

[1]- http://qrchive.intercono;ics.eu/year/2016/4/on-the-distribution-of-refugees-in-the-eu –ت.د2019/05/26..
[2]- حسين ابراهيم شمعون , مرجع سابق , ص 102.

غياب الثقة بمؤسسات الإتحاد وبقدرتها على التحرك الفوري من جهة أو لعدم اقتناعها بفاعلية الإجراءات الأوربية من جهة ثانية , وكلا الإحتمالين يؤشران إلى التحدي الكبير الذي فرضته أزمة اللاجئين على واقع الاتحاد وقيمه.

في أكتوبر 2015م بلغت الأزمة ذروتها حينما منعت هنغاريا طالبي اللجوء العابرين عبر البلقان وأوربا الوسطى للوصول إلى أوربا الغربية وعندئذ بدأ الإتحاد الأوروبي في غلق حدوده أمام المهاجرين , وفي هذا الشهر بالذات سجلت الأمم المتحدة أكثر من 200ألف مهاجر عبروا من تركيا إلى اليونان كلهم كانوا يسعون للوصول إلى أوربا الغربية.

الفصل الثالث

دراسة حالة : انسحاب بريطانيا (البريكست)

تمهيد:

يعتبر الانسحاب البريطاني من الإتحاد الأوروبي بما يعرف البريكسيت "Brexit" من القضايا البارزة التي تشغل الساحة الدولية في الوقت الراهن، حيث تسعى بريطانيا لانتهاج سياسة جديدة تتوافق مع التطورات الجديدة على كافة الأصعدة، و ذلك باعتماد إستراتيجية الانفصال لضمان تحقيق مصالحها الاقتصادية، و الإستراتيجية مستقبلا و الحفاظ على سيادتها، إلا أن ذلك قد يؤثر على كلا الطرفين سواء على الإتحاد الأوروبي أو المملكة المتحدة, وبالتالي يعتبر خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي قضية تطرح عدة توجهات مستقبلية حول مسار التجربة التكاملية الأوروبية.

المبحث الأول: مشروع البريكسيت– دراسة في الخلفية التاريخية و التشريع

منذ انضمام بريطانيا إلى عضوية الإتحاد الأوروبي أصبحت فكرة الخروج احتمالا قائما و تحديا على تفكيك التجربة التكاملية الأوروبية، ويرجع قرار الانفصال البريطاني عن الإتحاد الأوروبي إلى عدة أسباب سياسية أمنية و اقتصادية.

المطلب الأول: مسيرة التكامل البريطاني الأوروبي

تتميز العلاقات البريطانية الأوروبية قبل الاستفتاء البريطاني حول مغادرة الإتحاد الأوروبي، بحالة يمكن وصفها بعدم الارتياح المتبادل ، القائمة على تاريخ طويل من عدم الثقة وعدم الانسجام في التوجهات و الرؤى بين بريطانيا و الجماعة الأوروبية خاصة مع الدولتين في الإتحاد ألمانيا و فرنسا، و لم تكن لبريطانيا الرغبة في التكامل و الاندماج الأوروبي حيث لم تكن ضمن الدول الست (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ)، التي وقعت على اتفاقية روما لتأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1957[1].

[1] خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، التداعيات و شكل العلاقة المستقبلية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسيات (جويلية 2016)، ص 1-2.

لقد ظلت المملكة المتحدة خارج إطار الجماعة الاقتصادية الأوروبية بسبب رغبتها في عدم المساس بسيادتها كدولة، و من ثم فقد اتخذت خيارا آخر للاندماج الاقتصادي و هو إنشاء منطقة تجارية حرة، بحيث تتم إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء مع احتفاظ كل دولة بسيادتها ، و خاصة في مواجهة الدول غير الأعضاء في الجماعة، و بالفعل تم إنشاء رابطة التجارة الحرة (EFTA) عام 1959 وضمت المملكة المتحدة، و لكن نتيجة للنجاحات التي بدأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية تحققها مضت المملكة في إعادة النظر في موقفها تجاه المجموعة ، و ذلك للاستفادة من الأسواق الواسعة في إطار الجماعة[1]، و بسبب التخوف من العزلة الأوروبية بالبقاء خارج المجموعة، و بالفعل قدمت طلبها للعضوية مرتين، لكن الرئيس الفرنسي آنذاك "شارل ديغول Charles de Gaulle" لجأ في كل مرة إلى الفيتو لاعتراض على انضمامها إلى المجموعة الإقتصادية الأوروبية بين عامي 1963 و 1967[2] بحجة العلاقة المتميزة بين المملكة المتحدة مع أمريكا عكس العلاقة مع القارة العجوز، و لكن مع تغير زعامة "ديغول" في فرنسا، ووصل "جوجبوميدو" للحكم تم القبول بعضوية المملكة المتحدة، ووقعت اتفاقية الانضمام في 22جانفي 1972، و أصبحت عضوا في الإتحاد الأوروبي رسميا في 1 جانفي 1973، الذي تأسس بناء على اتفاقية ماستريخت 1991.

لطالما اعتبرت بريطانيا نفسها و لا سيما حزب المحافظين فيها دولة أطلسية أكثر منها أوروبية، متخذة سياسة اقتصادية خارجية أكثر قربا من الولايات المتحدة الأمريكية، لكن ذلك لم يمنعها من التطلع لتحقيق مصالح كبرى سياسية كانت أو اقتصادية من خلال الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي.[3]

في عام 1975، دعت حكومة حزب العمال الحاكمة إلى استفتاء على عضوية المملكة المتحدة، و نتج عن الاستفتاء موافقة بنسبة 67% للبقاء في المجموعة الإقتصادية ،

[1] - عياد محمد سمير،التكامل الدولي (دراسة في النظريات والنماذج), الجزائر : دار الأمة للطباعو والنشر , 2013، ص 11-13.
[2] -تأرجح العلاقات البريطانية الأوروبية: في http://www.aldjazeera.net، 2019/04/05.
[3] -خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداعيات و شكل العلاقة المستقبلية، مرجع سابق، ص1-2.

و في عام 1983 سعى حزب العمال للفوز في الانتخابات العامة على أجندة الخروج من الجماعة الأوروبية ، و لكن نتج عن الانتخابات فوز حزب المحافظين بقيادة "مارغريت تاتشر MargariteTeatcher".

وفي التسعينات انقسمت حكومة حزب المحافظين بقيادة "جون ماجور John Major" حول اتفاقية ماستريخت ما بين المشككين اتجاه الإتحاد الأوروبي و المؤيدين لها، و هذا ما أدى إلى ضعف الحزب.

وفي عام 2007، حين كان "دافيد كاميرنDavid Cameron" رئيس حزب اليمين البريطاني، الذي كان آنذاك مرشحا لمنصب رئيس الوزراء لبريطانيا، قام بوعد انتخابي ينص على إجراء استفتاء على معاهدة لشبونة التي حلت محل المشروع الأوروبي ، حيث انتصر "دافيد كاميرون" في الانتخابات وأصبح رئيس وزراء بريطانيا ، لكنه لم يوفي بوعده الانتخابي خوفا من تأزم العلاقات مع حلفائه البريطانيين الذين يؤيدون المشروع الأوروبي.

ومع بروز التطرف في الأحزاب اليمينية و الرفض الشعبي للبقاء في الإتحاد الأوروبي قام كاميرون بوعد انتخابي غير اعتيادي ، الذي له تأثير كبير على كل من بريطانيا و الإتحاد الأوروبي وحتى على الاقتصاد العالمي، و الذي ينص على تنظيم استفتاء شعبي حول عضوية بريطانيا في الإتحاد الأوروبي.[1]

في ظل الانتخابات العامة لسنة 2015 التي كانت بزعامة "دافيد كاميرون David Cameron" تم حصد حزب المحافظين على 331 مقعدا من أصل 650 من مقاعد البرلمان و هذا ما يسمح له بتشكيل حكومة منفردة، و مع فوزه في الانتخابات تم تحديد تاريخ 23 جوان 2016 كموعد لإجراء الاستفتاء.[2]

[1] - هايدي عصمة كارس، مستقبل الاندماج الأوروبي في ظل خروج المملكة المتحدة، السياسة الدولية، ع 206، ديسمبر 2016، ص 1-19.
[2] - حزب المحافظين يفوز بأغلبية في الانتخابات العامة في بريطانيا، في http://www.bbc.com/arabic/media-39436187، 2017/06/15.

المطلب الثاني: مشروع البريكسيت

البريكسيت (Brexit):

هو مختصر باللغة الإنجليزية يجمع كلمتين هما: "**British**" يعني بريطانيا ، "**Exit**" يعني خروج أي معا يعني خروج بريطانيا أي هو قرار لمسار استفتائي في بريطانيا للخروج أو البقاء في الإتحاد الأوروبي.[1]

في جانفي 2013 أعلن الوزير الأول "دافيد كامرونDavid Cameron" عن تنظيم استفتاء شعبي للبت في إمكانية انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ففي يوم 23 جوان 2016 أدلى البريطانيون بأصواتهم حول عضوية بلادهم في الإتحاد الأوروبي، حيث شارك في هذا الاستفتاء 46.501.241 مليون ناخب ، و جاءت نتائج التصويت لمصلحة الخروج بنسبة 51.9**%** من الأصوات أي 17.4**%** مليون مقابل 48.1**%** أو 16.1 مليون لمصلحة البقاء في الاتحاد الأوروبي[2]، لقد لوحظ من خلال دراسة التصويت أن هناك تباين جيلي ففئة الشباب التي تتراوح أعمارهم (18–34)صوتوا لصالح البقاء في الاتحاد الأوروبي بنسبة 73**%**، بينما الفئة العمرية أكثر سنا الذين تتراوح أعمارهم (55–64) صوتت للخروج بنسبة 57**%**.[3]

وشارك في هذا الاستفتاء البريطانيون البالغون الـ 18 سنة فما فوق الحاملون للجنسية البريطانية داخل و خارج المملكة، أما المواطنون الحاملون لجنسيات الدول الأعضاء في الإتحاد فلا يحق لهم المشاركة في الاستفتاء.[4]

---

[1] - بنقدور نيل، ما هو البريكسيت، في http://www.acharknews.com، 2019/05/07.

[2] - خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، التداعيات و شكل العلاقة المستقبلية، مرجع سابق، ص1-2.

[3] - الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي، سلبيات أم إيجابيات اقتصادية؟"، في:
http://www.france24.com/ar/2019/04/24.

[4] - حقائق عن الاستفتاء البريطاني حول الاتحاد الأوروبي، في:
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/06/16uk-eu referendum-need-to-know, 11/05/19

لقد تباينت اتجاهات الناخبين بشكل واضح من منطقة إلى أخرى في المملكة المتحدة حول عضوية بلادهم من الإتحاد الأوروبي، و يمكن من خلال الجدول التالي استعراض نتائج الاستفتاء البريطاني.

جدول رقم 01: نتائج الاستفتاء البريطاني

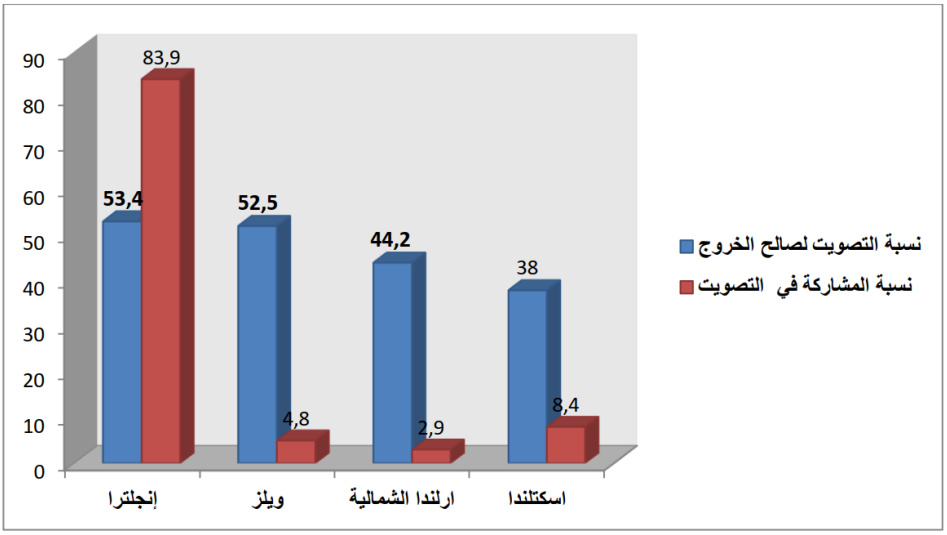

المصدر: http://www.datawrapper.de/-/9C7cM

من خلال الجدول نلاحظ أن انجلترا صوتت بنسبة كبيرة لصالح الخروج من الإتحاد الأوروبي بنسبة تقدر 53.4% نسبة مشاركة ووصلت 83.9% ثم تليها ويلز بنسبة 52.5%، و نسبة مشاركة 4.8%، أما إيرلندا الشمالية و اسكتلندا قد صوتتا لصالح البقاء في الاتحاد الأوروبي، حيث هذه الأخيرة صوتت بنسبة تقدر 38%ذات نسبة مشاركة 8.4% أما إيرلندا الشمالية لقد صوتت 44.2% نسبة مشاركة تقدر بـ 2.9%.

بعد أن صوتت بريطانيا لصالح الخروج من الإتحاد الأوروبي في استفتاء شعبي، أعلن رئيس الوزراء "دافيد كاميرون David Cameron" عزمه تقديم استقالته من منصبه بعد ثلاثة أشهر من صدور نتيجة الاستفتاء[1]، و بعد تولي "تيريزا ماي Theresa May"

[1]- صبا طارق، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي و أثر ذلك على المهاجرين و اللاجئين، في

منصب رئاسة الوزراء، طالبت بتفعيل المادة 50 من معاهدة برشلونة، التي وقعت عليها قادة الإتحاد الأوروبي يوم 19 أكتوبر 2007 في العاصمة البرتغالية لشبونة ، و دخلت حيز التنفيذ يوم 01 ديسمبر 2009، و تحدد المادة 50 من معاهدة لشبونة سبل انسحاب إحدى الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بشكل طوعي و من طرف واحد وفقا للمتطلبات الدستورية الخاصة بها و بموجب هذه المادة يترتب على الدول التي تنسحب من الإتحاد الأوروبي ما يلي:[1]

1. التفاوض بشأن "اتفاق انسحاب" يقره مجلس الإتحاد الأوروبي (يضم الدول 27 الأعضاء) بالأغلبية المؤهلة (تحددها المادة 238/3 ب من معاهدة عمل الإتحاد الأوروبي) بعد موافقة البرلمان الأوروبي.
2. ينتهي مفعول تطبيق المعاهدات الأوروبية على الدول المنسحبة اعتبارا من تاريخ دخول "اتفاق الانسحاب" حيز التنفيذ ، أو بعد سنتين من تسلم الإتحاد الأوروبي رسميا قرار الانسحاب، إذا لم يتوصل الطرفان إلى أي اتفاق في هذه الأثناء، وبوسع الإتحاد و الدول المنسحبة منه أن قررا تمديد هذه المهلة بالتوافق بينهما، بشرط تصويت دول الإتحاد على ذلك بالإجماع.
3. يجب أن يتفاوض الإتحاد مع الدولة المنسحبة للتوصل إلى اتفاق يحدد ترتيبات انسحابها مع الأخذ بعين الاعتبار البحث عن إطار لعلاقتها المستقبلية بالاتحاد ، و يجرى هذا التفاوض وفقا للمادة 218(3) من معاهدات عمل الإتحاد الأوروبي.
4. لا يحق للدولة المنسحبة المشاركة في المناقشات أو القرارات المتصلة بها ، و التي يجريها الإتحاد الأوروبي بشأن انسحابها.
5. إذا أرادت الدولة المنسحبة من الإتحاد الانضمام مجددا إليه ، فإن طلبها يخضع لنفس الإجراءات المنصوص عليها في المادة 49 من معاهدة برشلونة.

http://afaegypt.org/index.php?option=com-k2&views=item&id=542 (05/04/2019)

[1] - ما تعني المادة 50 من معاهدة لشبونة؟، في http://aljazeera.net/encyvlopedia/events/2016/6/25

مخطط رقم (01): قانون الخروج من الإتحاد الأوروبي: مساره في البرلمان الأوروبي

	تاريخ	الأحداث
مجلس العموم	26 جانفي	القراءة الأولى
	31 فيفري / 2 مارس	القراءة الثانية و التصويت
	6 إلى 8 مارس	مرحلة اللجان حيث يتم طرح التعديلات و التصويت عليها
	8 مارس	مرحلة التقرير و القراءة الثالثة، ثم المناقشة و التصويت على مسودة القانون النهائية
↓		
مجلس اللوردات	26 جانفي	القراءة الأولى
	31 فيفري / 2 مارس	القراءة الثانية و التصويت
	6 إلى 8 مارس	مرحلة اللجان حيث يتم طرح التعديلات و التصويت عليها
	8 مارس	مرحلة التقرير و القراءة الثالثة، ثم المناقشة و التصويت على مسودة القانون النهائية

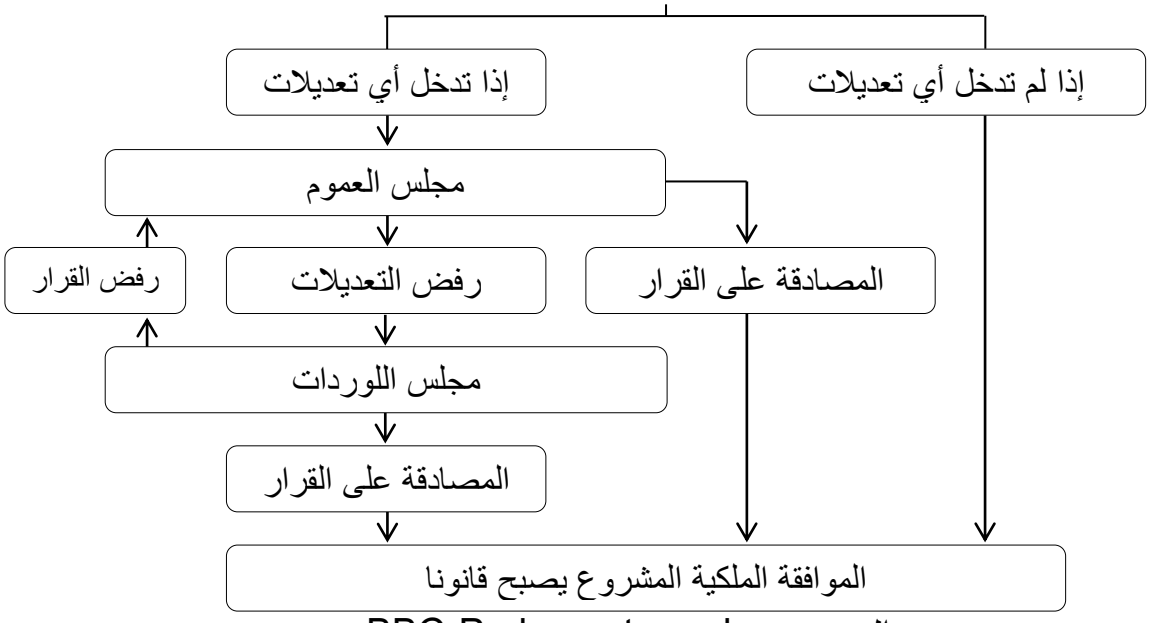

المصدر : BBC.Parlement.co.uk

المطلب الثاني: أسباب خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

هناك مجموعة من الأسباب التي دفعت بريطانيا نحو اتخاذ قرار الانفصال عن الإتحاد الأوروبي، و التي تتمثل في:

أ. الأسباب السياسية و الأمنية:

1. تمثل الهجرة و أزمة اللاجئين المشكلة الأكبر التي تواجه المجتمع البريطاني، حيث ترى بريطانيا أن قوانين الإتحاد الأوروبي هي السبب في تدفق المهاجرين إليها، حيث تشير الأرقام الرسمية إلى تدفق 285 ألف أوروبي إلى سوق العمل البريطاني، و استفادتهم من نظام الإعانات الاجتماعية كالصحة، و التعليم لتبلغ قيمتها 3.67 مليار جنيه إسترليني سنويا، و قد طالبت بريطانيا بوضع آلية للتحكم في حركة المهاجرين الوافدين إليها، الذي قبل بالرفض الأوروبي لأن حرية تنقل و انتقال الأفراد يعتبر من أهم بنود اتفاقية الإتحاد الأوروبي.

2. الخوف من الإرهاب: لقد أدت الهجمات الإرهابية الأخيرة في بعض الدول الأوروبية (هجوم بروكسل، و هجوم فرنسا) إلى دفع المواطن البريطاني للانفصال عن الإتحاد الأوروبي لتحصين أنفسهم من تلك الهجمات ، وأن هذا الانفصال سيوقف اتفاقية الحدود المقترحة بين دوله ، و بالتالي يحد من العمليات الإرهابية.[1]

3. التحرر من القيود المفروضة على السيادة البريطانية: لأن خروجها سيحرر السلطة القضائية من أحكام القيود القانونية ، ولا سيما المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ، بحيث تصبح أحكامها غير ملزمة للمحكمة العليا البريطانية ، هذا إلى جانب أن البريطانيين يرون أن نظام الإتحاد الأوروبي يفتقر إلى الديمقراطية المعمول بها في النظام البريطاني ويستشهدون بالصلاحيات الواسعة للمفوضية الأوروبية غير المنتخبة ، التي يحق لها وضع مشاريع وقوانين عبر البرلمان الأوروبي المنتخب مباشرة من الشعوب الأوروبية.

[1] أسباب دفعت بريطانيا للانفصال عن الاتحاد الأوروبي، في:
http://alkhaleejoline.net/articles/1466777737857134600 (15/04/2019)

4. المخاوف من إنشاء قوة عسكرية أوروبية: و التي من شأنها أن تعوض حلف الشمال الأطلسي ، الذي تقوده بريطانيا مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة ، حيث دعا رئيس المفوضية الأوروبية "جان كلود بونكو" في بداية عام 2016 إلى إنشاء جيش مشترك للإتحاد الأوروبي للتصدي لروسيا و غيرها من التهديدات.

5. النفوذ الدولي: يقر البريطانيون أن تأثير بلادهم داخل الإتحاد الأوروبي ضعيف و في حال رحيلها عن الإتحاد ستتمكن من التصرف بحرية ، والحصول على مقاعد في مؤسسات عالمية ، كانت خسرتها بسب انضمامها للإتحاد الأوروبي كمنظمة التجارة العالمية.[1]

6. رغبة بريطانيا في إعطاء البرلمانات الوطنية الحق في التجمع بهدف رفض أي تشريع على المستوى الأوروبي يتعارض مع مصالح الدول القومية.[2]

7. تعزيز السيادة: سيمنح خروج بريطانيا للإتحاد الأوروبي فرصة جديدة لتحديد مصيرها وسن قوانينها ، باعتبارها دولة ذات سيادة بعيدا عن الاندماج في كيان الإتحاد الأوروبي المقيد لسيادتها.[3]

ب. الأسباب الاقتصادية:

1. تخوفها من سيطرة دول منطقة اليورو الـ (19) على مجريات اتخاذ القرار في الإتحاد الأوروبي ، إذ يؤكد الخبراء أن الإتحاد النقدي الذي رفضت بريطانيا الدخول فيه أصبح محور اتخاذ القرار في الإتحاد الأوروبي ، و أصبحت جميع القرارات تتطلب تفاوضا من قبل أعضائه في البداية ثم يتم عرضها فيما بعد على دول الإتحاد الأوروبي.[4]

2. القيود الاقتصادية:فالإتحاد الأوروبي كغيره من المنظمات الأوروبية يفرض رسومات على الدول المنظمة إليه ، و ذلك حسب قوتها الإقتصادية وهذا ما لقي رفضا لدى البريطانيون لأن ذلك يرهق خزينتهم ، حيث وجب عليه دفع نحو 55 مليون جنيه إسترليني

---

[1]- أيمن حسين، هل ستكون بريطانيا سببا في تفكك الاتحاد الأوروبي، جريدة الوطن، ع 47، (9 أفريل 2006)، ص 1-4.

[2]- أحمد ناصر، حكاية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كلها"-http//www.huffpostarabi.com/ahmed-nasser/post-12438 b-10712346.html, ص14.

[3] - أحمد الألفي، تفكيك الاتحاد الأوروبي و نهاية عصر العولمة الاقتصادية، http://www.cashnewsseg.com (2019/04/10)

[4]- أحمد ناصر،مرجع سابق, ص15.

يوميا في الوقت الذي تعتمد فيه على سياسة تقشفية بسبب العجز في ميزانيتها ، إضافة إلى عدم قبول إلغاء عملتها "الجنيه الإسترليني" ، وهو ما يطالب به الإتحاد الأوروبي لأن يكون "اليورو" هو العملة الرسمية لجميع بلدان الإتحاد الأوروبي.

3. التجارة الحرة: لقد أفرزت الفئة المعارضة للبقاء في الإتحاد الأوروبي أن خروجهم من الإتحاد سيمكنهم من إقامة منطقة تجارة حرة مع دول أخرى مثل أمريكا و الهند و الصين و ذلك بدون خضوعهم لقوانين الإتحاد.

4. تخليص الإقتصاد البريطاني من تبعات الديون السيادية داخل كتلة اليورو كاليونان، قبرص، البرتغال، بلجيكا، إيطاليا و إسبانيا، و هي الدول التي تجاوزت فيها قيمة الديون السيادية قيمة الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن عدة دول أخرى مرشحة للانفجار المالي للديون السائدة مثل إيرلندا وفرنسا و المجر.

5. السياسات و الإجراءات التقشفية القاسية غير المسبوقة في تاريخ بريطانيا منذ الحرب العالمية الثانية التي تبنتها حكومة دافيد كاميرون ، و التي مست الفقراء و العمال و أصحاب المعاشات، و الدخول الثابتة بشدة، و يفسر ذلك بوضوح التصويت لصالح الخروج من الإتحاد الأوروبي بكثافة ، بينما صوتت الفئات العمرية دون الأربعين ، و غير المتضررة من هذه السياسات لصالح البقاء في الإتحاد الأوروبي.[1]

6. دخول حوالي عشرة ملايين شخص من دول الإتحاد الأوروبي الأخرى للعمل بشكل دائم في بريطانيا مما أثر بالسلب على البريطانيين سواء من فئة أصحاب الأعمال الصغيرة، و فرص العمل المتاحة بأجور متدنية عن أجور البريطانيين.

7. تقليص ميزانية الخدمات الأساسية الخاصة بكل من برامج الخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة مما أدى إلى تراجع حاد في نوعية الحياة و مستوى معيشة البريطانيين سواء ذوي الدخل المنخفض أو المتوسط والتي تعتمد بشكل أساسي في معيشتها على هذه الخدمات الحكومية المجانية و المدعمة.[2]

[1] - مرجع نفسه, ص 16.

[2] - حسين عبد المطلب الأسرج، البريكسيت و العرب، http://elsrag.balogspot.com/2016/08/blog-post.html (2019/04/13).

8. التحديات الاقتصادية و الأزمة العالمية: فخلال العقد المنصرم عرفت الاقتصاديات الكبرى أزمة مالية و اقتصادية إضافة إلى عدم وجود التكافؤ في تعامل المؤسسات الكبرى و راسمو السياسات المالية ، و فشل الإتحاد الأوروبي في الجانب المالي المتمثل في البنك المركزي الأوروبي (BCE) فيحل معضلات هيكلية في الاقتصاديات الأوروبية و ارتفاع معدلات البطالة.[1]

9. أزمة منطقة اليورو وتبني سياسات تقشفية ، و انخفاض معدلات النمو، و ارتفاع نسبة البطالة، زاد دعم رضا الرأي العام الأوروبي عن الإتحاد، و دفع ذلك إلى تنامي وصعود التيارات الشعبوية اليمينية المتطرفة في أوروبا المشككة في الإتحاد الأوروبي و الرافضة لسياسات التقشف الاقتصادي و المنددة بالنخب الحاكمة ، و المعادية للهجرة.[2]

المبحث الثاني: تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

إن قرار خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سيكون له تأثير وعواقب على عدة مستويات سواء كانت سياسية ، أمنية أو اقتصادية، لبريطانيا أو على الإتحاد الأوروبي بصفة خاصة و على الدول العربية بصفة عامة.

المطلب الأول: التداعيات الداخلية (على بريطانيا)

تتمثل التداعيات الداخلية في النقاط التالية:

1. فقدان بريطانيا العضوية الكاملة داخل الإتحاد الأوروبي في حرية دخول البضائع و السلع و الخدمات دون تعريفة جمركية ، و ستفقد كل اتفاقيات التبادل التجاري مع 53 دولة كانت تربطها باتفاقيات تجارية مع الإتحاد الأوروبي، بما فيها كندا، سنغافورة، و كوريا الجنوبية، و المكسيك، و ستكون مضطرة للتفاوض الثنائي مع كل دولة لتحصيل نفس الامتيازات.

[1] التحديات الاقتصادية و الأزمة المالية، أسباب لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في:
www.cnbarabia.com/news/view19590/9 (08/04/2019)

[2] - هايدي عصمت كارس، " مستقبل الاندماج الأوروبي في ظل خروج المملكة المتحدة " , السياسة الدولية , ع 206 ,(ديسمبر 2016),ص61.

2. ظهور الحركات الانفصالية عن المملكة المتحدة بقوة مثل إيرلندا الشمالية و كذا انفصال اسكتلندا ، هذه الأخيرة التي صوتت بنسبة 62% للبقاء في الإتحاد الأوروبي، بينما صوت أغلبهم في 2014 لعدم الانفصال من بريطانيا[1]، هذا ما قد صرح به الوزير الاسكتلندي "نيكولا ستيورجونNicola Strugeon ، إلى إجراء استفتاء ثاني للانفصال عن المملكة المتحدة ، و هذا قد يؤثر سلبا على هذه الأخيرة، كون أن جزء من مخزون النفط متواجد باسكتلندا.

3. تراجع مكانة بريطانيا : حيث أدت نتائج الاستفتاء إلى تخلي بريطانيا عن مكانتها الإقليمية و العالمية باعتبارها عضوا في أكبر تكتل اقتصادي سياسي في العالم ، الأمر الذي أمن لها علاقات متميزة و شراكة اقتصادية مع الصين خلال السنوات الماضية، ارتبطت باهتمام الصين بتدويل عملتها ، و تعزيز مكانتها في سوق التجارة العالمية بالاستفادة من موقع بريطانيا في السوق المالي ، و اعتبارها مركزا مصرفيا للإتحاد الأوروبي.

4. التبادل التجاري : من المتوقع أن تتأثر الصادرات بشكل كبير خلال فترة التفاوض، لكن تجدر الإشارة إلى أن استمرار عضوية بريطانيا في الإتحاد الأوروبي خلال فترة التفاوض ستخفف من التأثيرات السلبية على حركة التجارة بين الطرفين ، كما أن هبوط الجنيه الإسترليني المرجح و المصاحب للمتغير في شروط التفاوض الذي سيعمل على رفع كلفة الواردات من الإتحاد الأوروبي من جهة ، و تعزيز تنافسية السلع البريطانية من جهة أخرى.[2]

5. ستتأثر لندن العاصمة البريطانية بهذا الانسحاب بشكل خاص لأنّها تعدّ أكبر مقدم للخدمات المالية في الإتحاد الأوروبي، حيث أنّ بنوكا و مؤسسات مصرفية عالمية كثيرة تدير جزءا من أعمالها من بريطانيا من خلال إنشاء فروعا لها في لندن تسمح لها بالدخول

[1] - أحمد ناصر، حكاية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كلها، في :
http://www.huffpostarabia.com/ahmed-nasser/post-12438-b-10712346.html (22/04/2019)

[2] الجوزي جميلة، جوجو زينب، انعكاسات انفصال المملكة المتحدة البريطانية عن الاتحاد الأوروبي على القطاع المالي، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارة، ع 33، 2016، ص55-74.

إلى السوق الأوروبية، و لكن بعد انسحاب بريطانيا من الإتحاد ستضطر هذه المؤسسات و البنوك إلى إنشاء فروع لها في دول أوروبية أخرى، الأمر الذي سيؤدي إلى هبوط بنسبة 50% في الخدمات المالية المقدمة من لندن إلى الإتحاد الأوروبي، أي خسارة 10 مليار جنيه إسترليني سنويا.[1]

6. حدوث التباطؤ في النمو الاقتصادي: في عام 2016 تأثر معدل النمو الاقتصادي حيث أنها قدرت بنحو 2.1%، وهذا ما قد يزيد تأثيرا خلال العام 2017، حيث من المتوقع تباطؤ النمو المعدل 1.4% بسبب انخفاض الاستثمارات، و حدوث الاختلال في الميزان التجاري المكون من الصادرات و الواردات، و ضعف الطلب، وزيادة معدلات التضخم، و تراجع قيمة الجنيه الإسترليني، إضافة إلى وجود عجز كبير بالموازنة العامة لبريطانيا وصل إلى 122 مليار دولار أمريكي، و سيستمر هذا الاختلال لفترة لا تقل عن 5 سنوات، حيث ترتب على خروجها عدم الاستفادة من السوق الأوروبية المشتركة.

7. تراجع قيمة الجنيه الإسترليني و التضخم : لقد تراجع سعر صرف مقابل دولار عقب استفتاء خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي إلى أدنى مستوى له لم يحدث منذ أكثر من 31 عاما ، و تراجعت قيمة العملة البريطانية من 1.47 دولار إلى 1.25 دولار نهاية 2016، أي انخفضت بواقع 15% من قيمتها، و بالتالي سيزيد ذلك من ارتفاع معدلات التضخم بسبب القصر في مجالات الاستثمار، ما دفع البنك المركزي البريطاني إلى خفض سعر الفائدة إلى 0.25%، ما يزيد من الضغوط التضخمية، و يمكن من خلال الرسم البياني التالي استعراض التطور في معدلات التضخم، و المتوقع خلال عام 2017.[2]

[1] صباح عزام، الاتحاد الأوروبي، خلفياته و تداعياته، في:
http://alwatan.sy/archives/60184
تاريخ الاطلاع: 2019/04/26.

[2] منى حجازي، وضع متدهور: ما الذي حصدته بريطانيا من الخروج من الاتحاد الأوروبي، في http://elbilad-pss.org (2017/4/25).

شكل رقم (02): الرسم البياني لمعدلات التضخم لبريطانيا عام 2017

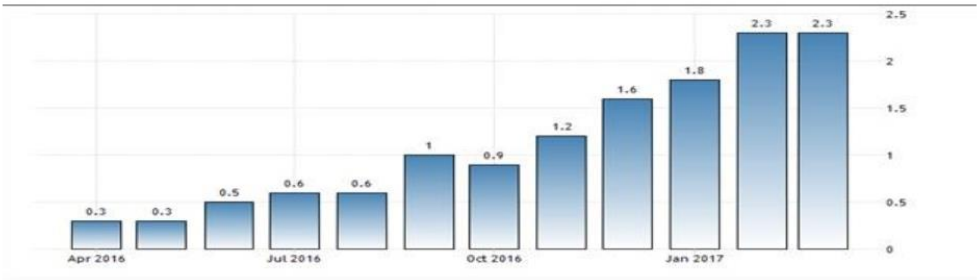

التقويم	GMT	مرجع	فعلي	السابق	إجماع	التوقعات
2017-02-14	09:30 AM	Jan	1.8%	1.6%	1.9%	1.8%
2017-03-21	09:30 AM	Feb	2.3%	1.8%	2.1%	2.1%
2017-04-11	08:30 AM	Mar	2.3%	2.3%	2.3%	2.2%
2017-05-16	08:30 AM	Apr		2.3%		2.4%
2017-06-13	08:30 AM	May				2.35%
2017-07-18	08:30 AM	Jun				2.34%

المصدر: http://ar.tradingeconomics.com/unitedkingdom/inflation-cpi

تاريخ الاطلاع: 2019/05/02، على الساعة 15:26.

من الملاحظ أن معدلات التضخم في بداية عام 2017 كانت بواقع 1.8**%**، أما في الربع الثاني من العام زادت بواقع 2.3**%** ما يؤثر في وجود توابع سلبية على المستهلك البريطاني نتيجة التعثرات الإقتصادية التي تمر بها بريطانيا.

إضافة إلى ذلك فهناك تداعيات أخرى ستؤثر على حياة البريطانيين داخل المملكة أو خارجها، حيث ستمس جوانبهم اليومية من حياتهم كالسفر داخل فضاء شينغن، العمل في الدول الأوروبية و التأمين على المرض.

1. التأشيرة و الحدود: من أولى تبعات مغادرة بريطانيا الاتحاد الأوروبي تقييد حرية تنقل البريطانيين بين دول الاتحاد الأوروبي، فرغم أن بريطانيا لا تنتمي إلى منطقة شينغن إلا أن البريطانيين كانوا يتمتعون بحرية التنقل بين الدول الأوروبية بمجرد استظهار بطاقة هويتهم البريطانية.

كما أن البريكسيت قد يرافقه ظهور حدود جديدة من أيرلندا أو أيرلندا الشمالية مثلا، وقد يدفع إسبانيا إلى غلق حدودها مع جبل طارق الملاحق للأندلس، و الذي يقطن فيه حوالي 33 ألف بريطاني.

2. ارتفاع تكاليف السفر و المكالمات الهاتفية : فضلا عن تدني القدرة الشرائية للبريطانيين بسبب الانخفاض المرجح للعملة النقدية البريطانية (الجنيه الإسترليني) مقابل العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) فإن تكاليف سفرهم سترتفع كثيرا كون شركات الطيران الأوروبية لن تبقى لديها نفس الحرية ، ووتيرة العمل في الفضاء الأوروبي من وإلى بريطانيا مما سيؤثر على أسعارها حتما.[1]

كذلك كلفة استخدام الهاتف الخلوي في الفضاء الأوروبي بالنسبة للبريطانيين والتي من المنتظر أن تشهد ارتفاعا بعد أن تم التوصل إلى توحيد التكلفة داخل دول الإتحاد.

3. سوق التشغيل: مع تفعيل البريكسيت قد تغادر عدة شركات عملاقة بريطانيا و خاصة تلك التي تعمل في مجال البنوك و التأمينات.

فيما يخص معاشات التقاعد، التي يتمتع بها البريطانيون في أوروبا من المتوقع أن تنخفض بشدة مع انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني مقابل اليورو، و هو ما قد يصعب أكثر من ظروف معيشية نسبة كبيرة من المتقاعدين المقيمين في الدول الأوروبية.

4. التأمين على المرض و رخص العمل : البريطانيون المقيمون في الدول الأوروبية و الذين يتمتعون بتغطية صحية في دول الإقامة تكفلها تغطية عامة صحية بريطانية بموجب اتفاقيات ثنائية ، كما هو الحال في فرنسا مثلا هؤلاء قد يحرمون من هذه التغطية المشتركة مع تفعيل البريكسيت، إضافة إلى أنهم قد يواجهون عائقا جديدا يخص حقهم في العمل في الدول الأوروبية، حيث قد يطالب منهم الحصول على رخصة عمل خاصة بالأجانب.[2]

[1] - كيف سيؤثر البريكسيت على حياة المواطنين البريطانيين؟، في: http://m.france24.com/ar/20170328 (2019/05/05).
[2]- مرجع نفسه.

المطلب الثاني: تداعيات البريكسيت على الاتحاد الأوروبي

1. مع خروج بريطانيا سيفقد الإتحاد الأوروبي 12.5% من مكانته، وقرابة 15% من قوة اقتصاده، كما أنه سيستغني عن قوة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الأوروبي.
2. تراجع صنع القرار داخل الإتحاد الأوروبي، فخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سوف يستدعي إعادة النظر في آليات اتخاذ القرار داخل مؤسسات الإتحاد ، إذ خروجها سوف يؤدي إلى فقدان 29 من الأصوات في مجلس الوزراء الأوروبي، و كذلك 73 مقعدا في البرلمان الأوروبي (8.5%) من الوزن النسبي للتصويت، ما يتطلب إعادة تحديد الحد الأدنى للأغلبية المؤهلة، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى تغيير في توازن القوى لمصلحة الدول الكبرى التي تملك تمثيلا أكبر في مؤسسات الإتحاد الأوروبي في عملية صنع القرار (ألمانيا، وفرسنا و إيطاليا).[1]
3. تغيير طبيعة العلاقة بين أعضاء منظمة اليورو (19 دولة)، و الدول الأوروبية غير الأعضاء في منطقة اليورو (8 دول) لمصلحة التركيز أكثر على منطقة اليورو بوصفها محرك لمزيد من الاندماج الأوروبي في المستقبل.
4. المخاوف الأوروبية من انتشار عدوى الاستفتاءات في أوروبا، و خاصة الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية كاليونان، إسبانيا، المجر، إيطاليا، الأمر الذي سيهدد عملية التكامل الأوروبية و يزيد من حدة الشكوك فيها.
5. تراجع مكانة الإتحاد الأوروبي على المستوى الدولي، حيث سيضعف من قوة القرار الدبلوماسي الأوروبي ، و يؤثر على كتلة الإتحاد من خلال الأخذ بالمبادرة الدولية، و على رأسها القضية الفلسطينية بحكم وجود الإتحاد ضمن اللجنة الرباعية لعملية السلام في الشرق الأوسط.[2]

[1] - Roland Forudentein, ToinDera and AggelosAggelou, Brexit in focus : six ways i twill fundamentally change the EU, WifriedMastensCenter for European Studies (June 2015), accessed 30/04/2019, at http://bit.hy/29Urm9w

[2] - ما هي تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، في www.masway.com/news-press/details/2019/04/24/864716

6. كما يكون أثر خروج بريطانيا على جارتها ألمانيا وهما الدولتان اللتان تتمتعان بعلاقات ثنائية مميزة تقود دفعة الإتحاد الأوروبي خصوصا في السياسات الإقتصاديةأكثرعلى رجال الأعمال في بريطانيا ، وسيؤثر هذا الخروج أكثر على رجال الأعمال في بريطانيا و ألمانيا قبل كل شيء حيث توجد أكثر من 2500 شركة ألمانيا في بريطانيا ، يعمل فيها 370 ألف شخص ، و تملك بريطانيا 3000 شركة في ألمانيا ، ولكن خروج بريطانيا من الإتحاد سيعود بفائدة على ألمانيا ، حيث ستكون صاحبة النصيب الأكبر من التأثير و الزعامة في أوروبا كلها.[1]

7. تراجع مكانة الاتحاد ككتلة إقليمية فاعلة في السياسة الدولية، و ذلك بسبب فقدانه جزءا كبيرا من ميزانيته إضافة إلى التدخل الدبلوماسي و العسكري لبريطانيا، و هو ما سيجعل من الإتحاد الأوروبي أقل قوة في مواجهة تأثير القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية روسيا و الصين.

8. و من الناحية الإستراتيجية سيؤدي خروج بريطانيا إلى زيادة الضغوط على المحور الألماني – الفرنسي بزيادة اتفاقهما العسكري بهدف احتواء تأثير الغياب البريطاني على السياسة الدفاعية و الأمنية الأوروبية.[2]

9. التأثير على الأمن الأوروبي المشترك و العلاقات عبر الأطلسية : سيؤدي خروج بريطانيا إلى حرمان الإتحاد الأوروبي من إحدى القوتين العسكريتين الرئيسيتين على المستوى العالمي، و هما بريطانيا و فرنسا, فالتعاون الوثيق بينهما يعد الأكبر في نطاق أوروبا ، أما في المجال الاستخبارات، خاصة فيما يتعلق بأمن الحدود، لا يتوقع أن يكون انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي أثر كبير عليها أو على الإتحاد نفسه، فدول الإتحاد تعاني حاليا من ضعف التنسيق الأمني بينهما ، وهو ما ظهر جليا في هجمات باريس

[1] - صياح عزام، الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي...خلفياته و تداعياته؟"، في http://alwatan.sy/archives/60184 (2017/07/20).

[2]- ساطع نور الدين، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداعيات و شكل العلاقة المستقبلية، في: http://www.almondon.com/arabworld/2016/6/30 (2019/04/18).

وبروكسل، كما أن بريطانيا تعتمد في تنسيقها الإستخباراتي والمعلوماتي في القضايا الكبرى المتعلقة بالأمن الوطني مثل الإرهاب على تعاونهم مع الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

10. ضعف قدرة الإتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء على العمل بشكل جماعي لإيجاد حل لمسألة اللاجئين خاصة اللاجئين السوريين ، وأزمة الهجرة التي تزايدت بشكل كبير خلال العام الماضي خلال فقدان بعض الجوانب الأكثر أهمية لمشروع التكامل الاقتصادي.[2]

المطلب الثالث: التداعيات على الدول العربية

يؤكد العديد من المحللين السياسيين أن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سوف يعطي دفعة قوية لليمين المتطرف خاصة في الدول الأوروبية ، و هو ما سيؤدي إلى تراجع المؤيدين للحقوق و القضايا العربية، و من هذه القضايا على سبيل المثال القضية الفلسطينية وازدياد الدعم للحكومة الإسرائيلية ، فمواقف بريطانيا كانت دائما أقرب لإسرائيل، إلا أنها كانت ملتزمة بقرارات الإتحاد الأوروبي، هذا من ناحية، و من ناحية أخرى فإن تبعات الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي سيؤثر سلبا على إيجاد تكتل دولي داعم لعملية السلام بالشرق الأوسط في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، و الرفض الإسرائيلي لأي تحرك تجاه العملية.[3]

حسب البيانات الرسمية تبلغ قيمة التجارة البينية بين بريطانيا و العالم العربي حوالي 36.03 مليار جنيه إسترليني سنويا، و هذه الإحصائيات لا تشمل الخدمات التجارية الأخرى عبر البضائع، و بعد الإعلان عن نتائج الاستفتاء في بريطانيا شهد تراجع بأكثر من 6%، و هنا قد يؤدي إلى تراجع إيرادات النفط[4] و هذا ما قد يدفع إلى المزيد من عدم الاستقرار في آفاق النمو الاقتصادي المتوقعة للبلدان المصدرة خاصة بالنسبة لدول الخليج.[5]

---

[1]- التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مركز الإمارات للسياسات، جوان 2016، ص1-10.

[2]- كريستيان كوتلس، تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على دول الخليج، في -www.acharircenter.org/whatberit neans-forthe-gccar/ (2019/04/04).

[3] - عبد الباري عطوان، العرب و الاتحاد الأوروبي قد يكونان المستفيد الأكبر من الخروج البريطاني على المديين المتوسط و البعيد، في: http://www.raialyyoum.com/?p=463403 (06/04/2019)

[4] - خروج بريطانيا، الحسابات و الخسارة، في: http://www.raialyoum/?p=463403 (2019/05/06)

[5] - مريم محمود، انعكاسات خليجية: ما لو خرجت بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، في

كما يشهد تراجع أسعار البترول و ذلك نظرا لتراجع قيمة اليورو والجنيه الإسترليني

و بالتالي سيعزز الدولار كعملة ، و هو ما يؤدي إلى الانخفاض في أسعار البترول خاصة الدول المصدرة وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي الذي يمثل خامس أكبر سوق مصدر للإتحاد الأوروبي، فهو بمثابة الشريك التجاري الثاني له.

إنّ الانسحاب البريطاني من الإتحاد الأوروبي له تأثير متفاوت على دول الجوار الأوروبي، التي تتمثل في دول المغرب العربي، فمن المرتقب حصول الجزائر على أثر إيجابي لأن مصالحها في أوروبا مرتبطة بالدرجة الأولى بفرنسا، ثم إيطاليا، و إسبانيا وألمانيا قبل بريطانيا، هذا من جهة، و من جهة أخرى سوف يشهد السوق المصرفي في تزايد عائدات التصدير الجزائرية بالدولار، و تراجع نفقات الاستيراد باليورو، و لكن للمدى القصير فقط ، و عن الاستثمارات البريطانية في الجزائر قد تشهد تراجعا طفيفا لأنها محدودة في قطاع المحروقات فقط.[1]

أما تونس، قد يكون لها تأثير مباشر، و غير مباشر في نفس الوقت، فالمعاملات بين تونس و بريطانيا لا تتعدى 4%، فبالتالي خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سيكون له تأثير على مدى متوسط ، على اعتبار أن تونس شريك أساسي للإتحاد الأوروبي، و اقتصادها مرتبط به فضلا عن تأثيره على الدينار التونسي ، لذلك على تونس أن لا تخسر موقعها في السوق البريطانية ، ويجب عليها أن تتفاوض من جديد مع بريطانيا في مجال التجارة الخارجية والصادرات في حال خروجها من الإتحاد، كما أنه من الضروري العمل على أي مستثمر أجنبي من تونس أو أن يحرم تونس من أي مستثمر جديد باعتبار أن المستثمر البريطاني من أكبر المستثمرين في تونس.[2]

http://future.com/ar/maunpage/tem/125. (08/04/2019)

[1] محمد المشتاوي، بالأسماء... الدول المتضررة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، في: http://www.masaralarabia.com (2019/04/15)

[2] سليم مصطفى بودبوس، الشأن المغاربي، تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على المغرب العربي، مجلة الوسط، ع 543، جوان 2016)، ص 1-10.

أما فيما يتعلق بليبيا ، فقد يؤدي خروج بريطانيا من الإتحاد إلى تراجع دورها في الملفات الإقليمية، فالسياسة الخارجية البريطانية تتراجع في التعامل مع الملف الليبي، الذي تسعى للعب دور رئيسي فيه عبر دعم حكومة الوفاق الوطني برئاسة "فايز السراج"، و قد تأخذ إيطاليا، و فرسنا دور أكبر في التعامل مع الأحداث، فمؤسسات الدولة الليبية تنظر إلى بريطانيا نظر المحتل الذي رغب في فرض نفوذه على ليبيا و لعب دور أكبر في التعاطي مع الأزمات السياسية.

أما موريتانيا فلقد عبرت عن قلقها من انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي رغم قلة الاستثمارات والمبادلات التجارية بين البلدين ، لكن بما أنّ الإتحاد الأوروبي هو الشريك الاقتصادي الأول لموريتانيا فإن هذا الخروج سيؤثر على اقتصاد الإتحاد ودوله، و سيؤثر على علاقاته الإقتصادية خاصة مع دول شمال إفريقيا وبالتالي الاستثمارات الموريتانية تتركز في مجال العقارات التي من المتوقع أن تحافظ إلى حد ما على قيمتها السوقية بسوق الأسهم و العملات، وبالنظر لقيمة بريطانيا كقوة اقتصادية عظمى في دول الإتحاد.[1]

بالإضافة إلى دول المغرب العربي ، فهناك دول عربية أخرى قد تشهد تداعيات الانسحاب البريطاني، مثلا مصر من بين الدول غير البعيدة عن الضرر جراء هذا الانسحاب من الإتحاد الأوروبي، فهي متخوفة من إمكانية تعزيز المملكة المتحدة لمصالحها أي دول الخليج على حساب مصر في حال خروج بريطانيا من الإتحاد، مع العلم أن بريطانيا تسيطر على نسبة 41.5% من إجمالي الاستثمار الأجنبي في مصر، في ظل توقعات بتراجع تلك النسبة إذا انفصلت بريطانيا عن الإتحاد.

كذلك نجد هناك قلق سعودي أيضا حيال الاستفتاء البريطاني، فسيكون لذلك تأثير مباشر على الاستثمارات السعودية ، حيث يحتل السعوديون مرتبة متقدمة في ترتيب العرب كمستثمرين في القطاع العقاري السكني في بريطانيا ، فخروج بريطانيا سيؤدي إلى تأثيرات

[1]- مرجع نفسه, ص18.

سلبية على سوقها العقاري، و يتوقع انخفاضها إلى 80%، مما سينعكس على استثمارات السعوديين في بريطانيا.[1]

وخلال ما سبق يمكن القول أن الدول العربية هي أطراف متلقية للحدث و غير فاعلة على المسرح الاقتصادي و السياسي العالميين رغم امتلاكها أدوات التأثير.

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للإتحاد الأوروبي بعد البريكسيت

حتى تتم معرفة مستقبل التجربة التكاملية الأوروبية ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد لابد من اللجوء إلى إحدى تقنيات التحليل في الدراسات المستقبلية ، والتي هي تقنية بناء السيناريوهات, فالسيناريوهات عبارة عن مجموعة من الفرضيات التي تهدف إلى فهم تطور نسق الظاهرة و عن مستقبل الاتحاد الأوروبي سوف يتم طرح ثلاثة أنواع من السيناريوهات حولها , بداية من السيناريو الاتجاهي، مرورا بالسيناريو التشاؤمي وصولا إلى السيناريو التفاؤلي.[2]

المطلب الأول: السيناريو الخطي (الاتجاهي)

وهو السيناريو الذي يفترض استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل و هذا يستلزم استمرار نوعية و نسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة و هنا يتعلق بعملية إسقاط خطي Projection Linéaire لاتجاه وصور الظاهرة في الحاضر على المستقبل.[3]

استمرار التجربة التكاملية الأوروبية على حالها رغم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي و الأخذ بمسار ثابت من خلال الحفاظ على وحدة التكتل بين دول الأعضاء و استمرار العلاقات التعاونية فيما بينهما ، مع التركيز على استمرارية تنفيذ و تحديث الأجندة

[1] - محمد المشتاوي، مرجع سابق، http://www.masralarabia.com (2019/04/15)
[2]- رابح عبد الناصر جندلي، الدراسات المستقبلية، تأصيل تاريخي، مفاهيم و منهجي، مجلة العلوم السياسية و القانون، ع 1، 2017، ص 20.
[3]- حدود فاطمة الزهراء، انعكاسات تصاعد اليمن المتطرف على الأمن المجتمعي في فرنسا، 2006-2007، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2015-2016.

الإصلاحية و معالجة المشكلات سواء الحالية أو المستقبلية ، و كذا تعميق وتوثيق الشراكة في مجالات معنية والإبقاء على اللوائح و القوانين المتخذة من أجل ذلك سواء في المجالات السياسية, الاقتصادية أوالاجتماعية، واستمرارية التعاون في مجالات الهجرة و الأمن و الدفاع والعمال على النظام الداخلي للاتحاد الأوروبي من خلال توحيد السياسات الخارجية للاتحاد و إبقاء مصالحها الخارجية خاصة في دول الجوار الأوروبي.[1]

استمرار العمل بالقوانين و التشريعات الناظمة لحركة التجارة بين بريطانيا و الاتحاد خلال السنوات المقبلة و سعيه لمواجهة هذه الأزمة الجديدة ، حيث يقوم الاتحاد على تبني مجموعة من الخطوط العريضة بشأن المفاوضات المستمرة مع بريطانيا، حيث يتعامل الاتحاد ككتلة من أجل الحفاظ على مصالحها وذلك من خلال تقليص الغموض الناجم عن قرار بريطانيا بالنسبة للمواطنين الأوروبيين من خلال العمل على إبقاء بريطانيا شريكا لأوروبا والحلف الأطلسي رغم خروج بريطانيا من الاتحاد و بدون تجاهل التحديات و الصعوبات التي ستواجه الطرفين (الأوروبي و البريطاني) أثناء المفاوضات خاصة أن المادة 50 من اتفاقية الاتحاد الأوروبي لم تفصل كيفية خروج دولة من الاتحاد , إنّ تأخر هذه المفاوضات قد يمكن أن تتجاوز عامين بدون أخذ القرار النهائي لخروج بريطانيا من الاتحاد و بالتالي أصبحت أوروبا مجبرة أخذ بالحيطة و الحذر أمام احتمالات تفكيك الاتحاد الأوروبي من خلال زيادة التقارب التي يجعلها بمثابة كيان سياسي واحد.[2]

المطلب الثاني: السيناريو التشاؤمي

هو ذلك السيناريو الذي يهدف إلى تحولات في السياق التي يتضمنها السيناريوهين (الخطي والتفاؤلي)، إذ يرفض البقاء على الوضع القائم أو إدخال بعض التعديلات أو الإصلاحات على الظاهرة المدروسة بل يذهب إلى أبعد من ذلك، حيث يركز على فكرة

[1] - سيناريوهات مستقبل الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا، في: http://www.albayan.ae/one-world/overseas/2019/02/02 (2019/03/10).

[2]- بريطانيا... الخروج الكبير، في http://www.al.watan.com/neurs-details/id 2019/03/11.

التغيير الجذري العميق للظاهرة المدروسة داخليا أو خارجيا من خلال أخذه بعين الاعتبار المتغيرات القليلة الاحتمال، و التي بإمكانها أن تغير جذريا السياق العام للظاهرة محل الدراسة في حالة حدوثها.[1]

إن الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي هو تهديد بالمشروع الأوروبي بأكمله سواء على الاتحاد الأوروبي (الدول الأعضاء)، أو على بريطانيا، ما يمكن أن يؤدي ذلك إلى مصير مأساوي سواء من الناحية الاجتماعية، السياسية و الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات الدولية.[2]

فقضية الانفصال من الكتلة الأوروبية يعتبر تحديا ضخما بخروج دولة بحجم المملكة المتحدة التي تمثل واحد من الدول الثلاث الكبرى إلى جانب ألمانيا و فرنسا، حيث تمثل صادرات بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي 19.4% من إجمالي صادرات هذا الأخير، و تساهم بنحو 8.5 مليار يورو في ميزانية الاتحاد عام 2015، إلى جانب كونها ثالث أكبر دولة من حيث عدد السكان في دول الاتحاد ، مما يجعلها سوق ضخمة ولاعبا مؤثرا في عملية صنع القرار، بالإضافة إلى دورها على الساحة الدولية و إمكانياتها العسكرية الضخمة.

ولعل أهم نتيجة سوف تترتب عن خروج بريطانيا ذات طبيعة سياسية قد تلجأ دول أخرى إلى تقليدها ، و ليس بالضرورة أن تخرج من الاتحاد بل تكفي أن تهدد بتنظيم استفتاء مماثل وأن تطالب بالحصول على الامتيازات أو حقوق خاصة ، وبالتالي تسعى أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق مصالحها دون الالتزام بواجباتها.

فعلى رأس التوقعات قد يترتب انفصال دول أخرى عن الاتحاد بل وظهور أحداث في السيناريو أكثر تشاؤما، و الذي أصبح وشيكا و منطقيا بعد خروج المملكة المتحدة كلاعب

[1]- رابح عبد الناصر جندلي، الدراسات المستقبلية: تأصيل تاريخي، مفاهيمي، منهجي، مجلة العلوم السياسية و القانون، ع 01، 2017، ص 1-34.

[2] - بريطانيا و الاتحاد الأوروبي، جريدة العرب، ع 10317، 25 جوان 2016، ص 6-7.

رئيس وفعال في هذا الاتحاد، و بالتالي تعتبر فرنسا من بين الدول المرشحة للخروج من الاتحاد الأوروبي، و ذلك يعود إلى انتخابات مجلس النواب الفرنسية عام 2014، و حصل على 32% من مقاعد البرلمان و زعيمته الحالية "مارين لوبين" التي تعتبر من مؤسسي هذا الحزب، و الداعمة لليمين المتطرف[1]، حيث دعت إلى حملة الفريكسيت "Frexit" على غرار حملة "Brexit" معتبرة أن الاتحاد الأوروبي تحول عمليا لنظام شمولي، ولا بد من أن يحل محله نظام جديد، كما نجد أيضا هولندا المرشحة لتكرار تجربة المملكة المتحدة، حيث طالب النائب الهولندي المؤسس لحزب الحرية و المؤيد لليمين المتطرف "كيرت وايلدرز Greet Wilers" بإجراء استفتاء حول إمكانية خروج بلاده من الاتحاد الأوروبي.

و من غير المستبعد أن يشجع الاستفتاء البريطاني على المطالبة باستفتاءات مماثله لدول أخرى من الاتحاد ، حيث نجد بولندا، المجر، النمسا، السويد، فنلندا و الدانمرك، الذي يكون من شأنه في زيادة شعبية الجماعات اليمينية المتطرفة.[2]

فقضية الانفصال البريطاني من الكتلة الأوروبية سيفتح أبواب العداوة و التعقيد، خاصة فيما يتعلق بكيفية تقسيم الأصول و تسوية المسائل المتعلقة بالميزانية الأوروبية، إضافة إلى مسألة ذات أهمية أكبر و هي تعقيد الحقوق المستقبلية لمواطني الاتحاد في بريطانيا أو مواطني بريطانيا في الاتحاد ، هذا ما يشكل نشوب صراعات وحركات داخلية و خارجية إضافة إلى أثارها الجانبية ما يمس أمن واستقرار الاتحاد، و ذلك مع عدم تسوية وضعية المواطنين خاصة أن المادة 50 من معاهدات الاتحاد الأوروبي لم تحمل الكثير من التفاصيل حول خروج دولة من الاتحاد ما يوجب العلاقات و المفاوضات إلى اتجاه معاكس يهدد مستقبل التعاون الأمني ما بين الجانبين.[3]

[1]- هايدي عصمت كارس، مستقبل الاندماج الأوروبي في ضوء خروج المملكة المتحدة، دورية متخصصة في الشؤون الدولية، تصدر عن مؤسسة الأهرام، جوان 2017.

[2] - أحمد رحمي، آثار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، خريطة جديدة تبدأ جذورها بالنمو، في: http://arabic.cm.com/world/2016/06/26/britain-brexit-effects-opinion .(2019/05/01)

[3] - موسى مهدي، سيناريوهات الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي، في: http://www.alaraby.co.uk/economy/2019/04/18

إن فقدان بريطانيا مكانتها على الساحة الخارجية قد يضعف قوة الاتحاد الأوروبي من خلال التراجع في فرض العقوبات الاقتصادية هذا من جهة، ومن جهة أخرى سوف يفتح المجال أمام علاقات جديدة مع الاتحاد وروسيا، مما يعطي وضعية متقدمة لروسيا وزيادة قوتها، و الذي يؤثر بدوره على تراجع مكانة وقوة الاتحاد الأوروبي.[1]

المطلب الثالث: السيناريو التفاؤلي

هو خلاف للسيناريو الأول الذي ينطلق من فرضية بقاء الأوضاع على حدوث تغييرات و إصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع للدراسات و هذه الإصلاحات الكمية و النوعية قد تحدث كذلك ترتيبا جديدا في تطور الظاهرة، كذلك يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق و تحسين في اتجاه الظاهرة مما يسمح من بلوغ أهداف لا يمكن تحقيقها في الوضع الحالي للظاهرة.[2]

إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لا يعني انهياره أو تفككه رغم التحديات المختلفة التي ستواجهه إلا أنه سيشهد آفاق جديدة و ذلك من خلال اتخاذ دول الاتحاد الأوروبي 27 قرار بشأن عدد من المجالات التي تحتل الأولية حيث يمكن أن تعمق التعاون و تمنح صلاحيات تنفيذية أوسع للاتحاد وفي مجالات أخرى، و بالتالي يصبح دور الاتحاد محدودا وبينما يساعد هذا الخيار الاتحاد الأوروبي في الوفاء بتوقعات معنية قد تكون من الصعب إجماع الدول الأعضاء على المجالات التي يعني أن تحظى بالأولوية.

كما سيوضع هذا السيناريو لتكامل متسارع بين الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي ومن ثم سيكسب التكتل مزيدا من القوة في عملية صنع القرار بما في ذلك تكوين اتحاد دفاعي و من شأن هذا الترتيب أن يسمح بخلق آلية أكثر فعالية لصنع القرار داخل الاتحاد الأوروبي.

[1]- أليكس سالموند، بريطانيا و الاتحاد الأوروبي، جريدة الرعب، ع 10317، 2016/06/25، ص 6-7.
[2] - حسين بوقارة، الاستشراف في العلاقات الدولية بمقاربة منهجية، مجلة العلوم الإنسانية، ع 21، جوان 2004، ص 3.

قد ينتقل الاتحاد الأوروبي من حالة الدفاع عن مصيره المهدد منذ تصويت البريطانيين للانفصال عن التكامل الأوروبي إلى الهجوم الواسع نحو تعزيز التقارب الذي أصبح يسير باتجاه واحد نحو قيام اتحاد شامل ويصبح يعرف الولايات المتحدة الأوروبية، والعمل على توسيع منطقة الانتقال الحر (شينغن) لتشمل كافة الدول الـ 27 الأعضاء في الاتحاد، و بالتالي ستزول الفوارق الاقتصادية بين الدول ويصبح ذات كيان قادر على مواجهة الأخطار الاقتصادية، و ذلك من خلال توحيد سندات جميع تلك الدول في سندات أوروبية واحدة التي تصبح في الأخير ذات قوة مالية عالمية.[1]

من خلال فرض المزيد من خطط إعادة الهيكلة الاقتصادية وبرامج الدمج و قيام تعهدات إصلاحية شاملة ما بين دول الأعضاء سيعزز مستويات الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط لها مع تعزيز تنافسية الأسواق و عودة الاستثمارات الأجنبية المباشرة هذا ما يؤثر على جهة أخرى على قبول الأحزاب الأوروبية اليمنية و المعادية للاتحاد لمزيد من الاندماج.

- ستكون هناك سياسات مالية مشتركة سيفرضها الاتحاد على الدول الضعيفة للتخفيف من المخاطر الاقتصادية و زيادة المركزية للاتحاد على تطبيق المزيد من برامج الدعم و التسهيل الكمي بالتزام مع تزايد ضغوط الأسواق.[2]
- قد أضافت حملة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى انضمام دول أخرى إلى هذا الاتحاد فتركيا من أولى الدول المرشحة للانضمام خاصة بعدما أجرت محادثات الانضمام مع الاتحاد الأوروبي في عام 2015 إضافة إلى انضمام دول غرب البلقان.
- قد يسعى الاتحاد الأوروبي لتعزيز قوته التجارية من خلال اتفاقيات مع استراليا ونيوزيلندا مع وضع إستراتيجية.[3]

[1]- أليكس سالموند، بريطانيا و الاتحاد الأوروبي، جريدة الرعب، ع 10317، 25 جوان 2016، ص 6-7.
[2] - سلام سرحان، الاتحاد الأوروبي ينتقل من الدفاع إلى الهجوم، جريدة العرب، ع 10753، 2019/04/14، ص 10.
[3]- بدون كاتب , فرصة جديدة لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي مستقبل قريب مستبعد، جريدة الأخبار، ع 3274، 2019/04/14، ص 1-2.

- إضافة إلى ذلك قيام تحالفات مع دول أخرى كالتحالف الصيني الأوروبي و التحالف الروسي و ذلك من خلال تغيير هذه الأخيرة من سياستها المخابراتية و تحكمها على القوة الفعلية لديها.

إن تحقيق أحد هذه السيناريوهات سوف يغير بالفعل خارطة القوى الرئيسية المهيمنة على النظام العالمي ويحد من تفرد الولايات المتحدة الأمريكية في القرارات الرئيسية المتعلقة بالأمن و السلم العالميين و يؤثر على مسيرة الاتحاد الأوروبي نحو الوحدة الأوروبية المنشورة بالولايات الأوروبية الموحدة.[1]

السيناريو الأكثر ترجيحا:

ويبقى السيناريو الأكثر ترجيحا هو السيناريو التشاؤمي ، فالخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي هو تهديد للمشروع الأوروبي بأكمله ، حيث يمس مختلف جوانبه سواء كانت سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية.

فقضية الانفصال هذه قد تخلق حالة من الشك و عدم الثقة بين الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي، و بالتالي سيدفع بهذه الأخيرة بإجراء استفتاءات مماثلة للخروج من الاتحاد الأوروبي خاصة في ظل صعود اليمين المتطرف في أوروبا المعادي لفكرة الاتحاد الأوروبي.

[1] - صدام مرير الجميلي، مرجع سابق، ص 279.

خاتمة

خلاصة واستنتاجات:

يمكن اعتبار التكامل ظاهرة بارزة في العلاقات الدولية , وهذا للأهمية البالغة التي يكتسيها في الساحة الدولية وهذا ما أدركت جل الدول مما أدى بها نحو انشاء تكتلات اقليمية من أجل تحقيق أهداف سياسية و أمنية واقتصادية وثقافية وحتى اجتماعية , ويعتبر الاتحاد الأوروبي احدى هذه التكتلات الاقليمية التي وجدت في ظروف عالمية مهمة كانت من أنجح التجارب التكاملية الاقليمية نظرا للنجاحات التي حققها في مختلف المجالات من خلال التوسع الأفقي ليشمل عدة دولا أوروبية وكذا التوسع العمودي بداية من انشاء منطقة التجارة الحرة , ثمّ اتحاد جمركي وسوق أوروبية مشتركة فاتحاد اقتصادي يمهد للوحدة السياسية .

إنّ مسيرة الاتحاد الأوروبي كانت حافلة بالنجاحات خصوصا في الجانب الاقتصادي وهذا بناء على طموحات الوحدات الدولية المؤسسة له , والتي تنوي مجابهة العالم بتكتل سياسي واقتصادي له مكانته العالمية التي تجعل منه رائدا في الساحة الدولية , حيث كان هذا الطموح يرمي إلى تشكيل ولايات أوروبية متحدة على غرار تكتل الولايات المتحدة الأمريكية , غير أنّ تلك الطموح واجهت أزمات في مختلف مناحي الحياة سواء السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية وغيرها , وهذا راجع لاختلاف البنية التكوينية لدول الاتحاد من جهة ولتعارض المصالح القومية لكل دولة من جهة أخرى .

بالرغم من النجاحات التي حققها الاتحاد على المستوى الدولي أو الاقليمي إلاّ أن هذه التجربة التكاملية تبقى محدودة خصوصا بعد استفتاء الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي الذي كان منعرجا حاسما مؤثرا على مسار التجربة التكاملية الأوروبية للتأثيرات والتداعيات التي خلفها , وبذلك يمكن اعتبار انفصال بريطانيا عن الاتحاد بداية لتفكيك الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة وتراجع دوره .

خاتمة

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى الاستنتاجات التالية :

- كان للاتحاد الأوروبي نشاطا على فترة طويلة من الزمن حتى حقق النجاحات التي جعلت منه تجربة ناجحة في التكامل الدولي معتمدا على ظاهرة الانتشار من تكامل اقتصادي في السياسات الدنيا إلى تكامل سياسي وصل إلى محاولة بناء دولة واحدة بناء على وحدة سياسية ببرلمان واحد .
- إنّ نجاح الاتحاد الأوروبي كان وفق لطموحات بناها منظروا السياسة الأوروبية خصوصا بعد أن أنهكت الحربين العالميتين الأولى والثانية ثقل الدول الأوروبية وكان لا مناص للعودة إلى التعاون الدولي الذي يخفف التوتر وينشر السلام في المنطقة .
- إن الأزمات الداخلية والخارجية والمتثلة في المصالح القومية المتناغمة كانت من بين الأسباب التي أرهقت التجربة الاندماجية وحالت دون الوصول إلى الأهداف المرجوة من الاندماج الأوروبي تحت راية واحدة ودستور واحد .
- إنّ الخروج البريطاني من الاتحاد كان القطرة التي أفاضت الكأس وبالتالي سوف يخلق حالة من الشك وعدم الثقة بين دول الاتحاد , فالاستفتاء الذي قام به البريطانيون لأجل الانسحاب من الاتحاد ماهو إلاّ سبيل لأن تحذو منحاه كثير من الدول وبالتالي الوصول إلى تفكيك الاتحاد الأوروبي والذي ينجر عنه مستقبلا انسحاب كثير من الدول .

رغم الأزمات التي يمر بها الاتحاد الأوروبي يبقى التغلب على الصعوبات أمرا واردا

و يبقى الطموح قائم نحو التوسع وتحقيق المزيد من النجاحات للوصول إلى الغايات الكبرى المراد الوصول إليها بناءا على ما سطرته معاهدة ماستريخت .

قائمة المراجع

1- الكتب

1. نوفل أحمد سعيد , الاتحاد الأوربي في مطلع الألفية الثالثة (الواقع والتحديات) , جامعة اليرموك , الأردن.
2. بوقارة حسين , التكامل في العلاقات الدولية , سلسلة دراسات دولية رقم 03 , الجزائر : بن هومة , 2008 .
3. سعدي كريم سلمان , العلاقات الأوربية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين : تنافس أم شراكة,العدد 35 .
4. محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا , صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية الأوربية , مركز دراسات الوحد العربية , بيروت: 2001.

2- الرسائل الجامعية

1. حدود فاطمة الزهراء، انعكاسات تصاعد اليمين المتطرف على الأمن المجتمعي في فرنسا، 2006-2007، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2015-2016.
2. شمعون حسين ابراهيم , مسار الاتحاد الأوربي ومستقبله سياسيا واقتصاديا , رسالة لنيل دبلوم دراسات عليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية , الجامعة اللبنانية , 2018م .
3. الطباع حمدي " أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو : الأبعاد والتداعيات والعبر المستخلصة للاقتصاديات العربية " , ملتقى اتحاد رجال الأعمال الغربي , 29مارس 2012 , بيروت.
4. خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، التداعيات و شكل العلاقة المستقبلية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسيات (جويلية 2016).
5. الحاج علي: سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة (بيروت : دراسات الوحدة العربية , سلسلة أطروحات الدكتوراه 2005) .

6. راضية حر و ساجية حافد , مستقبل التجربة التكاملية الأوربية مابعدالبريكست ,رسالة ماستر (جامعة مولود معمري –تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية) , (2017/2016).

7. معنصري شمس الدين , الآليات الأوربية لحماية حقوق الانسان(مذكرة لنيل شهادة الماجستير, كلية الحقوق , جامعة محمد خيذر بسكرة, الجزائر, 2010–2011).

8.عبد الحميد عبد المطلب: إدارة الأزمات الاقتصادية , ط1, الدار الجامعية , الاسكندرية , 2014.

9. قريب بلال , السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي من منظور أقطابه : (رسالة ماجستير في العلوم السياسية , تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية , جامعة الحاج لخضر , باتنة , 2010–2011).

10. الريس معن عبد العزيز , الاتحاد الأوربي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود والفرص) , رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط : كلية الحقوق والعلوم السياسية , (2013–2014).

3- المجلات

1. بوقارة حسين ، الاستشراف في العلاقات الدولية بمقاربة منهجية، مجلة العلوم الإنسانية، ع 21، جوان 2004.

2. سالموند أليكس ، بريطانيا و الاتحاد الأوروبي، جريدة العرب، ع 10317، 25 جوان 2016.

3. حسين أيمن ، هل ستكون بريطانيا سببا في تفكك الاتحاد الأوروبي، جريدة الوطن، ع 47.

4. حسين طلال مقلد , محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة , مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية , المجلد 25, العدد الأول, 2009.

5. بريطانيا و الاتحاد الأوروبي، جريدة العرب، ع 10317، 25 جوان2016

6. بوالكور نور الدين :"أزمة الدين السيادي في اليونان : الأسباب والحلول" , مجلة الباحث , عدد 13, فيفري 2013.
7. التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مركز الإمارات للسياسات، جوان 2016
8. الجوزي جميلة، جوجو زينب، انعكاسات انفصال المملكة المتحدة البريطانية عن الاتحاد الأوروبي على القطاع المالي، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارة، ع 33، 2016
9. رابح عبد الناصر جندلي، الدراسات المستقبلية: تأصيل تاريخي، مفاهيمي، منهجي، مجلة العلوم السياسية و القانون، ع 01، 2017.
10. سرحان سلام ، الاتحاد الأوروبي ينتقل من الدفاع إلى الهجوم، جريدة العرب، ع 10753.
11. بودبوس سليم مصطفى ، الشأن المغاربي، تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على المغرب العربي، مجلة الوسط، ع 543، جوان 2016).
12. عماد عبد العزيز محمد و عيسى سعد صالح , مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد 11, العدد 33-2015.
13. مخلد عبيد المبيضين , الاتحاد الأوربي كظاهرة اقليمية متميزة , الأكاديميون للنشر والتوزيع .
14. مركز رانيل كوري لحقوق الانسان , بناء الاتحاد الأوروبي: – النشأة – التاريخ – المؤسسات.
15. موسوعة الجزيرة , الاتحاد الأوربي 60 عاما على البداية
16. عصمة كارس هايدي ، مستقبل الاندماج الأوروبي في ظل خروج المملكة المتحدة، السياسة الدولية، ع 206، ديسمبر 2016

17. بدون كاتب , فرصة جديدة لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي مستقبل قريب مستبعد، جريدة الأخبار، ع 3274، 2019/04/14

4- المواقع والمقالات الالكترونية

1. الألفي أحمد ، تفكيك الاتحاد الأوروبي و نهاية عصر العولمة الاقتصادية، http://www.cashnewsseg.com

2. جميل (عزم) أحمد, " فرنسا وايران : تغير الفكر السياسي والنظام الدولي " ,.http://www.alazem.maktoobbolog.com/1028953htm

3. ناصر أحمد ، حكاية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كلها http://www.huffpostarabia.com/ahmed-nasser/post-12438-b-10712346.)

4. أسباب دفعت بريطانيا للانفصال عن الاتحاد الأوروبي http://alkhaleejoline.net/articles/14667777378571346000

5. بناء الاتحاد الأوربي , النشأة , المؤسسات , التاريخ ...., بحث منشور على موقع راشسيل كوري الفلسطيني لحقوق الانسان ومتابعة العدالة الدولية , اعداد الطلبة : عبد العزيز صدوق , سيدي علي بانكا 'محمد أوفست.

6. بنقدور نيل، ما هو البريكسيت، http://www.acharknews.com

7. تأرجح العلاقات البريطانية الأوروبية: http://www.aldjazeera.net،.

8. التحديات الاقتصادية و الأزمة المالية، 9 أسباب لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي www.cnbarabia.com/news/view19590/9

9. فياض حبيب, النووي الايراني والتردد الأوربي , http://www.al-akhbar.co;/or/node/5576.html.

10. حزب المحافظين يفوز بأغلبية في الانتخابات العامة في بريطانيا، http://www.bbc.com/arabic/media-

11. الأسرج حسين عبد المطلب ، البريكسيت و العرب،
http://elsrag.balogspot.com/2016/08/blog-post.html
12. حقائق عن الاستفتاء البريطاني حول الاتحاد الأوروبي
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/06/16uk-eu
referendum-need-to-know,
13. الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي، سلبيات أم إيجابيات اقتصادية؟"
http://www.france24.com/ar
14. ساطع نور الدين، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداعيات و شكل العلاقة المستقبلية، في: http://www.almondon.com/arabworld
15. طارق صبا ، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي و أثر ذلك على المهاجرين و اللاجئين -http://afaegypt.org/index.php?option=com
k2&views=item&id=542
16. عزام صباح ، الاتحاد الأوروبي، خلفياته و تداعياته
http://alwatan.sy/archives/60184
17. عزام صياح ، الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي...خلفياته و تداعياته؟"، في
http://alwatan.sy/archives/60184
18. حمزة فطيمة , أثر الأزمة الاقتصادية المالية الأخيرة على الاتحاد الأوربي , جامعة محمد خيضر , بسكرة
19. كوتلس كريستيان ، تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على دول الخليج، في /www.acharircenter.org/whatberit-neans-forthe-gccar.
20. كيف سيؤثر البريكسيت على حياة المواطنين البريطانيين؟،:
http://m.france24.com/ar/

21. ما تعني المادة 50 من معاهدة لشبونة؟،
http://aljazeera.net/encyvlopedia/events/
22. ما هي تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، في
www.masway.com/news-press/details/2019/04/24/864716
23. قصاص محمود , "ماذا حققت أوربا في خمسين عاما من مسيرة الوحدة"
.http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world-news.stn,
24. مقال بعنوان : ملامح الدور الألماني في قيادة الاتحاد الأوربي http:www.dz.com
25. مقال ماخوذ من الأنترنت : http://mugtama.com
26. مقال ماخوذ من الأنترنت : http://mugtama.com
27. مقال منشور على hakim-aikido @yahoo.frبعنوان : الاتحاد الأوربي نحو
اندماج شامل , اعداد د.عبد الحكيم الفلالي , http://www.;adariss.fr
28. حجازي منى ، وضع متدهور: ما الذي حصدته بريطانيا من الخروج من الاتحاد
الأوروبي، في http://elbilad-pss.org
29. النزاع وصراع المصالح بين الولايات المتحدة –روسيا–أوربا الغربية . عبر الأنترنت
www.siyassa.org
30. عطوان عبد الباري ، العرب و الاتحاد الأوروبي قد يكونان المستفيد الأكبر من الخروج
البريطاني على المديين المتوسط و البعيد،
http://www.raialyyoum.com/?p=463403)
31. خروج بريطانيا، الحسابات و الخسارة، في:
http://www.raialyoum/?p=463403
32. محمود مريم ، انعكاسات خليجية: ما لو خرجت بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"
http://future.com/ar/maunpage/tem/125.

33. المشتاوي محمد ، بالأسماء... الدول المتضررة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، http://www.masaralarabia.com

34. سيناريوهات مستقبل الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا،: http://www.albayan.ae/one-world/overseas/

35. بريطانيا... الخروج الكبير، في http://www.al.watan.com/neurs-details/id

36. رحمي أحمد ، آثار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، خريطة جديدة تبدأ جذورها بالنمو http://arabic.cm.com/world/2016/06/26/britain-brexit-effects-opinion

37. مهدي موسى ، سيناريوهات الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي، http://www.alaraby.co.uk/economy/

38. http://qrchive.intercono;ics.eu/year/2016/4/on-the-distribution-

39. أحمد ناصر، حكاية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كلها، في : http://www.huffpostarabia.com/ahmed-nasser/post-12438-b-10712346.html (22/04/2019)

الملاحق

ملحق رقم (:)01خريطة تمثل أقاليم المملكة المتحدة

المصدر:

https://www.google.dz/search?q=HshQKHZZLCLMQ_AUICygC&biw=1366&bih=662#imgdii=Lm7Xo5gPmfT5NM:&imgrc=C2QexLIYTSzrlM

ملحق رقم(02) :تقييم مدى تأثير خروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي

	Ens. des Français 2016		Ens. des Allemands. 2016		Ens. des Espagnols 2016		Ens. des Italiens 2016		Ens. des Polonais 2016	
	Juil.[3] (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)
• Pas si grave que cela car le Royaume-Uni a toujours eu un statut à part en Europe et a toujours freiné les avancées de la construction européenne	58	45	41	38	42	40	49	44	23	22
• Assez grave, mais pas autant que si c'était un autre grand pays-membre de la zone euro qui quittait l'Union européenne	29	36	34	37	30	29	27	35	23	23
• Très grave car c'est l'un des principaux Etats-membres et des principales puissances économiques européennes qui quitte l'Union européenne	13	19	25	25	28	31	24	21	54	55
TOTAL.....	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: Fondation robert shuman : **les européens et les conséquences du brexit**, question d'europe, n° 416, 09 /mars/ 2019.

ملحق رقم (03) : مستقبل بناء الإتحاد الأوروبي بعد البريكسيت

	Ens. des Français 2016		Ens. des Allemands. 2016		Ens. des Espagnols 2016		Ens. des Italiens 2016		Ens. des Polonais 2016	
	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)
• L'Union Européenne va repartir sur de nouvelles bases et elle sortira renforcée de cette crise	37	36	54	52	47	51	36	31	44	45
• D'autres pays vont quitter l'Union Européenne, ce qui aboutira à sa disparition	32	36	27	27	28	26	41	45	32	30
- Ne se prononcent pas	31	28	19	21	25	23	23	24	24	25
TOTAL.....	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: Fondation robert shuman : **les européens et les conséquences du brexit**, question d'europe, n° 416, 09 /mars/ 2019.

ملحق رقم (04): الموقف المنتظر من طرف الإتحاد الأوروبي في المفاوضات مع المملكة المتحدة

	Ens. des Français 2016		Ens. des Allemands 2016		Ens. des Espagnols 2016		Ens. des Italiens 2016		Ens. des Polonais 2016	
	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)
• L'Union européenne se montre très conciliante avec les Britanniques et maintienne le plus grand nombre possible d'accords économiques et commerciaux préférentiels entre l'Union européenne et le Royaume-Uni de façon à ce qu'il ne quitte pas vraiment l'Union européenne.....	11	12	11	13	10	14	12	15	21	20
• L'Union européenne se montre assez conciliante avec les Britanniques et maintienne des accords économiques et commerciaux préférentiels entre l'Union européenne et le Royaume-Uni	36	39	34	38	39	40	41	44	52	54
• L'Union européenne ne fasse aucune concession aux Britanniques et leur retire rapidement tous les avantages économiques et commerciaux qui étaient associés à leur appartenance à l'Union européenne.....	53	49	55	49	51	46	47	41	27	26
TOTAL.....	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر :. Fondation robert shuman : **les européens et les conséquences du brexit**, question d'europe, n° 416, 09 /mars/ 2019.

ملحق رقم (05): تأثير البريكسيت على الاقتصاد الوطني

	Ens. des Français 2016		Ens. des Allemands. 2016		Ens. des Espagnols 2016		Ens. des Italiens 2016		Ens. des Polonais 2016	
	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)
• Va être affaiblie par cette décision de quitter l'Union européenne	55	51	69	69	66	61	46	43	62	54
• Ne sera ni dynamisée ni affaiblie par cette décision de quitter l'Union européenne	33	31	22	19	22	26	27	23	26	32
• Va être dynamisée par cette décision de quitter l'Union européenne	12	18	9	12	12	13	27	34	12	14
TOTAL.....	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: Fondation robert shuman : **les européens et les conséquences du brexit**, question d'europe, n° 416, 09 /mars/ 2019.

ملحق رقم (06) : تأثير البريكسيت على تطور الاقتصاد البريطاني

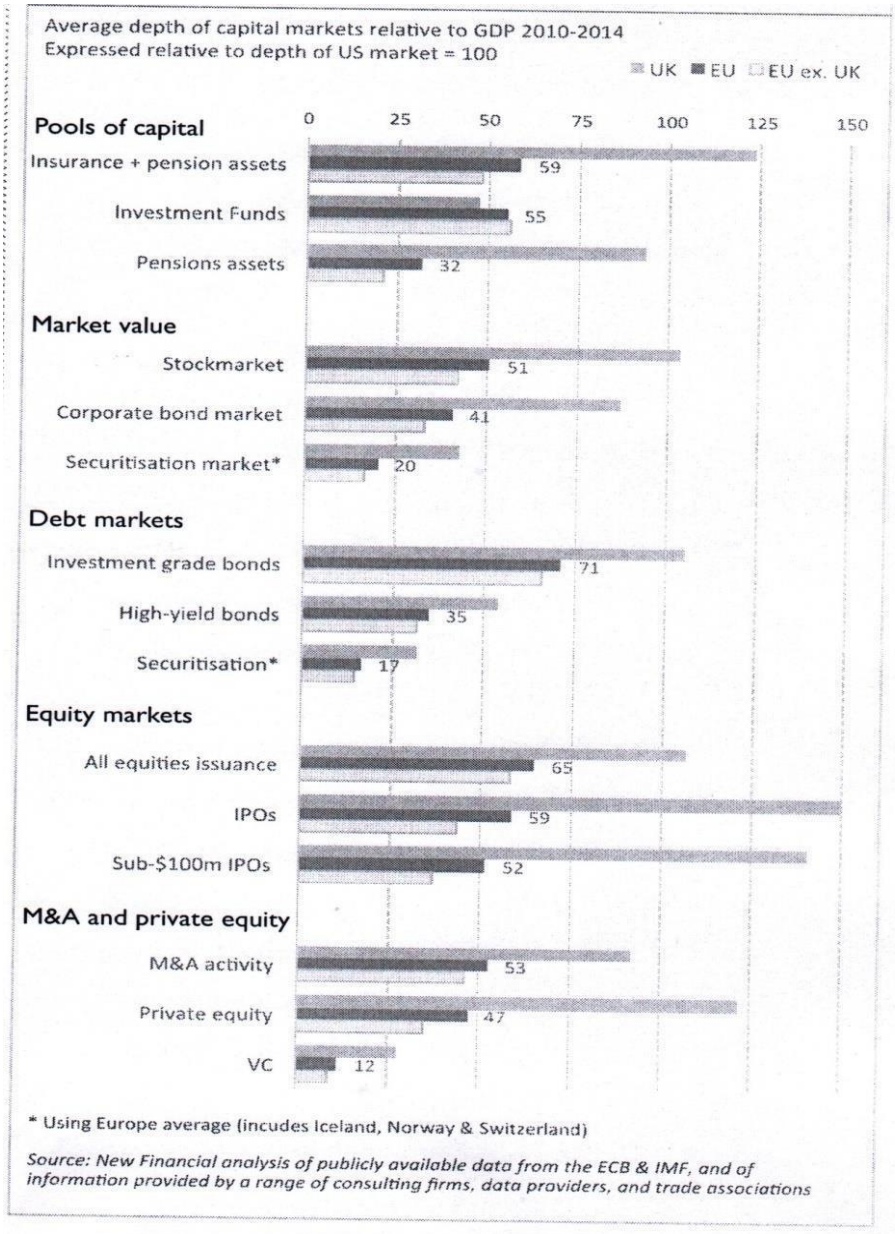

المصدر: Fondation robert shuman : **les européens et les conséquences du** .**brexit**, question d'europe, n° 416, 09 /mars/ 2019

ملحق رقم (07) :علاقة المملكة المتحدة بالأسواق المالية للإتحاد الأوروبي

دولة	تاريخ الانتماء
ايطاليا	1958
ألمانيا	1958
بلجيكا	1958
فرنسا	1958
لوكسمبورغ	1958
هولندا	1958
المملكة المتحدة	1973
دانمرك	1973
اليونان	1981
اسبانيا	1986
برتغال	1986
ايرلندا	1993
سويد	1995
فنلندا	1995
نمسا	1995
استونيا	2004
بولندا	2004
جمهورية التشيك	2004
الجمهورية السلوفاكية	2004
قبرص	2004
لاتفيا	2004
ليتوانيا	2004
مالطا	2004
منغاريا	2004
رومانيا	2007
بلغاريا	2007
كرواتيا	[1]2013

المصدر: Miguel tell cremades and peternovak, **brexit and the European union**, generalinstitutional and legalconsideration, policydepartment of citizen'srights, n° 416, 09 /mars/ 2019

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
إهداء	
كلمة شكر	
خطة البحث	
مقدمة	أ- و
الفصل الأول: الاتحاد الأوربي النشأة والتوسع	08
المبحث الأول: خلفية تاريخية	10
المطلب الأول: نشأة الإتحاد الأوروبي	10
المطلب الثاني: معاهدة ماستريخت	14
المطلب الثالث: التطور المؤسساتي للاتحاد الأوروبي من خلال المعاهدات	16
المبحث الثاني: نجاحات الاتحاد الأوروبي والعوامل الكامنة وراءها	21
المطلب الأول :النجاحات المحققة للاتحاد الأوروبي	21
المطلب الثاني: عوامل نجاح التجربة الأوروبية	23
الفصل الثاني: الأزمات المختلفة للاندماج الأوروبي	29
المبحث الأول: الأزمات الداخلية	30
المطلب الأول: الأزمات السياسية	30
المطلب الثاني: الأزمات الاقتصادية – الأزمة الاقتصادية لمنطقة اليورو-	38

المطلب الثالث: الأزمات الأمنية	**44**
المبحث الثاني: الأزمات الخارجية	**50**
المطلب الأول: المصالح القومية المتعارضة	**50**
المطلب الثاني: الأزمة المالية والمصرفية والسيادية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية لعام 2008	53
المطلب الثالث: أزمة الهجرة	56
الفصل الثالث: دراسة حالة – انسحاب بريطانيا (البريكست)	60
المبحث الأول: مشروع البريكست: دراسة في الخلفية التاريخية والتشريع	**61**
المطلب الأول: مسيرة التكامل البريطاني الأوروبي	**61**
المطلب الثاني: مشروع البريكست	**64**
المطلب الثالث: أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي	**68**
المبحث الثاني: تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي	**71**
المطلب الأول: التداعيات الداخلية (على بريطانيا)	**71**
المطلب الثاني: تداعيات البريكست على الاتحاد الأوروبي	**76**
المطلب الثالث: التداعيات على الدول العربية	**78**
المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للاتحاد الأوروبي بعد البريكست	**81**
المطلب الأول: السيناريو الخطي (الاتجاهي)	**81**

المطلب الثاني:السيناريو التشاؤمي:	83
المطلب الثالث: السيناريو التفاؤلي	85
الخاتمة	88
قائمة المصادر والمراجع	91
ملاحق	99
الفهرس	107
ملخص الدراسة	

ملخص الدراسة :

يتناول هذا البحث دراسة تحليلية حول واقع الاندماج الأوربي من خلال الطموحات الجماعية لدول الاتحاد الأوربي والمصالح القومية لكل دولة عضو فيه .

وحيث أن الاتحاد الأوروبي يعتبر من أبرز التجارب التكاملية الإقليمية الناجحة في النظام الدولي والتي تعود جذوره إلى إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية وصولا إلى الاتحاد الأوروبي , وكان هذا الأخير نتاج عملية تكامل واندماج لم تصل إلى نهايتها وفق الطموحات المسطرة لها بعد, وذلك للأزمات التي واجهها هذا الكيان حال دون البلوغ إلى الأهداف المرجوة والذي مازال في حالة توسع على الصعيدين الأفقي والعمودي , ومن هنا جاءت سياسة الجوار الأوروبية كإستراتيجية جديدة لضمان رفاه وأمن داخل حدود أوروبا وجوارها.

إن الأزمات التي واجهت مسيرة الاتحاد الأوروبي منذ مرحلة التأسيس إلى الأزمة الحالية التي تواجهه في الوقت الراهن والمتمثلة في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أو ما تعرف بأزمة البريكست , ذلك ما قد يخلق تداعيات كبيرة على الاتحاد الأوروبي بصفة عامة وعلى بريطانيا بصفة خاصة , والذي يؤثر على مسار الاندماج الأوروبي أو مسار التجربة التكاملية الأوروبية مستقبلا .

SUMMARY:

This research deals with an analytical study on the European integration through the collective aspirations of the EU countries and the national interests of each member.

As the European Union is one of the most successful regional integration experiences in the international system, which has its roots come from the creation of the European Economic Community leading into becoming the European Union. The latter was the result of an integration process that did not reach its end according to the ambitions and crises that it has yet to overcome. As a result, The European Neighborhood Policy (ENP) came as a new strategy to ensure well-being and security within Europe's borders.

The crises that the European Union process have faced since the establishment stage to the current crisis, which is the departure of Britain from the European Union or the so-called “Brexit”, it may create significant repercussions on the European Union in general and Britain in particular, which affects the The path of European integration or the path of future European integration experience